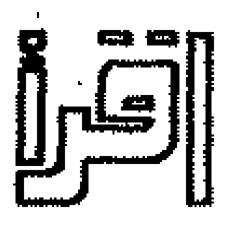


[٥٣٣]

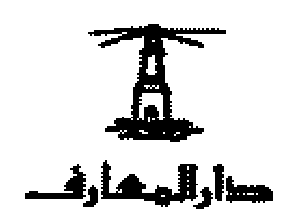
محمود عزمي

رائد الصحافة المصرية

نجوى كامل

محمود عزمي

رائد الصحافة المصرية



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

تقديم

ولد محمود عزمى فى قرية (شبية قش) مركز منيا القمح عام ١٨٨٩ من أسرة متوسطة متدينة تنحدر من أصل عربى : فشب على التمسك بالواجبات الدينية ووجد نفسه منذ الصغر يصلى ويصوم كأبويه. واستمر هكذا حتى التحق بالقسم الفرنسى بمدرسة التوفيقية الثانوية بالقاهرة فتأثر بالآراء الحرة التى كان ينشرها الأساتذة الفرنسيون. . وبدا التزامه يقل تجاه الواجبات الدينية من صيام وصلاة.

أما عن اتجاه محمود عزمى السياسى فى هذه الفترة فنجد أنه آمن إيمانًا كاملا بمبادئ الحزب الوطنى، وأخذ يدعو زملاءه فى المدرسة لنصرة هذه المبادئ.

وبعد انتهاء محمود عزمى من المرحلة الثانوية يلتحق بكلية الحقوق ويختار ليكون أحد أعضاء إرسالية الجامعة إلى فرنسا عام ١٩٠٩ والتى ضمت أحد عشر طالبًا.

واشترك محمود عزمى فى مجلس إدارة الجمعية المصرية التى كونها

الطلبة المصريون بباريس عام ١٩٠٩ ونصت هذه الجمعية فى قانونها على عدم الاشتغال بالسياسة.

وفى باريس بدأ اتصال محمود عزمى بالحضارة الغربية القائمة على العقل، حيث نظر إليها نظرة إخاء وتضامن لا نظرة عداء وتنافس فيقبل على محاضرات دور كايم فى علم الاجتماع حيث يتأثر به تأثيرًا كبيرًا، ويؤمن عن طريق الاقتناع العقلى الثقافى بالعلم، والعلم وحده، ويدعو محمود عزمى أن يكون للعلم ميدان وللدين ميدان آخر وبأن توجه جهود العقلاء فى سبيل الفصل بين الميدانين، حتى لا يعرقل تداخلهما دور الدين ودور العلم معًا.

وهكذا عاد محمود عزمى إلى مصر وهو مؤمن إيمانًا كاملا بهذه الأفكار وليصبح من أكبر دعاة الاتجاه العلمانى والتحرر، رافضا عددًا من الأسس التقليدية للمجتمع فينادى بثورة اجتماعية على فوضى التربية المنزلية، وعلى تعاليم الأسرة، وعلى ضعف الأخلاق وسطحية التعليم.

ويعمل محمود عزمى فور عودته من فرنسا فى جريدة العلم من مارس ١٩١٢ إلى أكتوبر من العام نفسه، حيث يختار أستاذًا للاقتصاد فى مدرسة التجارة العليا.. ويستمر محمود عزمى فى التدريس حتى توشك الحرب العالمية الأولى على الانتهاء ويتوقع وقوع الهدنة، فيستقيل من مدرسة التجارة أواخر عام ١٩١٨ ويبدأ جهاد

محمود عزمى السياسى والصحفى الذى يستمر حتى وفاته فى نوفمبر ١٩٥٤.

أما لماذا أخذتُ محمود عزمى ليكون موضوع هذه الدراسة.. فإن عوامل كثيرة ساعدتنى وجذبتنى إلى هذا الموضوع منها:

أولا: أن هناك كثيرًا من الشخصيات المصرية التى كان لها تأثير فى الحياة السياسية والفكرية فى مصر، قد أشبعتها مجالات الدراسة والبحث تمحيصًا لجوانبها المتعددة، فى حين نجد أن هناك بعض الشخصيات الأخرى التى لم يقل دورها الوطنى والفكرى عن الشخصيات الأولى قد أهملتها الدراسات والبحوث، ومن هذه الشخصيات محمود عزمى الذى كان صاحب دور بارز فى الحياة السياسية والاجتماعية والصحفية فى مصر..

ثانيًا: يعتبر محمود عزمى صاحب دعوات اجتماعية جريئة، هزت عصره وجيله وعرضته لكثير من الاتهامات (بالفرنجة) والخروج على تقاليد الجماعة، خاصة وأن محمود عزمى عاش فى عصر يتسم بكثير من مظاهر التحول والتطور والتجدد، الذى شمل آفاق العالم كله، فحاول أن يكون رأيًا فى هذه التطورات، وأن يصل بها إلى مواطنيه المصريين لكى يبعث فيهم روح التمدين

ثالثًا: يعتبر محمود عزمى من أوائل المصريين الذين نادوا بمصر (العربية)، فى الوقت الذى سادت فيه الدعوات الإقليمية الانفصالية التى تعزل مصر عن العالم العربى.. ولهذا يعتبر محمود عزمى أحد

أوائل دعاة الوحدة العربية والقومية العربية فى عصرنا الحديث؛ ولهذا وجدنا أن دراسة مثل هذه الشخصية الصحفية الثرية بمواقفها واتجاهاتها.. ستكون استكمالا للدراسات والأبحاث التى بدأها الباحثون عن شوامخ صحفيى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفى النهاية.. فهى دراسة أهديها إلى شباب الصحافة المصرية عن واحد من رواد هذا الفن وأساتذته الذى يعيش تراثه فى وجدان الأجيال التالية..

نجوى كامل

محمود عزمي والقضايا الصحفية منذ الحرب العالمية الأولى إلى قيام ثورة ١٩٥٢

ساهم محمود عزمي مساهمة فعالة في إثراء النهضة الصحفية في مصر، من خلال عمله في عدد كبير من الصحف المصرية ما بين صحف وفدية أو صحف الأحرار الدستوريين أو صحف مستقلة. فقد بدأ محمود عزمي حياته الصحفية محررًا في جريدة (العلم) لأمين الرافعي على مبادئ الحزب الوطني، وذلك في الفترة من مارس إلى أكتوبر ١٩١٢.

واستمر محمود عزمي طوال سنوات الحرب العالمية الأولى بعيدًا عن العمل الصحفي المنتظم إلى أن التحق بجريدة (المحروسة) رئيسًا لتحريرها في أكتوبر ١٩١٩.

ثم عمل مراسلا للأهرام في فرنسا وإنجلترا في أثناء مفاوضات سعد - ملنر عام ١٩٢٠.

ويبدأ الخلاف بين ممثلي الحركة الوطنية في ذلك الوقت، فيصدر محمود عزمي جريدة (الاستقلال) عام ١٩٢١، لتصبح لسان حال عدلي يكن في خلافه مع سعد زغلول. ويستمر عزمي في (الاستقلال)

مديرًا لتحريرها بعد أن نقل امتيازها إلى أصحاب الأهرام.

وفى أكتوبر ١٩٢٢ يصدر الأحرار الدستوريون صحيفة (السياسة) اليومية وينضم محمود عزمى إلى أسرة تحريرها، حيث يتولى تحرير باب شئون البرلمان، ويصبح مدير التحرير بها. ويشارك أيضًا فى تحرير (السياسة) الأسبوعية التى أصدرها الحزب عام ١٩٢٦: ويصبح عزمى أحد الأعمدة الرئيسية التى تقوم عليها (السياسة) الأسبوعية إلى أن يخرج عن حزب الأحرار فى يوليو عام ١٩٢٨، ويساهم مع توفيق دياب فى إصدار عدد من الصحف المعارضة لحكم محمد محمود، فقد أعاد إصدار جريدة (وادى النيل) فى الإسكندرية، وجريدة (الشرق الجديد) فى القاهرة، إلا أن الجريدتين لم تستمرا طويلاً إذ يأمر محمد محمود بإغلاقها الواحدة تلو الأخرى.

ويختار محمود عزمى السفر إلى لندن هربًا من تعنت وزارة محمد محمود، ومن هناك يراسل صحيفة (السياسة) الأسبوعية التى تميزت فى ذلك الوقت ببعدها عن المواضيع السياسية الحزبية، ثم يعود ليشترك مع توفيق دياب فى إصدار جريدة (اليوم) أوائل عام ١٩٣٠ على مبادئ حزب الوفد.

وفى عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ يهاجر محمود عزمى إلى فرنسا فى فترة حكم إسماعيل صدقى حيث يعمل مستشارًا صحفيًا للخديوى عباس الثانى. وفى عام ١٩٣٣ يصدر فى لندن صحيفة (العالم العربى) باللغة الإنجليزية للدفاع عن القضية المصرية ومناهضة حكم إسماعيل صدقى.

ويعود محمود عزمى إلى مصر عام ١٩٣٤، ويشارك فى تحرير جريدة (الجهاد) التى أصدرها توفيق دياب، ويصبح محمود عزمى المحرر الدبلوماسى لها.

وفى فبراير ١٩٣٥ يتولى محمود عزمى رئاسة تحرير جريدة (روز اليوسف) اليومية، التى برزت فى ذلك الوقت فى مجال التجديد فى الفن الصحفى وخاصة فى تبويبها، فقد أخذت عن (باري سوار) و(ديلى هرالد) تقليد نشر الأخبار الهامة والصور الفوتوغرافية عن الحوادث البارزة فى الصفحة الأولى، وأخذت عن الصحافة الفرنسية نشر الأخبار فى الصفحة الثانية مباشرة بدل جعل صفحتى الوسط المختصتين بنشر الأنباء الداخلية. وفى عام ١٩٣٦ يصدر محمود عزمى صحيفة (الشباب) الأسبوعية لصاحبها محمد على الطاهر التى حفلت بالمقالات الناقدة لمفاوضات ومعاهدة ١٩٣٦.

ويترك محمود عزمى مصر إلى العراق حيث يعمل أستاذًا للاقتصاد بجامعة بغداد، وبعد عودته إلى الوطن يعمل فى مصلحة الضرائب.

وفى عام ١٩٤١ ينتدب محمود عزمى للتدريس فى معهد التحرير والترجمة والصحافة، إلى أن يستقيل من المعهد عام ١٩٤٦ ليستأنف كتاباته فى الصحف المصرية مثل (الكاتب المصرى) الشهرية التى صدرت عام ١٩٤٥ و (صوت الأمة) و (المصرى) الوفديتين و (أخبار اليوم) المستقلة التى صدرت عام ١٩٤٤. وغلبت على مقالاته فى هذه

الفترة موضوعات السياسة الخارجية، حيث زاد احتكاكه بالمجال الدولى من خلال متابعته لأنشطة الأمم المتحدة.

أسلوب محمود عزمى الصحفى:

آمن محمود عزمى بوظيفة الصحافة الاجتماعية فى توجيه الشعب وإرشاده وتهذيبه، ومن هنا جاء اهتمام عزمى بالمقال. واتفق فى هذا مع معظم جيله من الصحفيين.

إلا أن اهتمام عزمى بالمقال لم يمنعه من العناية بباقى الفنون الصحفية وخاصة الخبر والحديث الصحفى.

وأدى تعدد مناهل ثقافة عزمى بين العربية والفرنسية والإنجليزية ودراسته القانونية إلى أن يهتم فى كتاباته بصفة عامة بالأفكار والمعانى قبل اللفظ، ولهذا لم يحفل محمود عزمى بالألفاظ الرنانة الضخمة، واعتمد فقط على سلامة الفكرة وترابط المعنى.

واعتقد محمود عزمى بأن العنوان الجذاب الذى يعبر حقيقة عن فكرة المقال هو اللافتة الأولى له ولهذا جاءت عناوين المقالات بسيطة اللفظ واضحة المعنى.. واستخدم محمود عزمى أحياناً الأسلوب الاستفهامى فى العناوين مثال على ذلك فى جريدة (اليوم) نشر عزمى مقالاً بتاريخ ١٩٣٠/٢/٨ بعنوان «بعد تفويض البرلمان ماذا يجب أن يكون عليه خطة المصريين؟». أما مقدمة المقال فكانت فى الغالب تحتوى على عرض تاريخى لأبعاد المشكلة أو المسألة التى يناقشها عزمى

فى المقال، مثال على ذلك مقال نشر فى (وادى النيل) بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٣ بعنوان «نحن والإنجليز وما يجب أن يتعهد بيننا من علاقات» جاء فى المقدمة «بيننا وبين الإنجليز قضية ترجع إلى ست وأربعين سنة إن لم ترجع فى الواقع إلى عهد الاحتلال الفرنسى وموقعة (أبى قير) وما تبين خلال صلح (لميان)، والواقعة التى حدثت بين أسطول بريطانيا العظمى وجيش محمد على الكبير منذ مائة واحدى وعشرين سنة، وموضوع النزاع بيننا وبين الإنجليز أن المصريين يريدون أن تكون سيادتهم وأن يكون استقلالهم هما الاعتباران الوحيدان اللذان يستند إليهما الحكم وكيانه فى مصر وأن الإنجليز يريدون أن يكون لهم النفوذ الأول فى طريق الهند الذى كان فيما مضى بريًا من الإسكندرية إلى القاهرة، ومن القاهرة إلى السويس والذى أصبح الآن بحريًا من بور سعيد إلى السويس».

وفى أحيان أخرى كانت المقدمة تتناول أحد الأخبار التى يحسن لعزمى التعليق عليه. ففى مقال بعنوان «مشكلة العمال مشكلة اقتصادية» نشر فى جريدة (الجهاد) بتاريخ ١٩٣٤/٧/٢، جاء فى المقدمة: «إلقاء القبض على أربعين ونيف عاملا واجراء التحقيق معهم على اعتبار اتصالهم بحركة شيوعية، وتصادم بين البوليس وعديد من العمال حاولوا الاجتماع فيما يقولون أنه مقر لاتحادهم العام واجتماع بمكتب حضرة صاحب السعادة النائب العام يضم إليه ثلاثة من كبار رجال الأمن ويقال أن له علاقة بأمر المقبوض عليهم فى تلك

الحوادث، وقبض على زعيم أولئك العمال واستصدار لأمر من القاضى بحبسه أربعة عشر يومًا».

وبعد أن يوضح محمود عزمى فى المقدمة الفكرة الأساسية للمقال يبدأ فى عرض المعلومات والأفكار والحقائق التى يتناولها المقال، وينتهى منها إلى خاتمة توضح مضمون المقال وهدفه، سواء كان اعلان رأى أو توضيح فكرة أو شرح موقف.

وهكذا تميزت مقالات عزمى بالتسلسل المنطق من حيث العناية التامة بالمقدمات والنتائج والاعتماد على التحليل والبرهان لتوصيل الحقائق. كذلك اتسمت مقالاته بالإيجاز من حيث استخدامه للجمل القصيرة دون استطراد فى المعنى أو اللفظ، وابتعاده عن الأسلوب الإنشائى الخطابى الذى يحرك مشاعر الجماهير، مكتفيًا بمخاطبة عقلية الخاصة منهم مما أدى إلى ابتعاد مقالاته عن صفة الجماهيرية. كذلك ابتعد عزمى بقلمه عن الانغماس فى المهاترات الحزبية، كما كان يفعل فى العادة الصحفيون الحزبيون فى ذلك العهد.

وابتدع محمود عزمى عددًا من المصطلحات التى كانت غريبة على كتابات ذلك الوقت مثل «الامية» و «التدويل» و «التأميم» و «الإعلام» و «الماجريات». كما كان يكتب مستخدما التاء بدلا من الطاء، فكان يكتب (إيتاليا) بدلا من إيطاليا، و (بريتانية) بدلا من بريطانيا، و(دبلوماتية) بدلا من دبلوماسية، على أساس أن هذه

الكلمات تنطق فى الأصل بالتاء فى ما عدا الأخيرة.

ومن ناحية الموضوع، اهتم محمود عزمى بأبواب السياسة الخارجية وأصبح يشرف على باب الأخبار الدبلوماسية فى معظم الصحف التى عمل بها إلا أنه على الرغم من هذا قد كتب فى جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية، ولهذا نجده ينادى الصحف المصرية بضرورة الاهتمام بأبواب البحوث الاقتصادية والبحوث الاجتماعية لإيمانه بأن كل تطور سياسى لا يستند على عمد متينة من التطور الاجتماعى لا يصلح ولا يبقى.

وإن كان أساتذة الصحافة قد حددوا من بين أنواع المقال لثلاثة رئيسية وتنحصر فى المقال العرض الذى يهدف فيه الكاتب إلى عرض فكرة معينة أو مشكلة محددة، والمقال النقدى الذى يهدف فيه الكاتب إلى نقد فكرة أو مشكلة، والمقال السزالى الذى يهدف فيه الكاتب إلى مساجلة كاتب آخر حول مذهب سياسى أو اجتماعى أو علمى أو دينى. فإننا نستطيع أن نقول إن مقالات محمود عزمى كانت فى معظمها تندرج تحت النوعين الأول والثانى ويقل فيها بشكل واضح النوع الثالث، حيث سبق أن ذكرنا أن عزمى قد ابتعد عن المهاترات الحزبية أو الشخصية ولا نذكر لعزمى فى هذا الصدد سوى مقال كتبه فى (وادى النيل) بعنوان «قلم تحرير جريدة السياسة وحركة الانقلاب السياسى المصرى». ومقال آخر يهاجم فيه توفيق دياب ومكرم عبيد بعنوان «وليم الكذاب»، وإن كان هذا بالطبع لا يمكن

أن يرقى إلى المساجلات التى قامت على سبيل المثال بين العقاد وطه حسين، أو بين العقاد وتوفيق دياب.

الخبر:

على الرغم من أن الصحافة المصرية كانت فى ذلك الوقت صحافة المقال فى المقام الأول فإن عزمى لم يشغله المقال عن العناية بالخبر، ولهذا لام محمود عزمى الصحف المصرية على ما بها من نقص فى أسلوب ما ينشر من الأخبار.

وتولى محمود عزمى الإشراف على أبواب الأخبار الخارجية فى عديد من الصحف التى عمل بها، ففى (السياسة) الأسبوعية تولى محمود عزمى تحرير باب «أسبوع السياسة الخارجية» وفى (الجهاد) تولى تحرير باب «التطور السياسى يومًا بعد يوم»، وكان يحتوى على مجموعة من الأخبار الداخلية والخارجية. كما تولى تحرير باب «دبلوماتيات» فى (روز اليوسف اليومية) الذى تناول أيضًا أخبارًا داخلية وأخرى خارجية. وفى (الشباب) حرر محمود عزمى باب «الشئون الدولية»، وفى (الكاتب المصرى) تولى محمود عزمى تحرير باب «شهرية السياسة الدولية»، الذى كان يضم مجموعة من الأخبار العالمية.

الحديث الصحفى :

كانت الأحاديث الصحفية التى أجراها محمود عزمى قليلة نسبيًا، فقد نشر حديثًا مع حسين رشدى باشا رئيس الوزراء فى جريدة (المحروسة) بتاريخ ١٩١٩/١٠/٢٣، كما نشر فى (وادى النيل) حديثين أحدهما مع قنصل العراق فى مصر بتاريخ ١٩٢٨/١٠/٢٤ والثانى مع رياض الصلح بتاريخ ١٩٢٨/١٠/٢٦.

وقد أدى أسلوب محمود عزمى العلمى فى تحرير مقالاته، واستخدامه ألفاظًا ومصطلحات غريبة على القارئ العادى، وتركيزه على الموضوعات السياسية خاصة الخارجية التى لا تستأثر باهتمام العوام إلى أن تكون شعبيته - وإنْ صح التعبير - بين الخاصة من القراء.

أما الصحف التى كان لمحمود عزمى دور فى توجيه سياستها الإعلامية فنستطيع أن نحصرها فى جريدة (المحروسة) التى تولى رئاسة تحريرها منذ أكتوبر ١٩١٩، وجريدة (الاستقلال) التى أصدرها فى مايو ١٩٢١، وكان مديرها وصاحب امتيازها، وجريدة (وادى النيل) التى استأجرها هو وتوفيق دياب من صاحبها محمد أحمد الكلزة فى سبتمبر ١٩٢٨، و (روز اليوسف) اليومية التى تولى رئاسة تحريرها منذ عددها الأول الصادر فى ٢٥ فبراير ١٩٣٥، وجريدة (الشباب) الأسبوعية التى تولى تحريرها منذ ١٧ فبراير ١٩٣٦. ونلاحظ أن هذه

الصحف جميعها - عدا روز اليوسف - كانت مستقلة عن الأحزاب.
وسنحاول أن نتبين مدى اهتمام هذه الصحف بالمضمون والشكل.

جريدة (المحروسة):

غلب على (المحروسة) الاهتمام بالمضمون دون الشكل، حيث تميزت بصفحات جافة تحتوى على مجموعة من المقالات والأخبار المتراصة دون فواصل واضحة كما أغفلت الاهتمام بالعناوين والصور الصحفية، أما من ناحية المضمون، فكانت صفحاتها الأربعة تحتوى على عدة مقالات ومجموعة من الأخبار والحوادث الداخلية والتلغرافات العمومية.

جريدة (الاستقلال):

لم تختلف (الاستقلال) كثيرًا عن المحروسة سواء فى الموضوعات التى تنحصر أيضًا حول مجموعة من الأخبار الداخلية وأخرى خارجية منقولة عن صحف أجنبية بالإضافة إلى عدة مقالات وإن زادت عن (المحروسة) فى اهتمامها بنشر القصص العالمية.

أما من ناحية الإخراج، فنجد عدم اهتمام بالعناوين سواء الرئيسية أو الفرعية وخلت الاستقلال من الصور الصحفية، كما خلت من الفواصل بين الأخبار مما أدى إلى تزاحمها وتشابكها خاصة وأن

العناوين غير بارزة ولا يفرق بينها وبين الخبر أو المقال مساحة من البياض الكافى لراحة العين وسهولة القراءة.

جريدة (وادى النيل):

تميزت وادى النيل باستخدام الصور أحيانًا كما تميزت عن الصحف السابقة بتعدد الموضوعات التى تحتويها، من حيث اهتمامها بنشر أخبار الفنون والرياضة والعلوم، مما أدى إلى تميزها عن الأخبار والمقالات السياسية، كما برز فى هذه الجريدة الاهتمام بالعناوين، خاصة العناوين الرئيسية لمقالات محمود عزمى وتوفيق دياب، حيث كان العنوان يطبع ببنط مناسب يسمح بالتفريق بينه وبين حروف المقال ذاته، كما كانت مساحة بيضاء تفصل بين العنوان والمقال، واستخدمت الصحيفة فى أحيان كثيرة العنوان العريض (المانشيت).

جريدة (روز اليوسف) اليومية:

تعتبر روز اليوسف اليومية فى فترة عمل محمود عزمى فيها إحدى صور الاهتمام الكامل بالشكل والمضمون معًا.

فمن ناحية الشكل، جدد محمود عزمى بنقل الاشتراكات والاعلانات من رأس الصفحة الأولى إلى الصفحة الثانية، كما أدخل الفهرس الذى يتناول أهم موضوعات العدد. وبرز فى روز اليوسف الاهتمام بالعناوين الموجزة القوية التى تشد القارئ لقراءة الموضوعات

التى بها، كما استحدثت (روز اليوسف) الكاريكاتير بالصفحة الأولى الذى غالبًا ما يعبر عن موقف الجريدة تجاه شخص أو حدث.

وتميزت روز اليوسف باستخدام الصور الصحفية، سواء لشخصيات مصرية أو عالمية فى مجال السياسة والرياضة والفنون.

أما من ناحية المضمون، فقد تميزت (روز اليوسف) بالصفحات المتخصصة مثل : صفحة السيدات، وصفحة الصناعة، وصفحة الزراعة، وصفحة الآداب والفنون، وصفحة الشرقيات، بالإضافة إلى اهتمامها بالقصة، سواء كانت مصرية أو عالمية، كما استحدثت صفحة أسبوعية بعنوان تسالى، كانت تحتوى على عدد من المسابقات الطريفة.

الشباب الأسبوعية :

كانت (الشباب) مجلة ثقافية شاملة، فقد عرضت لمستحدثات الفكر المصرى والعالمى فى كافة الفروع، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الإسلامية أو العلمية، فكانت أبواب الشباب الثابتة تحتوى على باب التنظيم الاقتصادى، وباب الشئون الدولية، وباب السياسة الداخلية، وباب إسلاميات، وباب أزهريات. وباب شرقيات، وباب فى الثقافة، وباب اقرأ مع الشباب، وباب بسائط العلوم، وباب للسيدات، وباب السياحة، وباب اليد العاملة، وباب محيط الشباب، وباب الرياضة، وباب شتى الفنون الذى يتناول الموسيقى والنحت

والتصوير والمسرح والسينما. بالإضافة إلى القصص العالمية والمصرية.

وهكذا لم تترك (الشباب) فرعًا من فروع الثقافة دون أن تتطرق إليه على صفحاتها.

ولم يكن اهتمام (الشباب) بالمضمون إلى هذا الحد على حساب شكلها العام، وطريقة إخراجها، فامتازت بثبات أبوابها وعناوينها الرئيسية، كما امتازت باستخدام العناوين الفرعية فى موضوعاتها، كما كثر فى (الشباب) استخدام الصور الفنية العالمية.

وهكذا نستطيع أن نقول إن (روز اليوسف) اليومية و(الشباب) الأسبوعية فى أثناء تولى عزمى شئون تحريرهما قد اهتمتا بالدرجة نفسها وبالوقت نفسه بالشكل والمضمون معًا.

المجالات التى أسهم فيها محمود عزمى فى الصحافة المصرية:

أولا: دفاع محمود عزمى عن حرية الصحافة ضد القوانين والتشريعات المكبلة لها.

ثانيا: ما قدمه محمود عزمى للصحافة على المستوى الدولى.

ثالثا: معهد التحرير والترجمة والصحافة.

رابعًا: جمعية الصحافة.

أولا : محمود عزمي وحرية الصحافة :

آمن محمود عزمي إيمانًا عميقًا بمهمة الصحافة ودورها في خدمة المجتمع، حيث اعتبرها «معلمة الأمم من الوجهة السياسية، ومربيتها من الوجهة الخلقية ومذيعة الأخبار المتنوعة والآراء المختلفة بين الجمهور، ووافقة القراء على مستحدثات العصر ومبتكرات الفكر.

الصحافة وظيفة اجتماعية :

رأى محمود عزمي أن الصحافة كوظيفة اجتماعية هي «توجيه الرأى العام عن طريق نشر المعلومات والأفكار الخيرة الناضجة معممة ومنسابة إلى مشاعر القراء خلال صحف دورية».

واعتبر محمود عزمي الصحفى مربيًا للخلق العام ومعلمًا للرأى العام ومحاميًا عن المصلحة العامة

وهكذا سما محمود عزمي بمهمة الصحافة من كونها مجرد وسيلة إعلامية فقط إلى اعتبارها وسيلة لتعريف الشعب بحقوقه وواجباته السياسية، ولتربية الخلق ونشر الحميد من الصفات بين الجمهور.

الرأى العام والصحافة :

قسم محمود عزمي الرأى العام من حيث علاقته بالصحافة إلى ثلاثة أنواع :

رأى عام قايد :

مؤلف من أكمل العناصر ثقافة وأصحها وزنًا للأمور وأقدرها على إسداء النصح فى سبيل الصالح العام، وهو بطبيعة تكوينه الأقل عددًا والأقل تأثرًا بالصحف ولكنه الأكثر تأثيرًا فيها بما يصدر عنه من نشاط مستند إلى الوعى القومى السليم.

رأى عام قارئ :

يتألف من المتعلمين فى عمومهم ويختلف عدده باختلاف انتشار التعلم فى الجماعات، كما تختلف ملكة إدراكه باختلاف متانة التعليم ذاته. وهو متعادل التأثر بالصحف والتأثير فيها.

رأى عام منساق :

مؤلف من العامة صاحبة الكثرة العددية فى كل جماعة ويختلف مستواه الإدراكى باختلاف انتشار التعليم وتعميم الثقافة، لا حول له فى التأثير من تلقاء نفسه ولا قوة، بل هو دائمًا متأثر وهو دائمًا مقود.

واعتبر محمود عزمى الرأى العام القارئ هو الأكثر اتصالا بالصحافة، ذلك لأنه (النوع الوسط) الذى يحس الرغبة، فى استكمال معلوماته من ناحية كما يحس الرغبة فى أن يهيمن على سير

الأمور فى بلده من ناحية أخرى.

ويبين محمود عزمى أن الصلة بين الصحافة والرأى العام القارئ تكمن فى قيام الصحافة بمعالجة الرأى العام القارئ لتوجهه الوجهة التى تراها، ولترده عن الطريقة التى يكون قد سلكها من تلقاء نفسه قبل أن تدله الصحافة عليها.

واعتبر محمود عزمى الضمان الوحيد لكى تقوم الصحافة بوظيفتها الاجتماعية يتوفر فى حرية الإدلاء بالمعلومات وحرية تناول هذه المعلومات بالشرح والتعليق، واعتبر هذين الشرطين أساسيين لكى تؤدى الصحافة وظيفتها الاجتماعية.

حرية الصحافة:

اعتبر محمود عزمى أن الحرية هى كيان الصحيفة إذ لا يمكن تصور وجود صحافة بالمعنى الصحيح إلا إذا كفلت لها حرية إبداء الرأى على أوسع ما يمكن من الصور.

وآمن بأن حالة الصحافة فى بلد، ميزان صحيح لحالة البلد ذاته، من جميع نواحيه الثقافية والخلقية والسياسية.

وهكذا كان إيمان محمود عزمى بحرية الصحافة فى إطار إيمانه بحرية الرأى والفكر، وعاش مدافعًا عن هذه الحرية. منددًا بكافة القيود والعراقيل التى تكبل حرية الصحافة سواء كان ذلك عن طريق التشريعات والقوانين التى تمنع الصحافة من ممارسة حريتها بشكل

أكيد، أو عن طريق حرمان الصحفى من التعبير عن رأيه الحر، سواء عن طريق الترغيب أو الترهيب.

تكلم محمود عزمى عن الصحافة (كسلطة رابعة) وتمنى أن تعامل الحكومات المصرية صحافتها بمثل ما تعامل به الحكومات الراقية صحافتها وصحافات العالم أجمع، واعتبر أن مظهر الرقى لهذه الحكومات، هو أن تعد الصحافة سلطة رابعة إلى جانب الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية عليها تبعتها فى توجيه الرأى العام ولها حقوقها فى الوقوف على الاتجاهات العامة التى تريدها الحكومة لصالح هذا الرأى العام، بل حقوقها فى الاشتراك قدر المستطاع فى تقرير هذه الاتجاهات أو فى إنارة طريقها للقائمين بالأمر، ورأى أن تكون الصلات وثيقة بين الصحافة وبين الحكومة، حتى تستطيع استعمال هذه الحقوق المقابلة للتبعات الملقاة على عاتقها.

دستور ١٩٢٣ وحرية الصحافة:

أفرد الدستور مادة خاصة لحرية الصحافة نصت على أن: «الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الإدارى محظور، كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى».

ويكتب محمود عزمى مبديًا رأيه فى المادة (١٥) من الدستور والتى نصت على حرية الصحافة موضحًا تأثير العبارة الأخيرة التى

أضيفت على مشروع لجنة الثلاثين على حرية الصحافة، فيقول:
«نصت المادة (١٥) على أن الصحافة حرة فى حدود القانون، وهو نص معقول ومشروع إذ ليس مستطاعًا عقلا وشرعًا أن تطلق الحرية الصحفية من غير قيد مادام القيد هو قيد القانون العام بنصوص مواد قانون العقوبات، غير أن الشارع المصرى أراد إلى ما قبل العهد الدستورى أن تكون إلى جانب قيود القانون العام قيود إدارية تحكمية لا رقيب عليها ولا حسيب. فقد كانت الصحف المصرية معرضة فى عهد التحكم الفردى السابق لعهد الدستور الذى أعلن إلى الإنذار والوقف والإلغاء، وجاءتنا الحرب ببدعة الرقابة على الصحف ودلت التجربة على فساد هذه الإجراءات الإدارية الاستبدادية، واقتنعت لجنة الثلاثين بهذا الفساد فنصت فى مشروعها على أن كل هذه الإجراءات محظورة حظرًا تامًا غير معلق على شرط. لكن الدستور خرج لنا بذيل إلا إذا كان ذلك ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى.

ويؤكد محمود عزمى أن هذا الاستثناء يبطل مفعول حرية الصحافة تمامًا ويخضع الصحافة المصرية إلى ما كانت خاضعة له فى عهد التحكم الفردى، فقانون المطبوعات ينص على أن لوزير الداخلية ومجلس الوزراء أن ينذر الصحف ويقفها ويلغيها إذا حكم الوزير أو المجلس من غير رقيب أو حسيب أن الصحف نشرت ما يمكن أن يمس (النظام العام)، والدستور المصرى يقول بهذا تمامًا وقاية (النظام الاجتماعى)، ولم يكن فى استطاعة أحد أن يعين لك أين يبدأ النظام

العام وأين ينتهى وليس اليوم فى استطاعة أحد كذلك أن يحدد لك النظام الاجتماعى.

ويشرح محمود عزمى ما تقوم عليه فكرة وقاية النظام الاجتماعى من أخطار تهدد الصحافة فيقول: «إنا إذا أحسنا الظن من تفهم معنى وقاية النظام الاجتماعى» بالنظر لما يقع الآن فى العالم فإنا نفهم أن هذه الوقاية معناها الحيلولة دون دخول مبادئ المذاهب الضارة بالأفراد والجماعات كمذاهب الاشتراكية والبلشفية، ولكن من يضمن لنا أن هذا التفسير الذى لا يفهم سواه كل عقل مستنير، ومن يضمن استمرار هذا التفسير؟ من يضمن لنا أن نعتبر مجرد الشرح العلمى لرأى واحد من فلاسفة الغرب تهديدًا للنظام الاجتماعى يقوم الوزير على وقف الصحيفة التى نشرته أو إغلاقها إغلاقًا؟».

وفى ٣٠ أبريل ١٩٢٣ يصدر قانون الانتخاب، وتبدأ وزارة يحيى إبراهيم فى سلسلة من الإجراءات التى تهدف إلى تخفيف حدة التوتر بين الحكومة والصحافة.

قانون جديد للصحافة:

إلا أنه فى هذه الأثناء يصل إلى علم الصحف أن الحكومة بصدد إعداد قانون جديد للصحافة، فتقف صحيفة (الأخبار) و (البلاغ) و (المقطم) ضد هذا القانون، فى حين ترحب (السياسة) بوصفه وتقترح أن يتضمن شروطًا ينبغى توافرها فى الصحفيين، مثل أن

يكون الصحفي حائزًا لشهادة عالية، وأن يكون على قسط من الأخلاق العالية، ويكون المثل الأعلى في أخلاقه وممن يميل بطبيعته إلى الخير.

وتقوم مجلة (الهلال) بأخذ رأى بعض الصحفيين في هذا القانون المزمع إصداره فتسأل محمود عزمي عما إذا «كان يجب أن تبقى الصحافة حرة بلا قانون أم يجب تقيد من يديرونها بشروط كشهادات مدرسية وخبرة فنية، أو قضاء زمن في مزاولتها؟».

ويجيب محمود عزمي قائلا: «أعتقد أن الصحفي في البلاد الناهضة مرب للخلق العام، ومعلم للرأى العام، ومحام عن المصلحة العامة فلا أستطيع أن أفهم عدم تقييد التصريح له بالكتابة والنشر بمثل ما يقيد به التصريح للمعلم بالتدريس والمحامى بالمرافعة. على أنى لا أنسى أن الكفاءة الفنية يجب أن تكمل الكفاءة العلمية وتلك الكفاءة تجئ بالمران طبعًا، لذلك تجدنى من القائلين بضرورة تقييد من يمنحون امتياز الصحف ومن يعملون في رياسة تحريرها بقيود علمية ومقياسها الحاضر هو الشهادات العالية - وبقيود فنية هى الاحتراف الفعلى بالصحافة زمنًا معينًا - لكنى أكتفى مؤقتًا بتوافر واحد من القيدين نظرًا لظروف العصر الحاضر.

ويستطرد محمود عزمي مبينًا أنه لا يقصد وضع أى قيود على الصحافة عدا القيود الخاصة بكفاءة الصحفي قائلا: «فأنا ما عدا القيود الخاصة بكفاءة الصحفي لا أقبل قيدًا للصحافة ولا أفهم تطبيق

نظام إدارى عليها، بل أنا من أنصار حرية الكتابة وحرية الرأى كاملة فى يد من يحسنون تقديرها».

وهكذا بين محمود عزمى موقفه من هذا القانون فى الوقت الذى يطالب بأقصى حد من الحرية للصحافة والصحفيين، ينادى بأن يقوم على رسالة الصحافة من هم مؤهلون لها تأهيلا علميًا وعمليًا.

وفى عام ١٩٢٥، أخرجت وزارة أحمد زيور، مشروع مرسوم بقانون يعدل نصوص بعض مواد قانون العقوبات الخاصة بالصحافة والمطبوعات، وما يرتكبه الصحفيون بواسطتها من جنح أو جنايات.

وتبدأ الصحف المصرية فى التعليق على مثل هذا المشروع، ويدخل محمود عزمى فى هذا النقاش حيث يرى أن هذا المشروع خطر على الصحافة كلها بما ينبغى أن تتضامن جميعًا دون اعتبار حزبى أو مصلحى فى سبيل درئه، ويبين محمود عزمى أنه لا ينكر ان أمر الصحافة فى مصر غير منظم التنظيم الذى ينبغى إلا أنه يعترض على أن تنفرد الحكومة بوضع النصوص، وبوضعها دون إعلانها من قبل، بل إحاطتها بشىء من الإبهام والغموض.

ويستمر محمود عزمى فى مناقشة هذا التشريع الجديد مبينًا خطره على حرية الصحافة، حيث نص على ضرورة الحصول على ترخيص سابق لإصدار الصحيفة، ويطالب محمود عزمى بإجراء تعديل للقواعد العتيقة التى تضمنها قانون المطبوعات وللإجراءات الإدارية التى ابتكرها العمل من حيث اعتبار الصحفيين مماثلين لأولئك الذين

يطلبون (رخصة) لحانة أو بؤرة.

ويقترح محمود عزمى لهذا التعديل طريقتين:

الأولى: فتح باب الترخيص على مصراعيه لإصدار الصحف، بحيث يكتفى فى صدد الصحف السياسية بما يكتفى به عادة فى صدد الصحف غير السياسية، أى بمجرد إخطار يبعث به مصدر الصحيفة يذكر فيها اسم الصحيفة واسم المطبعة التى ستطبع فيها.

الثانية: تقييد الصحفيين أنفسهم بشروط فنية وخلقية يجب أن تتوافر فيهم قبل أن يمارسوا مهنتهم، على أن يكون لكل من تتوافر فيه هذه الشروط حق إصدار الصحيفة دون تحكم الإدارة وتعنتها، على ألا يكون لغير من تتوافر فيهم هذه الشروط نفسها حق إصدار الصحف أو تولى أمور تحريرها.

الأزمة الدستورية عام ١٩٢٨ وحرية الصحافة:

أصدر محمد محمود عام ١٩٢٨، مرسومًا بإيقاف العمل بالدستور وتعطيل الحياة النيابية، ونتيجة لذلك استعادت الحكومة سلطتها فى تعطيل الصحف إداريًا تطبيقًا لنصوص قانون ١٨٨١.

وانضم محمود عزمى إلى صفوف المعارضين لحكم محمد محمود، معتبرًا قيام مثل هذه المعارضة دليلا على أن فى البلاد من يحرصون على قيام نظام حكمها المقرر، ومن يحرصون على أن تظل أحكام القوانين كلها نافذة.

ونتيجة لمقالات محمود عزمى فى (وادى النيل) ضد وزارة محمد محمود، يصدر مجلس الوزراء قرارًا بإيقافها.

دستور ١٩٣٠ وحرية الصحافة :

فى يونية ١٩٣٠، يؤلف إسماعيل صدقى الوزارة، ويقوم بإلغاء دستور ١٩٢٣، ويصدر دستور ١٩٣٠، الذى أبقى المادة (١٥) من دستور ١٩٢٣ كما هى دون حذف أو تغيير، إلا أن الوزارة عمدت إلى إجراء آخر لإبطال نص حرية الصحافة، حيث عدلت من قانون العقوبات بتشديد العقوبات، على الجنح والجرائم الخاصة بالقذف والسب.

قانون تنظيم الصحافة :

يتولى عبد الفتاح يحيى رئاسة الوزارة خلفًا لإسماعيل صدقى فى عام ١٩٣٤، وتبدأ الوزارة فى إعداد مشروع قانون جديد لتنظيم الصحافة، يكمل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ الصادر فى عهد صدقى.

ويقوم هذا المشروع على أساس تعديل قانون العقوبات وقانون المطبوعات، تعديلا «يضع حدًا للتحامل البذىء والهزء والسخرية لأسباب لا يبررها المنطق ولا يسيغها الذوق ولا العرف، ومن ناحية ثانية يجعل من الصحافة «صناعة رسمية لا يستطيع أن يحترفها إلا من

توافرت فيه مؤهلات علمية وشخصية ونال من الحكومة رخصة رسمية ».

وانبرى محمود عزمى خلال سلسلة من المقالات يفند فيها هذا المشروع ويبين تأثيره على حرية الصحافة.

فى المقالة الأولى بين محمود عزمى موافقته على أن يعمل التشريع على أن يضع حدًّا للتحامل البذىء والهزء والسخرية لأسباب لا يبررها المنطق، مؤكدًا ضرورة أن توفق القوانين المصرية إلى أن يتضمن من النصوص ما يعين إعانة جدية على تحقيقه على أن تكون هذه النصوص الواقية من الدقة فى التعبير والوضوح فى المعنى بحيث لا تدع مجالا للتحايل عليها من ناحية ولا للتحامل عن طريقها من ناحية أخرى.

ويناقش محمود عزمى بعد ذلك فكرة تحويل الصحافة إلى وظيفة من وظائف الحكومة مبينًا تعارضها مع اعتبار الصحافة (سلطة) رابعة من سلطات الدولة تتاخم حين تؤدى واجباتها على وجه كامل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ويكون من اختصاصها نقد ما يصدر عن هذه السلطات جميعًا من الأعمال التى تستوجب مصلحة الدولة العظمى أن تنقد وأن يقف الناس على وجه النقص فيها.

أما عن الشروط التى ذكرها المشروع والواجب توافرها فيمن يعمل بالصحافة، فيرى محمود عزمى استحالة تطبيق الشروط التى وضعها

تشريع صدق لرؤساء التحرير، على كل من أراد أن يخط حرفًا فى صحيفة ولو لم يكن رئيسًا لتحريرها، على أساس أن شرط المؤهلات العلمية لن يفيد، لو لم تكن إلى جانبها سعة فى الأفق والتجارب.

وفى المقالة الثانية يشرح محمود عزمى خطورة اتجاه النية خلال ذلك التشريع إلى معاقبة «مجرد التشكيك فى قانونية الهيئات وتأليفها وانتخابها إذ يعتبر إهانة لها» واعتبر محمود عزمى أن هذه المعاقبة تسلب الصحافة أهم وظائفها وهى وظيفة السهر على أن يكون كل تشريع داخلا فى حدود الدستور وأن يكون كل تصرف مستكملا الشرائط القانونية.

ويضرب مثلا على ذلك افتراض أن السلطة التنفيذية اتخذت من الإجراءات ما يتنافى مع الأصول الدستورية المقررة وفرض إلى هذا أن السلطة التشريعية سكتت عن هذه الإجراءات المنافية للأحكام المدونة وأخذت السلطة القضائية بمبدأ عدم اختصاصها بالفصل فى دستورية تلك الإجراءات أو عدم دستوريتها ونشأ من ذلك كله قيام هيئة أو سن تشريع أفتظل هذه الهيئة المخالفة لأصول الدستور قائمة ويظل هذا التشريع المخالف لأحكام الدستور نافذًا ولا يستطيع أحد أن يتقدم لهما بنقد أو يعرض لوجودهما بملاحظة؟.

ويتساءل محمود عزمى: «ومن أولى بهذا التقدم وهذا العرض من الصحفيين وأى معنى لوجود الصحافة إذا لم تقم بواجبها الأساسى خلال هذا التقدم وهذا العرض؟

ويكتب محمود عزمى مبينًا خطورة أخرى تسأتى عن طريق ما تضمنه المشروع من معاقبة (العرض بالنقد للحكام والخديويين السابقين والوزراء المتوفين)، حيث يصف هذه العقوبة بأنها تحرم التاريخ مهمته الطبيعية وهى مهمة الكشف عن الحقائق بعيدًا عن المؤثرات الوقتية.

ويعلل هذا بأنه إذا اعتبر تحليل نفسية عظيم راحل أو حاكم سابق إهانة له فكيف يستطاع إذًا تدوين التاريخ الصحيح ولو بعد حين؟ وكيف يستطاع الاستفادة من الماضى فى تصريف شئون الحاضر؟ ويطالب محمود عزمى رجال التاريخ بالتضامن مع الصحفيين فى سبيل الدفاع عن حرية رأيهم وضميرهم العلمى.

وفى المقالة الثالثة بين محمود عزمى اعتداء هذا المشروع على المبادئ الدستورية حيث نص على أن «لوزير الداخلية فى حالة إمعان بعض الصحف متعمدة فى نشر الأخبار الكاذبة أن يأمر بحجز الجريدة أو ضبطها إداريًا حتى ثلاث مرات فى الشهر الواحد، وله أن ينظر فى مسألة التأمين المطلوب من الراغب فى إصدار جريدة، فيزيد هذا التأمين أو ينقصه ويصادره فى حالة نشر الأخبار الكاذبة» ويشرح محمود عزمى تعارض هذا النص مع المادة (١٥) من الدستور التى تنص على أن إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإدارى محظور على أن تعطيل الجرائد والنشرات الدورية جائز من شهر إلى ثلاثة أشهر، على أن يكون أمر التعطيل بقرار من محكمة الاستئناف.

كما بين محمود عزمي تعارض نص وليس لرئيس التحرير أن ينشر شيئًا إلا إذا كان يعرف كاتبه وأن عليه أن يحفظ الأصل عنده لمدة سنة للرجوع إليه عند الحاجة» مع أعرق مبدأ قانوني يقرر سر المهنة، حيث سيفرض على رئيس التحرير أن يبوح للنيابة العامة أو لغيرها من السلطات باسم أولئك الكتاب الذين يبلغونه خبرًا أو ينشر لهم كلمة.

ويستمر محمود عزمي في مهاجمة الوزارة لتصميمها على إصدار هذا التشريع المقيد لحرية الصحافة، ويطالبها «بالتريث وهي تعالج أمر الصحافة الدقيق، فليس الشأن فيما تعالجه على نحو ما يذاع قاصرًا على أشخاص الكتاب والمصورين والصحفيين، بل إنه سيتجاوز هؤلاء إلى الجمهور الذى تعتبر الصحافة في عمومها له مدرسة يأخذ عنها ويتعلم منها. والصحيفة إذا هي عطلت أو هي أوقفت لمدة من المدد، إنما هي في الواقع مدرسة أغلقت، وهي إذن تعاليم يحرمها الناس وتهذيب يمنع عنهم»

وتستمر الوزارة في تحديها للصحافة والصحفيين، فتعتزم تعديل نصوص قانون العقوبات فيما يختص بطوائف الجرائم وأنواع العقوبات التى تنزل بالصحفيين وتتجاوز هذا إلى تدعيم العقوبات التى توقع على الصحف بنفسها ويقضى عليها بالإيقاف المؤقت أو التعطيل الدائم.

ويؤكد محمود عزمي أن الالتجاء إلى معاقبة الصحف بالتعطيل أو الوقف التجاء استثنائي بتشريع قاس حسبه الناس اختصاص من

اختصاصات صدق ووزارته وكانوا يحسبون أية وزارة تجىء بعد صدق، تعنى برفع تلك الوصمة من صلب التشريع المصرى الذى عرف بتمشيه مع المبادئ القانونية الحديثة والاعتبارات التشريعية السليمة.

وهكذا فند محمود عزمى بنود هذا المشروع بالحجة والبرهان مبينًا تعارضه مع نصوص الدستور ومع مهمة الصحافة ومع وظيفة التاريخ. إلا أننا نلاحظ أن محمود عزمى الذى كان يدعو دائمًا إلى ضرورة أن تتوافر فى الصحفى الثقافة العالية والكفاءة العملية، يندد بقيد الشهادة والخبرة اللتين نص عليهما هذا المشروع، ويمكن أن نعلل هذا بأن محمود عزمى اعتبر هذه الشروط ما هى إلا قيود يقصد منها منع عدد كبير من الصحفيين الذين تخشى الحكومة بأسهم من مزاولة مهنة الصحافة.

وينضم محمود عزمى بعد ذلك إلى أسرة تحرير روز اليوسف اليومية فى أثناء وزارة توفيق نسيم عام ١٩٣٥.

وقد اتخذت الصحيفة فى بادئ الأمر سياسة الوفاق مع الوزارة، أملا فى أن تقضى على المشروعات والقوانين المكبلة للحريات، والتى صدرت فى عهد صدقى وعبد الفتاح يحيى.

ويصدر توفيق نسيم بالفعل قرارًا بتأليف لجنة تتولى إصلاح إدارة المطبوعات للعمل على خدمة صحافة البلاد، وتغذيتها بما يساعدها على المضى فى أداء شتى مسئولياتها على الوجه الأكمل.

ويجد محمود عزمى فى هذا القرار فرصة ليدلى برأيه فيما يجب أن

تكون عليه العلاقة بين الصحافة والحكومة.

فيتكلم أولا عن العلاقة السائدة بالفعل بين الصحافة والحكومة، مبينًا أن كثرة الوزارات المتعاقبة فى مصر فى أثناء عهودها الحديثة كانت تعتبر الصحافة عدوة للحكومة، خطرة على الجماعة تجب مطاردتها، وتجب مراقبتها، كما يطارد الأشقياء، وكما يراقب المجرمون، ومن أجل هذا كانت قوانين المطبوعات قوانين جزائية، وكانت إدارة المطبوعات تابعة لإدارة الأمن العام، ومن أجل هذا كانت الروح المرفرفة على العلاقات بين الصحافة وإدارة المطبوعات روح توجس شرًا متبادلا وروح سوء تفاهم مستمر وروح تباعد منظم.

ثم يبين محمود عزمى تصوراته لما يجب أن يقوم بين الحكومة والصحافة من علاقة قائلا: «حيث أن الحياة العامة الحديثة تجعل من الصحافة قائدة للرأى العام وأداة من أصلح أدوات الإرشاد فى سبيل العمران، بل تجعلها (سلطة) رابعة فى الدولة تعنيها شئون الجماعة، كما تعنى السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وتسأل عنها كما تسألن بل فوق ما تسألن. ومن أجل هذا فقد افسح لها المجال وأطلقت لها الحرية وافترض فى رجالها حسن النية واعترف لهم بالرغبة الصادقة»

ويدعو محمود عزمى اللجنة أن تأخذ فى اعتبارها فى أثناء مباشرة مهامها هذا (الاتجاه الإصلاحى) الحديث الذى يعرف للصحافة (رسالتها) فى الجماعة.

لكن سرعان ما ينتهي عصر الوفاق بين (روز اليوسف) ووزارة توفيق نسيم ويبدأ محمود عزمي في شن حملة على الوزارة لتخاذلها في إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية الرجعية التي صدرت في غيبة دستور ١٩٢٣.

فيهاجم الوزارة لتباطئها في إلغاء قانون المطبوعات الذي وضعه إسماعيل صدقي وأدخل فيه من الأحكام والإجراءات المخالفة لمبادئ الحرية الواردة في دستور ١٩٢٣، ويشير عزمي إلى أن الوزارة تتشدد في تنفيذ مواده تشددًا لم تعرف قسوته في عهد صدقي ذاته، خاصة مادة (التأمين النقدي) الذي يوجب قانون المطبوعات على طالب الترخيص بإصدار جريدة، أن يدفعه في حين أن هذا القيد في ذاته مخالف لحرية الصحافة التي نص عليها الدستور.

ويندد عزمي أيضًا بموقف الوزارة من قانون العقوبات لإبقائها على ما تضمن من مبدأ إنزال العقاب بالصحيفة والمطبعة بدل الاكتفاء بمعاقبة الصحفي والكاتب «وكأن الصحافة في ذاتها مهمة حرام، يجب أن تصادر أدواتها، كما تصادر أدوات القمار وآلات التزييف».

ويستمر محمود عزمي في مهاجمة وزارة نسيم لموقفها من الصحافة والصحفيين مبينًا أن الصحافة في عهد هذه الوزارة لا تزال ترسف في أغلال، ولا يزال تفرض عليها قيود، ولا يزال ينقص نظامها ما يجب أن يتوافر فيه من أحكام تتفق وما لها من مكانة في الاجتماع

وما للعاملين فيها من منزلة.

ويقدم محمود عزمى عددًا من الأمثلة ليبين حقيقة موقف وزارة نسيم من الصحافة، مثل الإبقاء على مبدأ إلصاق التهمة بالصحيفة بدل قصرها على الصحفى وتوقيع العقوبة على الصحيفة بالتعطل والإلغاء. كذلك الإبقاء على مبدأ دفع تأمين نقدى قبل إصدار الصحيفة فى قانون المطبوعات برغم مخالفة ذلك المبدأ لنصوص الدستور مخالفة صريحة.

كما يبين محمود عزمى أن الوزارة مازالت مستمرة فى معاملة الصحفيين المحكوم عليهم بالسجن فى جرائم النشر معاملة المحكوم عليهم فى جرائم عادية.

ويشرح محمود عزمى أيضًا موقف الوزارة بالنسبة لتوزيع الاعلانات الحكومية حيث تحرم بعض الصحف نصيبها من تلك الاعلانات «كأنها تريد أن تعاقبها من هذا الطريق على موقفها الذى تقفه من الوزارة وتصرفاتها أو كأنها تريد أن تكافئ غيرها من هذا الطريق نفسه على تأييدها لها التأييد كله».

وتستدعى وزارة الداخلية محمود عزمى بوصفه رئيسًا لتحرير (روز اليوسف) اليومية، حيث يتهمه وكيل الداخلية بنشر خبر كاذب فى الصحيفة مهددًا إياه بأن «الحكومة لا تريد أن تضطر للالتجاء إزاء الصحافة إلى إجراءات ولاتحلها بغير ما أخذتها به حتى الآن ولذلك فهى ترجو من الصحافة أن تعاونها فى هذه الظروف الدقيقة

على استقرار الأمن واستتباب الهدوء وألا تلجئها إلى تلك الإجراءات الشديدة ».

وينتهز محمود عزمى فرصة هذا الاستدعاء ليبين أن سوء العلاقة بين الحكومة والصحافة إنما يرجع إلى الخطة التى تلتزمها الحكومة إزاء الصحافة والصحفيين.

ويخلص محمود عزمى إلى القول بأن هذا الاستدعاء إنما هو « إنذار إدارى » يناقض النص الخاص بحرية الصحافة من أن « إنذار الصحف وتعطيلها بالطرق الإدارية محظور » ويضيف لائمًا الوزارة على هذا الإنذار متسائلا : « هل أبطلت وزارة نسيم باشا ذلك الحكم الدستورى الأصيل، أو أنها تسابق الحوادث فتفترض الأحكام العرفية معلنة والمراقبة على الصحافة مفروضة وتكون تلك إذن علامة من علامات الساعة ؟ ».

وفى ٣٠ يناير ١٩٣٦، يتولى على ماهر رئاسة الوزارة ويعين محمود عزمى مستشارًا صحفيًا له.

ويبدأ على ماهر فى العمل على استصدار تشريع لتنظيم الصحافة ويبارك محمود عزمى هذه الخطوة بسبب وجود إحساس عام فى بيئة الصحافة ذاتها وفى الهيئات الحكومية والاجتماعية التى تتصل بها بالتماس أشخاص فى زمرة الصحفيين ليسوا هم فى الواقع إلا بلاءً على المجتمع كله، والرغبة صادقة فى تنظيف المهنة الاجتماعية الشريفة منهم ».

ويتولى النحاس الوزارة فى مايو ١٩٣٦، ويشيد عزمى بما جاء فى خطاب العرش من اعتزام الوزارة خص الصحافة بما هى أهل له من الامتيازات التى تمكنها من تأدية رسالتها الاجتماعية فى حرية واحتفاظ بالكرامة ومن اعتزامها استصدار عفو شامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى فترة الحكم الاستثنائى والتى أخضعت له مصر من سنة ١٩٣٠ إلى أواخر سنة ١٩٣٤. ويطالب محمود عزمى الوزارة بأن تبادر بعرض مشروعات القوانين المقررة للعفو السياسى والحرية الصحفية على البرلمان، وبأن تصدر أعمال الوزارة وأعمال البرلمان بشأن الحريات الفردية والعامة دائمًا على اعتبار هذه الحرية الصحفية وذلك العفو السياسى.

لكن سرعان ما ينشب الخلاف بين النحاس ومحمود عزمى لموقفه المعارض من مشروع معاهدة ١٩٣٦، وعلى أثر ذلك تحرم الوزارة صحيفة (الشباب) من الإعلانات الحكومية كذلك تحرم كلا من جريدتى (البلاغ) و (روز اليوسف) المعارضتين. ولهذا يتوجه عزمى باللوم للوزارة مذكرًا النحاس أنه قد صرح فى بداية عهده (بأن لا حزبية اليوم).

وفى سبتمبر ١٩٣٩ تقوم الحرب العالمية الثانية وتعلن الأحكام العرفية وتفرض الرقابة على الصحف، ويثير تنفيذ الرقابة تذمرات الصحفيين فسعوا عند على ماهر رئيس الوزارة مقترحين تولى محمود عزمى أمر الرقابة. وقد علل جبريل تكلا صاحب الأهرام هذا

الاختيار قائلا : «فإن كان لابد من شد الحبل على عنق الصحافة فإن محمود عزمى سيختار لهذا الشد شريطًا من القطيفة أو الحرير.

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٣٩ ينتدب وزير المالية محمود عزمى مديرًا لمراقبة النشر، فيحتج عزمى على هذا الندب، فيقال له إنه أمر عسكرى صدر من الحاكم العسكرى ولابد من تنفيذه.

ويخفف ذلك على محمود عزمى كما يقول : «وهو الداعى لحرية الصحافة، والمقدس لحرية إبداء الرأى، إن الإلحاح فى انتدابه لمراقبة النشر إنما جاء بناء على طلب بعض الزملاء الصحفيين».

ويعين محمود عزمى رقيبًا على الصحف بالفعل، ويشترط على الجانب المصرى والجانب البريطانى أن تكون الرقابة محصورة فى أضيق ما فرضت من أجله من حدود عسكرية وإلا تصبح وسيلة لأى سلطة، وذلك لأنها كما يقول عزمى : «شرعت للدفاع عن أحكام المعاهدة فليست لمصلحة الحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية أو الاثنين معًا.

وفى أثناء عمل محمود عزمى فى إدارة الرقابة يكتب مدافعًا عن فرض قيود على الحريات فى أوقات الحروب. محددًا هذه القيود فى ثلاثة أنواع : هى القيود السياسية، والقيود الاقتصادية، والقيود الاخلاقية. وقد عرف محمود عزمى القيود السياسية بأنها التوجه بكل قوانا إلى غاية واحدة هى سلامة الوطن، وأن نبذل له من مال ودم وروح. كما عرفها بأنها طاعة ما يصدر من أمر الحاكم العسكرى من

أوامر «وأن نكره لأنفسنا أن نفعل ما نهى عنه». وعرف القيود الاقتصادية بأن يفكر كل منا فى زيادة إنتاجه قدر ما تتسع طاقته للإنتاج، وذلك فى كل ميدان، ومهما يكن العمل الذى يقوم به الفرد. وأن يقلل كل فرد استهلاكه فلا يزيد فى حده إلا على ما هو ضرورى ولازم. وحدد محمود عزمى القيود الأخلاقية فى الابتعاد عن الفردية فى تفكيرنا وسلوكنا «فينبغى ألا يكون لنا وجود مستقل بأفرادنا، بل يجب أن يكون وجودنا بوطنتا وبأمتنا وبمجموعنا» وعلى الرغم من دفاع محمود عزمى عن فكرة فرض القيود فى أثناء الحروب فإنه لم يستطع الاستمرار فى عمله رقيبًا على الصحف، مع تدخلات السلطات البريطانية فيما يباح ولا يباح نشره من موضوعات وأخبار غير عسكرية.

ويعود محمود عزمى إلى عمله فى مصلحة الضرائب إلى أن يندب للتدريس فى معهد التحرير والترجمة والصحافة فى عام ١٩٤١.

وهكذا يتضح دفاع محمود عزمى عن حرية الصحافة، وتوجيهه نظر الوزارات المتعاقبة لما يجب أن يكون عليه حال الصحافة فى البلاد الراقية داعيًا إلى أن تتمتع بما يؤهلها لحمل مسئولياتها الاجتماعية فى توجيه الشعب ومراقبة السلطات.

ثانيًا: محمود عزمى وحرية الصحافة فى المجال الدولى:

ترك محمود عزمى عمله فى الرقابة وعاد إلى وظيفته الحكومية

مستشارًا فى مصلحة الضرائب إلى أن انتدب من عام ١٩٤١ للتدريس فى معهد الصحافة إلى عام ١٩٤٦.

وفى هذه الفترة بدأ اتصال محمود عزمى بمنظمة الأمم المتحدة فدأب على متابعة اجتماعاتها وملاحقة أعمال مختلف مجالسها ولجانها، مما جعله أحد الصحفيين المتخصصين فى مجال الأمم المتحدة ولهذا اختارته وزارة الخارجية المصرية لتمثيل مصر فى لجنة حرية تداول الأنباء التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩

ويفوز محمود عزمى فى تمثيل مصر فى هذه اللجنة التى ضمت ١٢ صحفيًّا يمثلون كلا من لبنان والولايات المتحدة وشيلى والصين ويوغوسلافيا والهند وفرنسا وبراجواى والفلبين وإنجلترا والاتحاد السوفيتى. حيث عهدت إليهم المنظمة الدولية القيام بوضع المبادئ أو القوانين التى تصون حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، وكذلك واجباتهم فى توجيه الرأى العام توجيهًا صادقًا أمينًا.

وهكذا بدأ جهاد محمود عزمى لخدمة الصحافة على المستوى الدولى.

مشروعات محمود عزمى فى لجنة حرية الإعلام:

قدم محمود عزمى فى يونية عام ١٩٤٩ مشروعًا من ١٩ مادة لتنظيم حرية تداول الأنباء يقضى بحماية المراسلين الأجانب فى أثناء

سعيهم للحصول على الأنباء وبين خطر الرقابة غير المشروعة وحق الحكومات فى تصحيح الأنباء الكاذبة أو المشوهة.

عهد الشرف الدولى الصحفى:

وفى يونية ١٩٥٠، تنتهى لجنة حرية الأنباء إلى وضع نصوص قانون فخرى للصحفيين ويرى محمود عزمى أن الفكرة الجوهرية لهذا القانون تقوم على التوازن بين الشعور بالمسئولية للصحفى وبين حرية الصحافة، حيث ينص القانون بإلحاح على ضرورة تأكد الصحفى من حقيقة الحوادث التى يرويها كما يندد بأعمال التشهير وكذلك بالحملات الموجهة ضد بعض الأفراد.

وأكد محمود عزمى بصفته عضوًا فى اللجنة على أن حرية تداول الأنباء لا تكتمل إلا بالمحافظة على كرامة المهنة الصحفية.

ويرجع الفضل الأكبر فى الوصول إلى هذا القانون إلى محمود عزمى الذى قدم للجنة مشروع عهد الشرف الدولى للصحفيين الذى يعتبر قانون السلوك المهنى لرجال الصحافة، حيث يطالبهم بتوخى الأمانة والصدق فى بسط الوقائع وشرحها وتفسيرها.

وقد حوت وثيقة العهد على خمس مواد تنص على ضرورة التحقق من صحة المعلومات والإخلاص للمصلحة العامة، والمحافظة على أمانة المهنة وكرامتها والاحتفاظ بسرية المصادر وعدم جواز تفسير أى مادة من مواد هذا العهد على نحو يسوغ تدخل الحكومات.

ويستمر محمود عزمى فى العمل على إعلاء شأن الصحافة وتأكيد حريتها فيقدم مع مندوبى فرنسا وكوبا وهولندا مشروعًا للجنة الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى يقضى بإنشاء لجنة من خبراء ١٥ دولة من دول الأمم المتحدة لوضع شروط اتفاق دولى لحرية الأنباء.

وفى يوليو ١٩٥١ يفتتح فى مدينة إيفيان بفرنسا مؤتمر الشئون الصحفية بحضور ١٥٥ صحفيًا يمثلون ٤٦ دولة حيث مثل مصر محمود عزمى، وكانت من الموضوعات المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر وجوب استمتاع الصحفيين بحرية البحث والتعبير فى كل مكان، والعلاقات بين الصحف والهيئات الدولية الكبيرة ومساهمة الصحافة والراديو والسينما والتليفزيون فى تعزيز قوة الرأى العام ومناقشة أساليب العمل فى إدارات الصحف بمختلف أنحاء العالم.

محمود عزمى رئيسًا للجنة حرية الأنباء:

أدت مواقف محمود عزمى فى لجنة حرية الأنباء إلى اعتباره المدافع الأول عن حرية الصحافة فى الأمم المتحدة، وكان لهذا أثره فى انتخابه رئيسًا للجنة حرية الأنباء فى مارس ١٩٥٢. وبدأت اللجنة فور انتخاب عزمى رئيسًا لها فى وضع الأسس لاتفاقية دولية تقرها وتتعهد بتنفيذها جميع أعضاء الأمم المتحدة المؤمنين بالنظام الديمقراطى، وتنص هذه الاتفاقية على أن يكفل للصحفى والصحيفة جميع الضمانات

اللازمة لأداء الواجب الصحفى فى حرية وصدق وأمانة.

كما قامت اللجنة بإقرار عهد الشرف الصحفى الذى يضع المبادئ الخلقية التى يجب أن تتوافر فى العاملين فى الصحافة والذى قدمه محمود عزمى للجنة عام ١٩٥٠.

وأوصت اللجنة بعقد مؤتمر دولى للصحفيين المحترفين للموافقة على قانون دولى للآداب الصحفية ذلك على الرغم من اعتراض المندوب الأمريكى على فكرة عقد المؤتمر وكذلك المندوب الروسى.

وأيد هذه الدعوة لعقد المؤتمر مندوبو مصر ولبنان ويوغوسلافيا وأرجواى وشيلى والفلبين.

اتفاقية تصحيح الأنباء:

يقدم محمود عزمى مع مندوبى فرنسا ولبنان ويوغوسلافيا، مشروع اتفاقية لتصحيح الأنباء. تقضى بأن لكل دولة نشر عنها خبر داخل حدود دولة أخرى، وتلاحظ عليه عدم الصحة أن تبلغ الدولة الأخرى تصحيحًا تطلب إليها نشره وإذاعته وضعًا للأمور فى نصابها، فإذا لم ينشر التصحيح فى فترة معينة من الوقت أبلغته الدولة المصححة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة كى يذيعه بوسائل الأمم المتحدة جميعًا مع سريان أحكام الاتفاقية على جميع الدول والأقاليم المستقلة منها وغير المستقلة.

وفى نوفمبر ١٩٥٢ يقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى عهد الشرف

الصحفى الدولى كما قدمته لجنة حرية الأنباء، وبعد أن استمر محمود عزمى يواليه بالتدعيم والدفاع عنه ضد المتألبين عليه من وفود بريطانيا وأمريكا وكندا واستراليا.

مؤامرات الدول الكبرى على مشروعات حرية الإعلام:

وتتجه النية إلى عرض الاتفاقيات الخاصة بحرية الصحافة على الجمعية العامة لإقرارها، وتبدأ الدول الكبرى فى محاولة إحباطها فى الجمعية العامة، فتعارض أمريكا مثل هذه الاتفاقيات لسيطرة شركات الإعلانات والمؤسسات التجارية والأحزاب السياسية على الصحافة، ويعارضها الاتحاد السوفيتى لأن الصحفى فى النظام الشيوعى أداة من أدوات الدولة مسخر لخدمة أغراضها، وتسير كل من بريطانيا وفرنسا فى ركاب أمريكا للنزعة الاستعمارية التى تتملك الدولتين، حيث نصت هذه الاتفاقيات التى وضعت لحرية الصحافة على تطبيقها فى البلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتى.

وتذكر صحيفة (الأهرام) الجهود التى بذلها محمود عزمى بالتعاون مع ممثلى الدول الصغرى والمتوسطة، لإنقاذ حياة الصحافة وحريتها من المؤامرة الدولية التى حبكت أطرافها بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا.

وتثمر مجهودات محمود عزمى وتوافق الجمعية العامة على قرارات لجنة حرية الأنباء الخاصة بعهد الشرف الدولى للصحفيين وباتفاقية تصحيح الأنباء وبالمعاونات الفنية لمنشآت الصحافة والإعلام فى البلاد

التى لا تتوافر فيها أسباب تطوير هذه المنشآت، وبالحث على نشر قرارات الأمم المتحدة فى بلاد الدول الأعضاء تعريفًا بها وتمكينًا للناس من المطالبة بتنفيذها.

دور محمود عزمى فى إخراج قرارات لجنة حرية الأنباء:

كان محمود عزمى صاحب الفضل الأكبر فى إصدار معظم هذه القرارات. فمعهد الشرف الدولى للصحفيين، إنما هو من اقتراح محمود عزمى، حيث قدمه إلى اللجنة فى الدورة الرابعة لها التى انعقدت فى مونتفيديو عام ١٩٥٠، وأولاه بالتدعيم حتى أقرته اللجنة فى دورتها الخامسة التى رأسها محمود عزمى فى نيويورك عام ١٩٥٢، ثم تابعه بالدفاع عنه فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولدى اللجنة الاجتماعية.

أما اتفاقية تصحيح الأنباء، فكان لمحمود عزمى فضل الحث على إبدال مادة عدم التطبيق على المستعمرات وما إليها بمادة التطبيق المطلق على جميع الأقاليم دون قيد أو شرط بالإضافة الى اشتراكه فى تقديم الاتفاقية من البداية.

وساهم محمود عزمى كذلك فى اقتراح تقديم المعاونات الفنية لمنشآت الإعلام القومية، كما اقترح تعميم نشر قرارات الأمم المتحدة فى بلاد الدول الأعضاء فى المنظمة.

وهكذا يتبين الدور المهم الذى قام به محمود عزمى، لخدمة

الصحافة والدفاع عن حريتها وكرامتها وكرامة العاملين بها على المستوى الدولى، كما دافع عنها على المستوى الداخلى المصرى.

ثالثا: دور محمود عزمى فى معهد التحرير والترجمة والصحافة:

آمن محمود عزمى بأن الصحفى المثقف هو القادر على القيام بأعباء مهنة الصحافة والقادر على أداء مهمتها الاجتماعية، ولذا طالب بضرورة وضع قيود على العاملين فى مهنة الصحافة تنحصر فى الشهادة العالية والكفاءة العملية، كما نادى منذ أوائل العشرينيات بضرورة إنشاء معهد يتولى إعداد الصحفيين على أن تتكفل الجامعة المصرية بتنظيم ذلك المعهد.

فقد اعتبر محمود عزمى أن «للموهبة الصحفية فضلها العظيم بلا مراء ولكن صقلها بالإعداد العلمى المنظم ينتج بلا ريب أقرب الصحفيين إلى الكمال، وأقدرهم على القيام بأعباء المهنة على أنه لم يقل أحد إن الغريزة الصحفية متوافرة لدى كل العاملين فى الصحف، بل إن كثرة الصحفيين تنقصهم تلك الغريزة التى لا يحظى بها إلا الأقلون فيجب أن تعوض عليهم عن طريق الإعداد المنظم فى معاهد الصحافة».

وهكذا لم يكتف محمود عزمى بأن يكون الصحفى حاصلا على شهادة عالية، بل نادى بأن يكون الصحفى بالإضافة إلى ذلك دارسًا

للصحافة بشكل علمى منتظم فى معاهد خاصة للصحافة.

ولهذا تمنى محمود عزمى أن تصبح (إجازة) معاهد الصحافة شرطًا أساسيًّا لابد للصحفى من الحصول عليها حتى يمارس العمل الصحفى «كما انتهى الأمر إلى اشتراط توافر إجازة الحقوق فى المحامين، والطب فى الأطباء والتعليم فى المعلمين، وبعد أن مرت المحاماة والطب والتعليم بأدوار مخضرمة، كالتى تمر بها الصحافة هذه الأيام».

وهكذا اعتبر محمود عزمى الموهبة الصحفية وحدها، غير كافية لكى تنتج صحفيًّا كفئًا للعمل الصحفى، ونادى بضرورة صقل هذه الموهبة بالدراسات الصحفية.

ولم يكتف محمود عزمى بالأمنيات فى إيجاد معهد عال للصحافة، بل ساهم فى أن تخرج هذه الفكرة إلى النور أولا، ثم بتقديمه علمه وخبراته الصحفية إلى طلبة المعهد بعد إنشائه ثانيًا.

إنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة:

بدأ التفكير الجدى فى إنشاء معهد عال للصحافة يلحق بكلية الآداب فى أثناء وزارة على ماهر عام ١٩٣٦ التى شغل فيها محمود عزمى منصب مستشار صحفى للوزارة وفى هذه الأثناء بدأ النقاش حول الشروط الواجب توافرها فيمن يلتحقون بالمعهد، فنادى البعض بأن يلتحق به حملة الشهادة الثانوية فى حين طالب البعض الآخر بإطلاق الالتحاق بالمعهد من كل قيد ورأى آخرون بأن يقتصر هذا

المعهد على خريجي كلية الآداب الذين لهم من ثقافتهم ما يؤهلهم لهذا.

وباستقالة وزارة على ماهر في مايو ١٩٣٦ تتوقف فكرة إنشاء المعهد إلى أوائل عام ١٩٣٩ عندما قرر مجلس كلية الآداب تأليف لجنة - لتقديم اقتراحات عن مشروع مدرسة الترجمة والتحرير - من شفيق غربال ومصطفى عامر وأحمد أمين ومستر فرنس وهنرى بير.

وفي ١١ أبريل ١٩٣٩، تقدم شفيق غربال بمشروع إنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة، يكون الغرض منه التخصص في التحرير باللغة العربية وإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، وفي الترجمة من اللغة العربية للغتين الإنجليزية أو الفرنسية وبالعكس في أعمال الصحافة. واشترط المشروع لقبول الطالب بالمعهد أن يكون حاصلا على درجة الليسانس من كلية الآداب وتكون مدة الدراسة بالمعهد سنتين.

وعرض هذا المشروع على مجلس الجامعة في ١٧ نوفمبر ١٩٣٩ فوافق عليه بعد تعديل شرط حصول الطالب على ليسانس الآداب حيث اكتفى بأن يحصل الطالب على درجة جامعية واجتيازه امتحان المسابقة الذى يضع نظامه مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس كلية الآداب. وانتهى الأمر باستصدار على ماهر المرسوم الملكى بإنشاء معهد التحرير والصحافة والترجمة في نوفمبر ١٩٣٩.

وتضمن المرسوم ١٩ مادة تبين الغرض من إنشاء المعهد،

والإشراف عليه وإدارته، واشترط المرسوم لقبول الطالب أن يكون حاصلا على درجة الليسانس أو درجة البكالوريوس من إحدى كليات الجامعة وأن يؤدى بنجاح امتحانًا لدخول المعهد ومدة الدراسة بالمعهد سنتان.

دور محمود عزمى فى إنشاء معهد الصحافة :

نلاحظ أن بداية التفكير الجدى فى إنشاء معهد الصحافة برزت فى عهد وزارة على ماهر عام ١٩٣٦، وصدر مرسوم إنشاء المعهد بالفعل فى عهد وزارة على ماهر عام ١٩٣٩. ولا نعتقد بالقطع أن هذا كان من قبيل المصادفة، فلو علمنا علاقة محمود عزمى القوية بعلى ماهر، وتولى عزمى منصبين رسميين فى كلتا الوزارتين، وإيمان محمود عزمى العميق بضرورة إنشاء معهد عال للصحافة، لتأكدنا من دور محمود عزمى، سواء فى بث الفكرة أو فى متابعتها والإقناع بها إلى أن صدر مرسوم إنشاء المعهد.

نظام الدراسة فى معهد التحرير والترجمة والصحافة :

بدأت الدراسة بالمعهد فى فبراير ١٩٤٠، وانتدب محمود عزمى وكان مديرًا لقسم التشريع والمباحث فى مصلحة الضرائب فى ذلك الوقت للتدريس فى المعهد.

وتولى تدريس قواعد الصحافة ومبادئها والتمرينات العملية فى الصحافة.

هيئة التدريس بالمعهد :

وتكونت هيئة التدريس من: محمود عزمي، وطه حسين، وأحمد الشايب، ومحمد مندور، ومصطفى مشرفة، وعزت عبد الكريم، وأمين روفائيل، وثلاثة من الأساتذة الأجانب لتدريس اللغات.

مواد الدراسة :

السنة الأولى :

الصحافة : خمسة دروس فى الأسبوع.

النظم المصرية : ثلاثة دروس فى الأسبوع.

اللغة العربية : درسان فى الأسبوع.

اللغة الأوربية : درسان فى الأسبوع.

تمرينات عملية فى التحرير والترجمة وأعمال الصحافة.

السنة الثانية :

الصحافة : أربعة دروس فى الأسبوع.

التاريخ المعاصر : درسان فى الأسبوع.

الجغرافيا السياسية : درسان فى الأسبوع.

اللغة العربية وآدابها : درسان فى الأسبوع.

اللغة الإنجليزية وآدابها، أو اللغة الفرنسية وآدابها : درسان فى الأسبوع.

تمرينات عملية فى التحرير والترجمة والصحافة.

اقتراحات عزمى لتطوير الدراسة فى المعهد :

فى يونيه ١٩٤٠ يتقدم محمود عزمى بتقرير إلى عميد كلية الآداب يتعلق بنظام المعهد ومواد الدراسة، متضمناً اقتراحات يرى عزمى أن من شأنها دعم الهدف من الدراسة بالمعهد.

أولا : أن تكون الدراسة دراسة بحوث أكثر من دراسة تلقين، حيث إن الصحافة الحديثة ولا سيما العلمية يجب أن تستند إلى دعائم متينة من الثقافة العامة، وإلى أنواع الثقافات الخاصة المتصلة موضوعاتها بالنشاط البشرى الذى من رسالة الصحفى أن يوجهه فى بيئته.

ثانيًا : ضرورة أن يتدرع طلاب الصحافة بدروع التحرير بالعربية وبالإنجليزية أو الفرنسية والترجمة، كما يجب أن يتدرعوا بدروع النقد الأدبى فى هذه اللغات جميعا على أن يكون التحرير وتكون الترجمة متصلين كليهما بموضوع من مواضيع الثقافة العالية والإصلاحات العامة التى قد يدعوهم العمل الذى يعدون أنفسهم له إلى معالجتها.

ثالثًا : أن يستند التدريس فى معهد الصحافة إلى محاضرات وبحوث فى الأنظمة العامة، وفى المذاهب الاقتصادية والاجتماعية وفى التاريخ السياسى وتاريخ المعاهدات وفى الدستور. بالإضافة إلى محاضرات تتصل بجرائم النشر.

رابعًا: ضرورة إفساح مجال الاطلاع والبحث الشخصى لطلاب المعهد - وهم يعملون جميعًا فى مصالح حكومية أو غير حكومية قبل الظهر - بألا يتضمن جدول حصصهم شيئًا من الدروس أو المحاضرات يوم الاثنين أو الثلاثاء مثلا، وبأن تفتح لهم أبواب المكتبة بعد ظهر هذا اليوم وبعد ظهر الجمعة يقبلان فيهما متفرغين على البحث والاطلاع.

وفى بداية العام الدراسى التالى ١٩٤١ - ١٩٤٢، يقترح محمود عزمى إدخال تعديلات على مواد الدراسة، واضعًا جدول دراسة على النحو الآتى:

المادة	السنة الأولى	السنة الثانية
تاريخ صحافة	٢	١
مبادئ الصحافة العامة	٢	-
الصحافة الفنية	-	٢
النظم المصرية السياسية والإدارية	٢	-
النظم المصرية والاقتصادية	١	١
جرائم النشر	١	-
التاريخ المعاصر	-	٢
الجغرافيا السياسية	-	١
المذاهب الاجتماعية الحديثة	-	١

المادة	السنة الأولى	السنة الثانية
اللغة العربية	٢	٢
اللغة الأوربية	٢	٢

وهكذا يقترح محمود عزمى أن تكون الدراسة فى المعهد شاملة كل الثقافات بحيث تؤدى إلى خلق الصحفى المثقف ثقافة عامة تشمل جميع التخصصات والفروع.

ونلاحظ أن المواد التى يقترحها محمود عزمى لتكون نواة لثقافة دارس الصحافة هى تقريبًا نفس المواد التى تدرس الآن فى كلية الإعلام.

ويجمع تلامذة محمود عزمى فى معهد الصحافة الذين أصبحوا الآن من كبار رجال الإعلام والصحافة على أن محمود عزمى قد أعطى لمعهد الصحافة الكثير من وقته وجهده وعلمه، حتى ارتبط معهد الصحافة باسم عزمى. ويؤكد هؤلاء أيضًا على أن محمود عزمى لم يغفل أهمية العلاقة الجامعية بين الطالب والأستاذ سواء داخل المدرجات أو خارجها، فكان حريصًا على الالتقاء بتلاميذه خارج المدرج سواء فى منزله أو فى المنتديات العامة يقدم لهم تجاربه ويحدثهم حديث الأب لأبنائه.

محاضرات محمود عزمى فى مبادئ الصحافة العامة:

تولى محمود عزمى تدريس مادة مبادئ الصحافة العامة لطلبة

السنة الأولى من خلال محاضرتين فى الأسبوع. وقد قام أحد تلاميذه وهو الأستاذ محمد فائق الجوهرى بجمع هذه المحاضرات فى كتاب نشر تحت اسم «ملخص مبادئ الصحافة العامة».

وسنحاول من خلال هذا الكتاب أن نلق الضوء على أهم الموضوعات التى تناولها عزمى فى مادة الصحافة.

مصطلحات الصحافة :

عرف محمود عزمى الصحافة بأنها «مظهر من مظاهر التطور فى رصد الحوادث ونشرها».

واهتم بالرجوع إلى الأصول اللغوية لكلمة (الصحافة) و(الصحفى) مبينًا تطور استخدام لفظ صحيفة للتعبير عن الدورية، واطراد استعمال لفظ (الصحافة) للتعبير عن صناعة الصحف وللتعبير عن مجموعة الصحف إلى معنى الفن الصحفى ذاته.

كما بين التطور اللغوى للتعبير عن العاملين فى الصحف الذى استقر إلى استعمال لفظ (صحفى). ويطالب محمود عزمى أن يستأنف الاجتهاد اللغوى فى سبيل الوصول إلى أسماء، تطلق على عديد من المشتركين فى صميم العملية الصحفية ولا تنطبق عليهم الشروط التى وضعتها نقابة الصحفيين على من يطلق عليهم لقب (صحفى). ويحصر محمود عزمى هؤلاء فى ثلاث فئات هم ملاك الصحيفة والصانعون التابعون للصحيفة والساهمون غير الملحقين بهيئة الصحفية.

ويقترح التعبير عن مالك الصحيفة بلفظ (صاحف) وعن العامل فى صناعة الصحيفة فنيًا عن طريق التحرير بلفظ (صحاف) وعن المساهم فى تحرير الصحيفة بلفظ (مصاحف).

منهج مبادئ الصحافة :

بعد أن بين محمود عزمى الأصول اللغوية لكلمة الصحافة والصحفى حدد المنهج الذى سيقوم بإلقائه على تلاميذه وينحصر فى :

أولا : دراسة (الصحف) من حيث وجودها القانونى والنظريات التى تشرف على إصدارها، ومن حيث كيانها العقلى، ومن حيث أنواعها بالرجوع إلى طبيعتها وإلى مكانها وإلى موضوعاتها ومواعيدها، ومن حيث معاوناتها وكالات الأنباء والمقالات والقصاصات والأسانيد ودور النشر والتوزيع.

ثانيًا : دراسة (الصحفى) أولا : من حيث تحديد شخصيته والعمل الذى يزاوله فى الصحيفة، وثانيًا من حيث تكوينه وإعداده، وثالثًا من حيث اتصاله بحرفته انتظامًا فى نقابات واستمتاعًا بامتيازات.

ثالثًا : دراسة (الصحافة) أولا : من حيث ناموسها وما يفرضه من سر للمهنة وواجبات الزمالة وما يقتضى مراعاته من حق الرد وحقوق للتأليف، وثانيًا : من حيث علاقتها بنظام الدولة والجماعة عن طريق ما تحمل لها النصوص الدستورية وقوانين المطبوعات من أحكام

وما يكون لقوانين العقوبات قبلها من اتجاهات وثالثًا : من حيث ما تخصها به الحكومة من أدوات اتصال كإدارات المطبوعات ومصالح الصحافة ودواوين الرقابة.

الصحافة وظيفة اجتماعية :

حدد محمود عزمى وظيفة الصحافة الاجتماعية فى توجيه الرأى العام عن طريق نشر المعلومات معممة ومناسبة لمشاعر القراء.

ويشرح محمود عزمى موضوع النشر الذى يوجه الرأى العام عن طريقه، إما أن يكون موضوع معلومات وأخبار أو موضوع أفكار وآراء.

ويبين محمود عزمى للدارسين ضرورة أن تؤخذ المعلومات على أوسع معانيها. وأعمها وأفسحها فيقول : «فمن مجرد سرد الحوادث اليومية التى تعطى القارئ صورة لما يجرى فى الحياة التى يحياها، إلى البرقيات التى تصف ما يجرى خارج بلاده، من وقائع تفتح ذهنه إلى المقارنة بين الحياة التى يحياها والحيوات التى يحياها غيره من الناس، وطرق المواصلات إلى أسعار الحاصلات وأخبار الأسواق التجارية وأنباء المنشآت الصناعية وذلك إلى المعلومات الإدارية والسياسية بل التشريعية وحتى القضائية»

كذلك يبين محمود عزمى ضرورة أن تؤخذ الأفكار والآراء أيضًا بأوسع معانيها هى الأخرى، بحيث تتصل بأية ناحية من نواحى

النشاط الثقافى فى اللغة والدين والفقه والطب والصحة والعلم والسياسة والاقتصاد والفن والذوق والخلق والتربية والتعلم وجوانب الإصلاح فى ذلك كله.

ثم يشرح محمود عزمى الفرق بين الصحيفة والكتاب العلمى المتخصص حيث أن الثانى يتجه إلى فئة محدودة من المثقفين فى حين أن الصحف تتجه على الغالب إلى جمهرة من القارئين وعامة المتعلمين، لهذا يوجه محمود عزمى نظر الدارسين إلى وجوب أن تكون الأفكار التى تقوم الصحف بوظيفتها الاجتماعية عن طريق نشرها (معممة) أى مقدمة بأسلوب يستطيع أن يستسيغه الرأى العام القارئ.

كما ينبه إلى وجوب أن تقصد الصحف إلى مشاعر القراء أكثر من أن تقصد إلى عقولهم «حيث أن قراء الصحيفة على عجل يحسون أكثر مما يعون»

- الصحافة هل هى علم أم فن؟:

يطرح محمود عزمى هذا السؤال على الدارسين، ويجيب بأنه يرى أن الصحافة مازالت فناً من الفنون ولم تبلغ بعد مرتبة العلوم، ويعلل هذا الرأى قائلا: «إذا كانت الصحافة تعنى بناحية من نواحى النشاط البشرى، وإذا كان لكيانها نوع من القواعد المقررة تستند إليه وكان من المحتم أن تستند دراستها إلى معلومات معاونة من

التاريخ وعلوم الاجتماع والنفس والفقه، فإن قواعدها لم تبلغ بعد درجة الثبات والعموم التي تتميز بها قوانين العلوم، وللشخصية بخاصة أثر واضح في مظاهرها جميعًا».

التكييف القانوني للصحيفة:

حدد محمود عزمي فروقًا أربعة تفصل بين صناعة الصحافة وباقي الصناعات الأخرى وتنحصر في:

١ - العنصر المعنوي.

٢ - مهمتها في تكييف الأجيال، لا الحالية وحدها، بل المقبلة أيضًا.

٣ - خطورة إساءة استعمال حرية الصحافة في تسليم العقول.

٤ - الحيطة من اعتبار إصدار الصحف في أول الأمر اختصاصًا من اختصاصات الدولة.

نظريات إصدار الصحف:

حصر محمود عزمي هذه النظريات في أربع هي:

١ - الإصدار بترخيص.

٢ - الإصدار بإخطار معلق على شيء.

٣ - الإصدار بمجرد الإخطار.

٤ - الإصدار المطلق من كل قيد.

واعتبر محمود عزمى أن الإصدار بترخيص أشد نظريات الإصدار وأقساها، لأنها تستند إلى فكرة التنازل عن اختصاص من اختصاصات الدولة (إذاعة الأنباء) فلا يمكن النزول عنه إلى فرد أو جماعة إلا أن ترخيص الحكومة بهذا النزول فى صك رسمى خاص وإلى اعتبار التحكم فى تقدير ظروف منح التنازل ومنعه، وظروف استمراره وسحبه.

وبين محمود عزمى أن الأخذ بنظرية دون الأخرى إنما يتصل اتصالا محكما بفكرة حرية الصحافة فحيث تكون حرية الصحافة مبدأ تعتنقه الحكومات ويؤمن به الأفراد، فلا يمكن أن تكون إلا وسيلة الإصدار المطلق، أو على الأقل وسيلة مجرد الإخطار، وحيث يكون تقيد الصحافة مبدأ من مبادئ الجماعة تكون النظرية السائدة هى نظرية الترخيص السابق تتاخمها نظرية الإخطار المعلق على شيء.

عناصر كيان الصحيفة :

حدد محمود عزمى عناصر كيان الصحيفة فى الآتى :

أولا : العنصر المادى ويشمل مستلزمات الصحافة كصناعة ضخمة تحتاج إلى ملايين من الجنيهات.

ثانيًا : العنصر الفنى ويستند إلى فكرة (الجذب) بحيث يكون كل شيء فى الصحيفة جذابًا للقارئ ومالكًا عليه مشاعره.

ويبن محمود عزمى أن الجذب فى الأوضاع يقتضى التنسيق فى الصفحات ويقتضى الإبراز للحوادث الهامة.

واعتبر التبويب شرطًا أساسيا من شروط جاذبية الأوضاع، إذ يجب الا يتعب القارئ فى البحث عن مكان الموضوع الذى يريد أن يقرأه أو الأخبار التى يريد أن يقف عليها.

أما الجذب فى المواد، فيستند كما ذكر عزمى إلى حسن اختيار الموضوعات التى تعالج فى الصحيفة على أن تكون موضوعات هينة يعنى بها أغلب القراء لا من الموضوعات الخاصة التى لا يقبل عليها إلا عدد محدود من المثقفين.

ثالثًا: العنصر النفسى وهو العنصر المستند إلى إحساس الصحفى برسالته السامية رسالة تهذيب الرأى العام والدعوة إلى الصالح العام.

ويتحدث محمود عزمى عن ضرورة توازن عناصر كيان الصحيفة، أى التوفيق بين الضرورات المادية والاعتبارات المعنوية. ويبين أن الصحافة فى مصر يسودها مبدأ عدم التعادل على العموم بين العناصر المكونة للصحيفة ولهذا فهو يقرر «أن لا صحافة فى مصر بالمعنى العلمى الصحيح وهو المعنى الذى تتوافر معه تلك العناصر الثلاثة المكونة للصحيفة من ناحية، والذى يتوافر معه من ناحية أخرى التوفيق بين تلك العناصر جميعًا.

أنواع الصحف :

عرف محمود عزمى أنواع الصحف من حيث دورية الصدور فى صحف يومية، وصحف أسبوعية، وصحف شهرية.

وقد بين محمود عزمى انعدام العنصر السياسى الجدى بين الصحف الأسبوعية المصرية، بالإضافة إلى عدم وجود شهريات توزع اختصاصها على السياسة والاقتصاد، والعلم والأدب والفن، والاجتماع والفلسفة والتاريخ، والصناعة والمعلومات العامة، وتعاون بهذا على نشر الثقافة وتعميم المعرفة وتعهد ملكة القراءة والإقبال على البحوث الجدية.

الصحفى :

تحت هذا العنوان يشرح محمود عزمى من هو الصحفى؟ مبينًا عدم وجود تعريف محدد وإن كانت كل التعريفات تحوم فى عمومها حول فكرة الكتابة والتحرير فى الصحف. ويعلل محمود عزمى سبب هذه الصعوبة فى تحديد من هو الصحفى فى عدم اشتراط إجازة علمية معينة للعاملين فى الصحافة.

ويشرح محمود عزمى المحاولات التى جرت لتعريف الصحفى، أو لتحديد فئات الصحفيين من خلال قوانين نقابات الصحافة التى وجدت منذ العشرينيات، وكانت كلها ترمى إلى تحديد أنواع المشتغلين

بالصحافة الذين يعتبرون صحفيين، ولكن هذا التحديد كان يتفاوت دائمًا بتفاوت الظروف التى تنشأ فيها النقابة ويتفاوت الظروف التى تجرى فيها الانتخابات لأجل مجالس النقابة.

ويتعرض محمود عزمى بعد ذلك لقانون نقابة الصحفيين الذى صدر فى أبريل ١٩٤١، وقصر التعبير بالصحفى على أعضاء النقابة وحدهم من ناحية، وحصر اختيار أعضاء النقابة فى فئات معينة من الذين يتصل أعمالهم بإخراج الصحيفة من ناحية ثانية وفرض توافر شروط خاصة فيمن يختار من هذه الفئات المعينة.

ويبين محمود عزمى أن تنظيم الشروط التى نص عليهما قانون النقابة، والتى يجب أن تتوافر فيمن يستطيع حمل لقب صحفى يرجع إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية وهى الجنسية والشخصية والنشاط الصحفى.

أما الجنسية : فقد اشترط أن تكون هى المصرية من حيث القاعدة.

اعتبار الشخصية : فقد اشترط لها :

١ - توافر سن الرشد المصرى وهو سن ٢١.

ويرى محمود عزمى أنه كان ينبغى اشتراط عدم قلة السن عن ٢٣ سنة مادام شرط المران يحتم سابقة العمل الصحفى مدة سنتين على الأقل، وذلك حتى لا يلتحق بعمل صحفى - وإن لم يحمل لقب صحفى - إلا من كان بالغًا سن الرشد على الأقل.

٢ - التمتع بالأهلية المدنية.

٣ - حيازة ما يؤهل للاحترام الواجب للمهنة.

وقد اعتبر محمود عزمى هذا الشرط نصًا عامًا لا يمكن تحديده بمقاييس ثابتة أو معايير معلومة، خاصة وأن النص على اشتراط عدم الحكم فى جريمة مخلة بالشرف، قد رفع مشروع قانون النقابة بقصد التيسير على حرية الكتابة.

ورأى محمود عزمى فى رفع هذا النص إسرافا لا يقلل من خطورته اعتبار الحرية التى ترد مطلقة للكتابة والصحافة ومن الخير، ومن المصلحة العامة ألا تكون هذه الحرية فى يد من يخلون بشرفهم، وهم المؤتمنون على شرف الناس وعقولهم وعلى توجيهها فى سبيل الشىء العام.

٤ - شرط التثقيف: حيث قرر القانون إما الحصول على شهادة دراسية عالية من مصر أو من الخارج، أو التسلح بدرجة الثقافة التى تقتضيها مهنة الصحفى.

٥ - المران بالاشتغال بالصحافة مدة سنتين.

اعتبار النشاط الصحفى:

يشرح محمود عزمى هذا الاعتبار الثالث الذى حدده القانون بالاستناد إلى الأصول الآتية:

١ - أصل الامتلاك بأن يكون طالب القيد فى الجدول مالكًا لصحيفة.

٢ - أصل الإدارة بأن يكون مديرًا لصحيفة أو وكالة استعلامات.

٣ - أصل التحرير بأن يكون رئيسًا للتحرير أو محررًا في صحيفة.

٤ - أصل تخصيص الصحف بالجرائد والمجلات ذات الموضوعات العامة من ناحية، وذات الدورية الشهرية على الأكثر من ناحية ثانية.

٥ - أصل الاحتراف بأن تكون مهنة طالب القيد في الصحافة.

٦ - أصل عدم احتراف التجارة فيما ليست له صلة بمهنة الصحافة.

النقابات الصحفية:

يعرض محمود عزمي للدارسين عليه تطور الحركة النقابية الصحفية، في كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يعرض المحاولات المصرية لقيام نقابة للصحفيين، فبين أن هذه الفكرة قامت في أول الأمر على مبدأ حصر أعضاء النقابة في أصحاب الصحف من ناحية وعلى مبدأ مطالبة الحكومة بالامتيازات الصحفية من ناحية ثانية دون التفكير في راحة المحررين وإقرار القواعد التي تستند عليها العلاقات بينهم وبين أصحاب الصحف.

ويشرح محمود عزمي أن أولى المحاولات لإنشاء نقابة والتي ترجع إلى أواخر القرن الماضي، فإنها والتي تلتها حتى سنة ١٩٢٠ كانت

تتميز بطابعها الأجنبي، إذ كانت الصحافة الأجنبية هي التي تدعو إليها عادة وبطابع التكتل للتضامن في سبيل مناهضة الحكومة المصرية في كنف الامتيازات الأجنبية.

ويبين محمود عزمي أن النقابة المصرية التي وجدت في سنة ١٩٢٠، واستمرت متراوحة بين القيام والقعود إلى سنة ١٩٣٦ كان يغلب فيها اعتبار أصحاب الصحف واعتبار امتيازات الصحف، وكان يتضاءل فيها اعتبار أرباب الأجور من العاملين في الصحف، واعتبار اطمئنانهم في عملهم وحمايتهم من استبداد أصحاب الصحف بهم.

ثم يتعرض محمود عزمي بعد ذلك لقانون جمعية الصحافة الذي وضعه وصدر به مرسوم عام ١٩٣٦ «والذي ظل بدون تنفيذ من الحكومات التي تعاقبت منذ ذلك التاريخ وكان عليها لتنفيذه أن تعين أعضاء مجلس الإدارة الأول، فلم تقدم واحدة منها على تعيينهم وظلت أمور الصحافة على شيء من الفوضى إلى أن صدر قانون نقابة الصحفيين عام ١٩٤١».

موقف محمود عزمي من قانون نقابة الصحفيين:

أكد محمود عزمي استناد هذا القانون إلى مبادئ تتفق في كثير من نواحيها مع المبادئ التي تقوم عليها أحدث النقابات الصحفية في البلاد الديمقراطية وذلك لعدة أسباب:

فهو ينشئ نقابة (للصحفيين) مختلفًا في هذا عن جميع المحاولات

السابقة لإنشاء النقابة التى كانت مجمعة على تسمية النقابة نقابة (الصحافة)، فانتقل من اعتبار الصحيفة وملكيتها وامتيازها إلى اعتبار العاملين فى الصحيفة وحقوقهم وواجباتهم. وهو يجمع فى النقابة بين ملاك الصحيفة والمحررين، فلا يجعل منها طائفتين متحاربتين، بل يعمل على تضامن عناصر الطائفة الصحفية كلها فى سبيل كرامة المهنة وتقرير قواعد مزاولتها مزاولة تدعو الى الاحتراف. وهو يسهر على بيان العادات المرعية فى المهنة الصحفية بدل أن يترك أمرها فوضى من غير ضابط ولا وازع، فيعمل بهذا على تدعيم الصحافة بما يثبت تقاليدها ويؤكد نظامها. وهو يقرر وضع القواعد الخاصة بعقد استخدام الصحفيين والتعويضات التى تستحق لهم عند فسخه فيحميهم من استبداد أصحاب الصحف.

وهو ينظم قواعد تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين غيرهم، فيضمن لهم ولها ما ينبغى من هيبة ووقار بفض الخلافات فى دائرة مغلقة بدل عرضها على الملأ.

وهو ينشئ صندوق ادخار يق أعضاء النقابة شرور العوز والحاجة عند الكبر والعجز عن العمل. وهو يقرر حق الانتفاع بالمزايا التى تسهل مزاولة المهنة.

الحكومات والصحافة :

يرى محمود عزمى وجود علاقة بين الحكومة والصحافة، تتعلق

بمدى ما تتمتع به الصحافة من كيان وحرية. فإذا كان نظام البلد نظام طغيان واستبداد، فإن الصحافة تخضع فيه للرقابة، وكذلك فإن العقوبات الجنائية التى يتضمنها التشريع العام لبلاد الطغيان والاستبداد، تتجلى فيها قسوة معاملة الصحفيين ومعاقبتهم لا على جريمة النشر وحدها، بل على جريمة الرأى والتفكير أيضًا.

أما البلاد الديمقراطية فتقرر حرية مبدأ من المبادئ الدستورية الأصلية، وتكون العقوبات المنصوص عليها فى القوانين العامة خفيفة لا تتعلق بالرأى بل بالنشر وحده.

ويصنف محمود عزمى الرقابة بثلاثة أنواع :

الرقابة المسيرة :

وهى التى تعتبر الصحافة فى عهد إدارة من إدارات الحكومة يقوم بتحرير الصحف وإصدارها، موظفون فيها يتلقون الأوامر من رؤسائهم ويخضعون لتوجيهاتهم.

الرقابة المعاقبة :

وهى التى لا تتدخل مقدما فى سياسة الجريدة وكتابة المحررين، فإذا تضمنت الجريدة خبرًا من الأخبار، أو مقالا من المقالات، أو إشارة من الإشارات التى لا ترضى عنها الحكومة، تدخلت الرقابة لتنزل بالصحيفة عقوبة المصادرة والتعطيل والإغلاق.

الرقابة الواقية :

هى التى تقف وسطًا بين المسيرة والمعاقبة حيث تترك للكاتب حرية اختيار الموضوعات التى يعالجها والأنباء التى يسذيعها، لكن تشترط عليه عرض كتاباته قبل طبعها حتى تحذف منه ما تراه معارضًا لوجهة نظرها.

ويبين محمود عزمى أن النظام فى مصر قد استقر على نوع الرقابة الواقية، لا يسمح به إلا وقتيًا زمن الحرب أو فى أثناء قيام الأحكام العرفية إذ أن حرية الصحافة حكم من أحكام الدستور المصرى الذى تنص مادته (١٥٥) على عدم جواز تعطيل واحد منها إلا إذا كان ذلك وقتيًا فى زمن الحرب أو فى أثناء قيام الأحكام العرفية.

كانت هذه أهم الموضوعات التى تحدث فيها محمود عزمى فى أثناء تدريسه لمادة مبادئ الصحافة على طلبة السنة الأولى بالمعهد. ويورد لنا كتاب «ملخص مبادئ الصحافة العامة» ملاحظة مهمة وهى أن محمود عزمى لم يكن يكتفى بالشرح النظرى للمادة فقط بل يحاول أن يربط بين ما يقوله وما هو واقع فى الصحافة المصرية بالفعل، مقارنًا وناقدًا.

ويصف دكتور خليل صابات علاقة محمود عزمى بمعهد الصحافة قائلا : «كان محمود عزمى يريد لمعهده أن يكون نموذجًا للمعاهد التى من نوعه. كان يريد أن يرسل خريجيه المتفوقين إلى أوربا

وأمريكا للحصول على درجة الدكتوراه فى التخصصات الإعلامية المختلفة. كان يريد أن يكون له مبناه الخاص يتفق ونوعية الدراسات الصحفية التى تحتاج إلى تطبيقات عملية إلى جانب المحاضرات النظرية. كان يريد لمعهده أساتذة من طراز خاص.. كان - باختصار - يريد أن ترفع عنه وصاية كلية الآداب، لا بل أى وصاية أخرى وكان من الطبيعى أن يصطدم محمود عزمى مع «كهنة» الجامعة آنذاك وأن يترك المعهد فى سنة ١٩٤٦.

رابعا: جمعية الصحافة:

بدأت فكرة إنشاء نقابة الصحافة منذ بداية هذا القرن عندما فكر الشيخ على يوسف فى إنشاء أول نقابة تضم العاملين فى الصحافة، وظهرت هذه الدعوة على صفحات «المؤيد»، ثم تحمست لها الصحف الوطنية الأخرى.

ولجبع الصحفيون المصريون فى العشرينات فى إنشاء تجارب نقابية متعددة تحت أسماء: نقابة الصحافة و نقابة الصحفيين و رابطة المحررين و رابطة أصحاب الصحف. - وكان مقر هذه التشكيلات على الأغلب الدور العلوى لمقهى بار اللواء الذى كان منتديًا تقليديًّا لغالبية الصحفيين.. وكان كل تشكيل من هذه التشكيلات يخلف الآخر بعد عام، أقل قليلا أو أكثر قليلا.

وساعد على ذلك أن مهنة الصحافة ذاتها كانت فى ذلك الوقت

من المهن التى لا تحوز التقدير الكامل من المجتمع، فكان الجميع ينظرون إلى الصحفى كإنسان طفيلى يعيش على أخبار الآخرين، وكان الصحفيون يعانون من أزمة الحرية وأزمة لقمة العيش فى آن واحد. ويصف سلامة موسى الأوضاع السيئة للصحفيين قائلا: «كان الصحفيون المصريون تجد أحدهم قابعًا فى غرفة أو شقة، وقد تأخر عليه إيجارها لخمسة أو ستة أشهر، أو كنت تجده يصدر الصحيفة وهو لا يملك المطبعة، أو وهو يملك المطبعة ولا يملك صحيفة».

وقد وصل الأمر إلى اعتبار الصحفى صاحب مهنة مزرية، فلما تزوج الشيخ على يوسف صاحب (المؤيد)، ابنة الشيخ السادات أقام الأخير دعوى يطالب بإلغاء عقد الزواج بدعوى أن الزوج صحفى وأن الصحافة محتقرة. وحكمت المحكمة الشرعية بإلغاء الزواج على هذا الأساس، أى على أساس أن الصحافة مهنة غير شريفة، ومحترفها لا يليق بمصاهرة أسرة (شريفة).

واستمر هذا الوضع إلى أن قامت ثورة ١٩١٩ إذ أن الثورة بمفهومها الشعبى دفعت عددًا كبيرًا من الشباب إلى التعبير عن آرائهم بواسطة الصحف، وبدأت الصحافة تشهد لأول مرة محررين من حملة الليسانس.

فلما أنشئت جريدة (السياسة) عام ١٩٢٢، اشترطت أن يكون المندوبون فيها وليس المحررون فقط من حملة الشهادات العليا، وقد فشلت هذه التجربة فى البداية ثم نجحت فيما بعد. ذلك أن الذين

اقبلوا على هذه الوظيفة أول الأمر كان معظمهم من حملة ليسانس الحقوق. وعند ممارسة العمل لوحظ أن حامل ليسانس الحقوق يجد غضاضة فى أن يقف موقف المندوب الصحفى الذى يستق الأخبار من (زميله) القاضى أو وكيل النيابة أو غيره من أصحاب الوظائف الأخرى، وهى الحساسية التى قضى عليها الزمن بظهور طبقة من المندوبين الصحفيين استطاعوا أن يكسبوا احترام كبار المسئولين كما جربت (السياسة) الاستعانة بحملة المؤهلات الأخرى غير ليسانس الحقوق.

واهتمت (السياسة) أيضًا بمستوى ومظهر محرريها، فعهدت إلى إعطائهم مرتبات مجزية وتقديم الملابس المناسبة للظهور بالمظهر اللائق فى المناسبات.

وبدأت الصحف الأخرى تسعى سعى السياسة فى الاهتمام بمحرريها فزودت مرتباتهم وتحسن وضع الصحفيين المادى والاجتماعى نسبيًا.

ولم تحاول نقابات الصحافة التى تكونت فى الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦ - والتى كانت تضم فى معظمها فئة أصحاب الصحف - الاهتمام بأحوال العاملين فيها بسن القوانين والتشريعات التى تكفل طمأنينة الصحفيين فى عملهم وحمايتهم من استبداد أصحاب الصحف بهم.

وقد وضع محمود عزمى هذه الاعتبارات موضع اهتمامه، وهو

من المهن التى لا تحوز التقدير الكامل من المجتمع، فكان الجميع ينظرون إلى الصحفى كإنسان طفيلى يعيش على أخبار الآخرين، وكان الصحفيون يعانون من أزمة الحرية وأزمة لقمة العيش فى آن واحد. ويصف سلامة موسى الأوضاع السيئة للصحفيين قائلا: «كان الصحفيون المصريون تجد أحدهم قابعًا فى غرفة أو شقة، وقد تأخر عليه إيجارها لخمسة أو ستة أشهر، أو كنت تجده يصدر الصحيفة وهو لا يملك المطبعة، أو وهو يملك المطبعة ولا يملك صحيفة».

وقد وصل الأمر إلى اعتبار الصحفى صاحب مهنة مزرية، فلما تزوج الشيخ على يوسف صاحب (المؤيد)، ابنة الشيخ السادات أقام الأخير دعوى يطالب بإلغاء عقد الزواج بدعوى أن الزوج صحفى وأن الصحافة محتقرة. وحكمت المحكمة الشرعية بإلغاء الزواج على هذا الأساس، أى على أساس أن الصحافة مهنة غير شريفة، ومحترفها لا يليق بمصاهرة أسرة (شريفة).

واستمر هذا الوضع إلى أن قامت ثورة ١٩١٩ إذ أن الثورة بمفهومها الشعبى دفعت عددًا كبيرًا من الشباب إلى التعبير عن آرائهم بواسطة الصحف، وبدأت الصحافة تشهد لأول مرة محررين من حملة الليسانس.

فلما أنشئت جريدة (السياسة) عام ١٩٢٢، اشترطت أن يكون المندوبون فيها وليس المحررون فقط من حملة الشهادات العليا، وقد فشلت هذه التجربة فى البداية ثم نجحت فيما بعد. ذلك أن الذين

اقبلوا على هذه الوظيفة أول الأمر كان معظمهم من حملة ليسانس الحقوق. وعند ممارسة العمل لوحظ أن حامل ليسانس الحقوق يجد غضاضة فى أن يقف موقف المندوب الصحفى الذى يستقى الأخبار من (زميله) القاضى أو وكيل النيابة أو غيره من أصحاب الوظائف الأخرى، وهى الحساسية التى قضى عليها الزمن بظهور طبقة من المندوبين الصحفيين استطاعوا أن يكسبوا احترام كبار المسئولين كما جربت (السياسة) الاستعانة بجملة المؤهلات الأخرى غير ليسانس الحقوق.

واهتمت (السياسة) أيضًا بمستوى ومظهر محرريها، فعهدت إلى إعطائهم مرتبات مجزية وتقديم الملابس المناسبة للظهور بالمظهر اللائق فى المناسبات.

وبدأت الصحف الأخرى تسعى سعى السياسة فى الاهتمام بمحرريها فزودت مرتباتهم وتحسن وضع الصحفيين المادى والاجتماعى نسبيًا.

ولم تحاول نقابات الصحافة التى تكونت فى الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦ - والتى كانت تضم فى معظمها فئة أصحاب الصحف - الاهتمام بأحوال العاملين فيها بسن القوانين والتشريعات التى تكفل طمأنينة الصحفيين فى عملهم وحمايتهم من استبداد أصحاب الصحف بهم.

وقد وضع محمود عزمى هذه الاعتبارات موضع اهتمامه، وهو

يفكر في إنشاء جمعية منظمة للصحافة بعد أن آمن من تجارب إنشاء النقابات السابقة أن النقابة لايمكن أن تقوم وأن تدوم إلا بقانون ينظم كيانها تنظيماً رسمياً معترفاً به، كما آمن بضرورة أن تهتم النقابة في المقام الأول بأحوال الصحفيين العاملين في الصحف قبل الاهتمام بأصحاب الصحف بتوفير الضمانات الكافية لهم، حتى يقوموا بعملهم دون خشية المستقبل أو الفقر أو الحاجة عند اصطدامهم بأصحاب الصحف التي يعملون فيها.

وهكذا راعى محمود عزمى كل هذه الاعتبارات في مشروع جمعية الصحافة الذى وضعه عام ١٩٣٦ وسقطت وزارة على ماهر قبل أن تبدأ في تنفيذه.

وقد هدفت جمعية الصحافة في المقام الأول إلى المحافظة على كرامة الصحافة والصحفيين، فقد حددت المادة (٢) من مرسوم جمعية الصحافة أغراض الجمعية في الآتى :

١ - العمل على رفع شأن الصحافة والمحافظة على كرامتها.

٢ - السعى للاعتراف بحقوق الصحافة والصحفيين وتحقيق ما يجب لهم من مزايا.

٣ - تنمية روح الإخاء والتعاون بين الصحفيين وتسوية ما بينهم من المنازعات المتعلقة بالمهنة.

٤ - تنظيم علاقة الصحافة والصحفيين بالحكومة والجمهور.

كما حددت المادة (٤) الشروط الواجب توافرها فى أعضاء الجمعية فى الآتى :

١ - أن يكون مصريًا.

٢ - ألا تقل سنه عن ٢١

٣ - ألا يكون قد صدرت عليه أحكام فى جريمة من الجرائم المخلة بالشرف.

٤ - أن يكون حسن السيرة.

٥ - أن يكون حاصلا على شهادة دراسية عالية من مصر أو من الخارج، أو أن يكون على درجة من الثقافة تلائم مهنة الصحافة.

٦ - أن يكون صاحب صحيفة أو ممثلا له أو محترفًا الصحافة.

٧ - أن يزكى طلب انضمامه اثنان من أعضاء الجمعية.

٨ - أن ترفق بطلب انضمامه قيمة رسم الدخول فى الجمعية.

وهكذا يتضح أن محمود عزمى قد عاش يدافع عن حرية الصحافة وكرامتها، فلم يوافق على أى تشريع أو قانون يحد من حرية الصحافة ويمنع الصحفيين من التعبير الحر عن آرائهم وأفكارهم.

واعتبر أن حرية الصحافة لازمة لزومًا حيويًا حتى تستطيع الصحافة أن تقوم بوظيفتها الاجتماعية فى توجيه الرأى العام وتعليمه وتثقيفه وتهذيبه.

ووصل به إيمانه بدور الصحافة العظيم فى المجتمع إلى المناداة

بدعوة كانت غريبة فى ذلك الوقت، وهى أن الصحافة سلطة رابعة تنضم إلى السلطات الثلاث ولها واجباتها، وعليها تبعات، ولهذا نادى بأن تتمتع الصحافة بما تتمتع به السلطات الثلاث من امتيازات حتى تستطيع أن تؤدى واجباتها فى توجيه الرأى العام ومراقبة السلطات الثلاث للصالح العام.

ولم يكتف محمود عزمى بتقديس دور الصحافة فى المجتمع، بل تعدى هذا إلى الصحفى نفسه فاعتبره معلمًا للأمة وموجهًا للصالح العام ومحاميًا عن قضايا الشعب المختلفة.

ولهذا نادى بالمحافظة على كرامة الصحفيين بتوفير الأجور المناسبة لهم والامتيازات التى تسهل عملهم. واعتبر الصحفى المتعلم المثقف هو الصحفى القادر فقط على القيام بتبعات مهنة الصحافة وأداء واجباتها. ولهذا ساهم بدور فعال فى تأكيد دور معهد الصحافة فى خلق هذا الصحفى المثقف، فلم يتوان عن تقديم جهده ووقته وخبراته لدارسى الصحافة.

واستغل محمود عزمى عمله مستشارًا صحفيًا لوزارة على ماهر عام ١٩٣٦، وقدم للصحافة والصحفيين مرسوم قانون جمعية الصحافة الذى يهدف فى المقام الأول إلى الدفاع عن كرامة الصحافة والصحفيين وتوفير الظروف المواتية لهم للقيام بأعمالهم. ويعد هذا القانون اللبنة الأولى التى قام عليها قانون نقابة الصحفيين فى أبريل ١٩٤١.

ولم يكتف محمود عزمى بالدفاع عن الصحافة المصرية فقط ضد التشريعات والقوانين المكبلة لها. إذ كان إيمان محمود عزمى بالصحافة وحبه لها، أكبر من أن يحصره فى هذا المستوى الضيق، إذ انتهز فرصة تمثيله لمصر فى لجنة حرية تداول الأنباء التابعة للأمم المتحدة، ليقدم للصحافة على المستوى العالمى أجل الخدمات، فلا يمكن أن ننسى أن محمود عزمى هو واضع عهد الشرف الدولى للصحفيين، الذى يضع القواعد الأخلاقية والمهنية التى يجب أن يلتزم بها الصحفيون وهم يمارسون مهنة الصحافة. كما اشترك فى وضع عدد من الاتفاقيات التى توفر الضمانات الكافية لأداء الصحافة لمهامها.

وما إليها، حتى بلاد الصين، ثم هم فى الوقت عينه يقولون لك : إنهم يخشون نعت الوحدة بالإسلامية قد يثير شيئًا من الأشباح أمام إخوانهم الأقباط، ولذلك يؤثرون استبدال « الشرقية » بالإسلامية وبالعروبة أيضًا ».

إلا أن محمود عزمى لم يكن يعنى بالشرقية المدلول الشمولى الواسع لها، من حيث أنها تضم كافة البلاد الشرقية عربية وغير عربية، حيث حدد عدة عوامل تضيق مجال (الشرقية) وتحصرها فى النطاق العربى فقط.

فقد نادى بالشرقية المقيدة، والمقيدة باعتبار الجوار، وبرابطة اللغة وبفعل التاريخ. ورأى أن هذه العوامل تتوافر فقط فى سوريا الكبرى التى تضم لبنان وسوريا وفلسطين حيث قرر امكانية قيام حلف بينها وبين مصر، وفى نفس الوقت نادى بضرورة الاهتمام بأحوال البلاد العربية الأخرى التى تربطها بمصر رابطة اللغة والتاريخ واعتبار الجوار.

الدعوة إلى اتحاد مصر مع الشام والعراق :

قسم محمود عزمى البلاد العربية إلى ثلاث وحدات مترابطة هى فئة شبه الجزيرة العربية وفئة بلاد المغرب التى تتألف من مراكش وتونس والجزائر وليبيا، وفئة ثالثة تتكون من البلاد التى كانت مهبط الحضارات، وهى مصر والشام والعراق، مؤكدًا على أن هذه البلاد هى الرافعة لواء النهوض والتقدم بين فئات البلاد العربية جميعًا،

ونادى بأن تسعى كل فئة من هذه الفئات فى سبيل تأليف حلف منها على حدة.

واعتبر محمود عزمى مصر والعراق والشام بأجزائه كتلة متماسكة تماسكًا تامًا، من حيث اللغة ومن وجهة الاتصال التاريخى الذى لا تتوافر مع غيرها من البلاد الأخرى التى تتكلم العربية.

ويفند محمود عزمى هذا الرأى، مؤكدًا على وحدة الظروف التاريخية بين هذه البلاد جميعًا، سواء فى العصور القديمة أو الحديثة.

ففى العصور القديمة كان الاتصال محكمًا بين: الكلدانيين، والآشوريين، والفينيقيين، والمصريين، ثم خضعت هذه البلاد فى وقت واحد للنفوذ اليونانى، ثم للنفوذ الرومانى، ثم كانت الخلافة الإسلامية التى أخضعت هذه الدول جميعًا وتنقلت بين عواصمها، ثم جاءت دولة المماليك وجاءت الحروب الصليبية، فكانت هذه البلاد هى المسرح الأعظم لما قام به الفريقان من حروب، فزاد ذلك ما بينها جميعًا من صلات متينة.

أما فى العصور الحديثة، فقد تعرضت هذه الدول جميعًا للنفوذ الغربى الذى شمل على نحو واحد هذه المناطق جميعًا، فزاد ما بينها من روابط إحكامًا.

ويرى محمود عزمى أن قيام هذه الكتلة المتماسكة المتداخلة، لا يعنى عدم الاتصال ببقية البلاد العربية، ولكن يعنى «أن عصر التحالف كما يستدعى الخروج من دائرة الفردية الضيقة، يستدعى

كذلك الاحتياط من عدم التوسع فى حدود الكتلة توسعًا يعوق العمل المنتج ».

أما عن الروابط التى يجب أن تكون بين هذه البلاد وكيفية توثيقها، فقد رأى محمود عزمى أن التعلم وتوحيد مناهجه، بالإضافة إلى انتشار صحف مصر فى هذه البلاد أهم الروابط الاجتماعية.

أما الروابط الاقتصادية، فيرى محمود عزمى أهمها إزالة الحواجز الجمركية بين هذه البلاد، وتوحيد النقد المتداول فى بلاد الكتلة جميعًا من حيث وحدة التعامل وتقسيماتها، وذلك بأن يقوم النظام النقدى فى كل منها على قواعد واحدة.

ويقترح محمود عزمى أن تكون الوحدة الكبرى فى كل منها قطعة من الذهب محددة العيار والقيمة، ويكون تقسيمها إلى قطع معينة العيار والقيمة أيضًا، وإلى قطع من النيكل معينة العيار والقيمة كذلك، على أن تكون هذه القطع كلها متساوية فى كل تلك البلاد.

ويطالب محمود عزمى حكومات هذه البلاد وقد اتفقت على تفضيل مبدأ التقسم إلى مائة قرش وألف مليم، أن تجعل وحدة التعامل الذهبية قطعة تعادل الجنيه المصرى عيارًا وقيمة وبذلك تتساوى الوحدة الذهبية الكبرى فى مصر وجاراتها الشرقية، وتتساوى قيم أقسامها المئوية والألفية كذلك، فتتم عناصر الاتحاد النقدى العربى.

فوائد الاتحاد النقدي :

يبن محمود عزمي أثر هذا الاتحاد النقدي، في ألا يحس المتنقل بين واحد من تلك البلاد إلى الآخر بأي مشاق، يخضع لها دائمًا أولئك المتنقلون بين بلاد اختلفت بعضها عن بعض، في التقاليد واللغة وجميع مظاهر التفاهم، المتوافرة توافرًا تاريخيًا طبيعيًا بين مصر وجاراتها الشرقية، بالإضافة إلى أن هذا التوحيد النقدي، سيؤدي أيضًا إلى تسهيل اتساع نطاق التجارة، ويوفر على التجار متاعب الخضوع لتقلبات أسعار التحويل.

وبمناسبة التفكير في إنشاء فرع لبنك مصر في فلسطين، يشيد محمود عزمي بهذه الفكرة، ويدعو إلى أن يكون إنشاء هذا البنك خطوة أولى يتبعها إنشاء بنك مصر - سوريا، وبنك مصر - العراق، مما يؤدي إلى توطيد العلاقات الاقتصادية.

ويطالب محمود عزمي ألا تقتصر الجهود في مجال العلاقات الاقتصادية على إنشاء البنوك فحسب، بل أن يتعدى ذلك إلى أن يتوحد أيضًا استثمار رءوس الأموال في كل ميادين النشاط الاقتصادي كإنشاء الشركات وغيرها برءوس أموال مختلطة يشترك فيها المصريون والفلسطينيون والسوريون والعراقيون، «يقومون على إدارتها متوحدة غاياتهم موجهة جهودهم جميعًا إلى خير أوطانهم الشقيقة وصالحها».

اعتبارات الجنسية السياسية :

يتحدث محمود عزمي أيضًا في مجال تنمية العلاقات بين مصر وجاراتها الشرقية عن اعتبارات الجنسية السياسية حيث يشيد بالتشريع المصري «الذي لم يشترط ترك الديار لمختار غير جنسيتها» ويرى محمود عزمي أن هذا التشريع مبعثه الرغبة الأكيدة الصادقة في الاحتفاظ بالعناصر المقيمة فيها. ويطالب البلاد الشرقية العربية أن تحذو حذو مصر» بأن يكون التسامح هو الذي يسود كل قانون يصدر وكل إجراء يتخذ قبل الإخوان النازلين في مختلف تلك البلاد جميعًا حتى يساعد ذلك التسامح على ما يرد الأهلون كلهم، لدولهم من تفاهم وتآزر.

وهكذا دعا محمود عزمي إلى اتحاد مصر بجاراتها الشرقية والعمل على توثيق الروابط بينها، مؤكدًا على أن اتحادها في صالحها جميعًا وعلى أن تكوين هذه الوحدة ليس أمرًا عسيرًا وليس من فكرة تأباها الطبيعة والظروف، إذ أنه أمر يحض عليه الواقع والظروف من ناحية التاريخ المشترك، ووحدة اللغة واتحاد العادات أو تقاربها، والإسلام الذي كان منذ القدم الدين الشائع بين سكانها.

ويؤكد محمود عزمي، على أن العمل على توثيق الروابط، وتمكين العلاقات بين مصر وجاراتها الشرقية، هو ما يرغب فيه أهل مصر وأهل تلك البلاد جميعًا.

صدى فكرة اتحاد مصر مع جاراتها الشرقية.

لاقت مقالات عزمى حول اتحاد مصر بجاراتها الشرقية صدى واسعًا فى هذه البلاد.

فقد نقلت (السياسة) الأسبوعية مقالا نشر فى جريدة (مرآة الشرق) التى تصدر فى القدس بقلم حسن صدقى الدجانى، أكد فيه كاتبه على تأييده لدعوة الوحدة مع مصر، وإيمانه بأنه «لا خوف على فلسطين من الصهيونية إذا ألحقنا فلسطين بمصر، إذ لو أتى الصهيونيون بمليون نسمة (وهو أمر غير ممكن)، لما خشينا بأسهم بين أربعة عشر مليونًا ونصف المليون من أبناء مصر وفلسطين.

وهكذا اعتقد هذا الكاتب الفلسطينى أنه لاخلاص لفلسطين من الصهيونية إلا باتحادها مع مصر.

واهتمت (السياسة) أيضًا بنقل صدى هذه المقالات فى كل من العراق وحيفا وسوريا.

فنقلت عن جريدة (العراق) مقالا يؤكد فيه كاتبه على أن الشعبين المصرى والعراقى، شعبان تربط بينهما روابط الدين واللغة العربية، وصفحات كثيرة من التاريخ، فضلا عن الأخلاق والعادات والتقاليد. ويشير المقال إلى ابتعاد الفكرة العربية فى مصر فيقول كاتبه: «إنه لولا النزعة التى ولدها البعض فى أدمغة جمهور كبير من المصريين من تطويق الجنسية بحلقة أوسع من المصرية لكان الشعب

المصرى فى رأس الأقطار العربية، ولفتيت هذه النزعة فى الجامعة العربية، ولاكتسبت القضية العربية طورًا غير الطور الذى لها الآن.

كما نقلت (السياسة) الأسبوعية مقالاً نشر فى جريدة (اليرموك) التى تصدر فى حيفا، يحث الطبقة المتعلمة فى مصر على حمل علم القومية العربية، كما حملت علم الثقافة العربية، مؤكدًا على أن مصر أقدر هذه البلاد على حمل علم القومية العربية، بطبيعة مركزها الجغرافى الذى يجعلها نقطة الدائرة بين أقطار العرب، وبطبيعة مكانتها العلمية، غدت موئل الثقافة العربية، وبطبيعة نفوذها وسبقها فى التجارب، عدت الشقيقة الكبرى التى يتوجب عليها واجبات الشقيق الأكبر لأشقائه.

وتنشر (السياسة) الأسبوعية مقالاً نشر فى جريدة (المقتبس) السورية، يؤكد فيه كاتبه تأييده الكامل لدعوة محمود عزمى، بمتين الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين مصر وجاراتها الشرقية، ويعلن سرور السوريين بما اقترحه محمود عزمى لتوثيق الروابط ورغبتهم فى الإسراع إلى تنفيذها.

وعلى الرغم من هذا التأييد لاتحاد مصر بجاراتها الشرقية، فإن الأمر لم يسلم من الاعتراض الذى وصل إلى حد اتهام مصر بأن لها مطامع من وراء استغلال القضية العربية، حيث «إنها كانت من قبل بمعزل عنها مكتفية بالجهاد فى سبيل حريتها».

ولم يكتف محمود عزمى بالدعوة إلى الوحدة، وإنما حاول التعرف عن قرب على مشاكل هذه البلاد وظروفها، فيذكر، أنه «كان من قلائل المصريين الذين جابوا - فى سبيل تعرف الأوضاع الصحيحة للقضايا العربية - أطراف العالم العربى».

وهكذا زار محمود عزمى معظم البلاد العربية واهتم بالكتابة عن أحوالها، فيكتب عن موقف فلسطين ولبنان من الأنظمة السياسية الجديدة فى سوريا بعد إجراء انتخابات جمعية سوريا التأسيسية، لسن دستور سوريا الصغيرة، ويطالب المؤتمر الفلسطينى السابع بالانعقاد، حتى يحدد موقف فلسطين من هذه الأنظمة التى تدخل على سوريا ويشير إلى ضرورة التفاهم بين لبنان وسوريا على نوع العلاقات التى تربط بينهما، - وهل تقوم على قاعدة (الوحدة)، أو على قاعدة (الاتحاد)، وهل يكون تحديد نوع هذه العلاقات من الآن، أو أن أمرها يترك فيما بعد؟ وهل يبدءون بتقرير قواعد العلاقات الاقتصادية فى انتظار قواعد العلاقات السياسية، أو ينتهون من تقرير الاثنين معًا؟.

وبمناسبة تبادل التمثيل الاقتصادى والاجتماعى بين مصر والعراق فى سنة ١٩٢٨، يجرى محمود عزمى حديثًا مع أول قنصل لحكومة العراق فى مصر، يهتم فيه بأحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، ويؤكد على المشاعر الطيبة التى تربط بين مصر والعراق.

محمود عزمي والبلاد العربية غير الشرقية :

اهتم محمود عزمي بأحوال باقي البلاد العربية التي قسمها، كما سبق أن ذكرنا، إلى فئتين : فئة شبه الجزيرة العربية، وفئة بلاد المغرب، واعتبر كلا منها كتلة منفصلة لها مقوماتها الحضارية والتاريخية.

وقد اهتم محمود عزمي بالسفر إلى المملكة العربية السعودية عدة مرات للتعرف على أوجه نشاطها، وحاول من خلال هذه الزيارات ومن خلال كتاباته أن يقرب بين وجهة النظر المصرية، ووجهة النظر السعودية فيما حل بينهما من خلاف عام ١٩٣٤، بسبب ثلاثة أمور، يتعلق أولها بالمحمل والكسوة، ويختص الثاني بأموال الحرمين، ويرتبط الثالث بجنسية المصريين المقيمين في الحجاز.

محمود عزمي والسودان :

ركز محمود عزمي على السودان لا باعتباره قطرًا عربيًا شقيقًا، بل على أساس أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر.

حيث كانت الحركة الوطنية المصرية تعتبر السودان وحقوق مصر فيه، أمرًا متعادلا تمامًا مع مسألة الاستقلال المصري، وهكذا أصبحت السودان أحد أوجه الاختلاف والتشدد في العلاقات المصرية البريطانية، وعبر سعد زغلول عن هذا الموقف المصري من السودان

بقوله «إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية».

ويؤكد محمود عزمى على أن مسألة السودان، كانت دائمًا محل عناية المفاوضين المصريين فى كل المفاوضات التى جرت بين الجانب المصرى والجانب البريطانى، ويوافق على فكرة «اتحاد تام بين مصر والسودان» فيذكر رأى وزير مصر المفوض السابق بلندن فى تدليله على فائدة هذا النظام، من الوجهة العسكرية ومن الوجهة الاقتصادية، لا لمصر والسودان فحسب، بل لبلاد الحبشة وكل البلاد الواقعة على مجرى النيل أيضًا، محتفظًا بحقوق مصر التاريخية فى وادى النيل والتى يجب ألا تتصادم مع ما للسودان من الحق فى تبوء مكانه عندما يتقدم تقدمًا كافيًا معترفًا بفضل المحالفة ما بين إنجلترا ومصر والسودان.

وبمناسبة توقيع اتفاقية بين إنجلترا وإيطاليا حول تعديل الحدود السودانية الليبية وتسليم واحة العوينات للإيطاليين.

يؤكد محمود عزمى على أهمية العوينات، بالنسبة لموقعها ولما فى باطن أرضها من مياه، ويندد محمود عزمى بأن تقدم الحكومة البريطانية العوينات لإيطاليا فى حين تقف مصر صاحبة السيادة الوحيدة على السودان موقفًا سلبيًا.

ويؤكد محمود عزمى على أن السبيل الطبيعى للنهوض بالأحوال الاقتصادية فى السودان، هو فى الاتصال المحكم بين البلدين، ولذا يرجو محمود عزمى أن تكلل المساعى لربط القطرين بأمتن الصلات

الاقتصادية والمالية عن طريق الجمعيات الزراعية وعن طريق بنك مصر.

محمود عزمي.. وبلاد المغرب:

لم يغفل محمود عزمي الاهتمام بدول المغرب أيضًا، ففي أوائل الخمسينيات سافر محمود عزمي إلى المغرب، لتقصي أحوال أهلها والوقوف على الخلاف الدائر بين السلطات المغربية والسلطات الفرنسية، وكتب في هذا الصدد عدة مقالات في جريدة (الأهرام) عرض فيها وجهات النظر المختلفة في المسألة المغربية، حيث أجرى أحاديث صحفية مع سلطان مراكش ومع الجنرال جوان المقيم العام لفرنسا في المغرب ومع رؤساء الأحزاب فيها.

وقد لاقت مقالات محمود عزمي عن المسألة المغربية صدى واسعًا على المستوى العالمي، حيث كتب المراسل الخاص لوكالة الأنباء العربية عن اهتمام الدوائر الأمريكية المختصة بهذه التحقيقات، كما ذكر أن لجنة تحرير شمال أفريقيا قد استخدمت المعلومات التي تضمنتها هذه المقالات والحديث مع سلطان مراكش لتكون أساس بيان أصدرته وجاء فيه أن نسخة من مقالات عزمي أرسلت إلى الجامعة العربية وتلقت أمريكا نسخة أخرى منها، وتضمن بيان اللجنة النص الكامل للحديث الذي أجرى مع السلطان المغربي، كما نشرت جريدة نيويورك تايمز أجزاء من المقالات في ثلاثة أعمدة من صفحاتها.

محمود عزمي.. والوحدة العربية:

وهكذا يتضح اهتمام محمود عزمي البالغ بالقضايا العربية، وأنه إن دعا إلى اتحاد مصر مع جاراتها الشرقية فقط، إلا أنه لم يعن بذلك ابتعاد مصر عن باقي البلاد العربية، فطالب بتوثيق العلاقات بينها وبين مصر، وحاول أن تسير هذه العلاقات في جو ودي.

وهكذا بدأ محمود عزمي منذ الثلاثينيات يهجر لفظ «الشرقية» إلى العربية ويوسع نطاق دعوته نحو الاتحاد، بحيث يشمل كافة البلاد العربية.

ولذا يشيد محمود عزمي بانتقال الاهتمام بالوحدة العربية من صفوف الشعب والمثقفين، إلى صفوف الحكومات على مستوى البلاد العربية، ويؤكد على أن البلاد العربية تؤمن في سعيها لتحقيق الوحدة، أن مصر يجب أن تساهم في سبيل هذا التحقيق بنصيب وافر، يتفق مع ما يعترف لها به الجميع من التقدم والزعامة.

ويبين محمود عزمي أن الآراء في مصر أصبحت متفقة إلى حد ما مع هذه الآراء العربية، بحيث تطورت إلى حيث أصبح الزعماء والقادة، يرون ما كان يراه فردان أو أفراد قلائل منذ سنوات قليلة، من ضرورة التضامن مع الشقيقات العربيات في سبيل الحلف العربي أو الوحدة العربية.

ويحث محمود عزمي منذ عام ١٩٣٤، الحكومة المصرية على أن

تقوم بدورها فى تحقيق هذه الوحدة، بعد ما أخذت الفكرة تنتقل من حظيرة الدعوة عن طريق المثقفين، إلى حظيرة السعى عن طريق الحكومات.

وقد أيقن محمود عزمى من أن جبهة الشعوب العربية حقيقة قائمة لامرية فيها، مؤكدًا على اجتماع الشعوب العربية حول فكرة الوحدة، وعلى رغبتها فى تخطى الحواجز التى تفصلها بعضها عن بعض، واعتبر هذا الاجتماع وهذه الرغبة دليلا على إمكانية قيام جبهة الشعوب العربية فيقول : «إذ أنك لو تحادثت مع قادة الرأى وزعماء النهضات وأفراد الناس من تلك الأقطار جميعًا، إنما تستمع إلى المناجاة بالعروبة، وتلمس وحدة فى الاتجاه الجدى نحو التحرر من قيود الاستعمار، وتجد اتفاقًا فى المثل الأعلى، وتجد إجماعًا على توحيد الثقافة بتوحيد برامج التعليم، وعلى وجوب تعارف الزعماء تعارفًا شخصيًا، وتبادل الزيارات بين مختلف الشباب، وإحكام الصلات بين مختلف المؤسسات، وتنظيم عقد المؤتمرات، والسعى فى سبيل رفع الحواجز الجمركية، وتوحيد النقد، وإقرار العلاقات الاقتصادية، كما تجد توجهًا بالآمال إلى الملوك والرؤساء وتوقانًا إلى قيام الأحلاف بينهم، وإلى العمل على ضم الصفوف فى متعدد جيوشهم».

معوقات الوحدة العربية :

ويعدد محمود عزمى عددًا من العقبات التى يراها حائلا دون قيام

الوحدة العربية أو جبهة الشعوب العربية، حيث أرجع بعض هذه العقبات إلى (غشاوات)، والبعض الآخر أرجعها إلى الظروف السياسية لمختلف شعوب الجبهة من ناحية أخرى.

أما (الغشاوات) التي ذكرها عزمي فنستطيع إيجازها في:

أولا: طغيان الاعتبار الديني في بعض البيئات العربية على الاعتبار الاجتماعي والسياسي، مما يقلل من تركز الجهود بين مختلف شعوب العربية في سبيل الوحدة، خاصة وأن هذا الاتجاه كان من شأنه أن يثير اتجاها آخر مقابلا بين مسيحيي لبنان، خشية أن تكون النعرة التي تبعث عن الوحدة العربية نعرة إسلامية.

ثانيًا: المغالاة في الحصرية، بمعنى الإحساس بأن العمل في سبيل الوحدة، يقتضي الوقوف موقف العداء من العناصر غير العربية داخل البيئات العربية وخارجها. ويضرب محمود عزمي مثالا على ذلك بما يحدث في العراق التي تتجه بشيء من الكراهية نحو الأكراد، ولا ترضى كثيرًا عن توطيد العلاقات بين العرب والإيرانيين أو غيرهم من المتاخمين لأراضي شعوب العربية.

ثالثًا: تناقض الاتجاهات التي تسير فيها الفكرة العربية في مصر، حيث يعتبر المصريون أنفسهم زعماء البلاد العربية في نفس الوقت الذي يفخرون بأنهم زعماء الإسلام، إلى جانب شكوى البعض منهم من كثرة التكاليف التي يلقيها على عاتقهم مركز مصر الجغرافي،

الذى يملى عليها أن تحصر جهودها فى سبيل الاتجاه نحو البحر الأبيض المتوسط ونحو الغرب، وعدم تحميل كواهلها بأعباء ثقيلة تجىء عن طريق الاتجاه نحو الشرق.

أما العقبات التى ترجع إلى الأوضاع السياسية للبلاد العربية، فإنها نتيجة لاختلاف الظروف السياسية لهذه البلاد، فمنها ما هو فى حكم المستقل استقلالا مطلقًا كالعربية السعودية، ومنها ما هو مستقل استقلالاً مقيدًا كاليمن والعراق ومصر، ومنها ما لا يزال استقلاله المقيد فى حيز المفاوضة كسوريا ولبنان، وما هو تحت الانتداب البسيط كشرق الأردن أو الانتداب المركب بمشكلة الصهيونية كفلسطين، ومنها ما هو تحت الحماية كالمغرب وتونس، وما هو مجموعة أقاليم من أقاليم الدولة مع موقف يقل فى الاعتبار عن هذه الأقاليم التى يتممها كالجزائر، بالإضافة إلى اختلاف أصحاب السلطان، والنفوذ والتحالف والتعاهد فى تلك المناطق جميعًا بين فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وأسبانيا.

وهكذا بين محمود عزمى علة صعوبات تعترض قيام وحدة عربية شاملة، ولهذا نادى بأن ترتبط الأجزاء المستقلة بأحلاف تعقد بين مختلف أجزائها، معللا لهذا الرأى بأن «الروح (الذاتى) ما يزال ينمو فى مختلف هذه الأجزاء، ومهما يسع الساعى فى سبيل (العربية) من عبارات الإخاء والتضامن ومحو الفوارق، فإن الواقع يصبح فى مواجهتة كل يوم بأن المصرى لا يريد أن يزاحمه فى مصره شامى أو عراقى والعراقى لا يريد أن يقاسمه فى عراقه شامى أو مصرى،

بالإضافة إلى ما بين الأقطار العربية من تفاوت فى الثروة والحياة الاجتماعية، وهو تفاوت يحول حتمًا دون توحيد الأحكام التى تطبق فيها، والتى يجب أن تكون واحدة فيها جميعًا إذا اندمج بعضها فى بعضها الآخر ونتج منها كيان سياسى واحد.

ولكن على الرغم من اقتناع محمود عزمى بهذه الصعوبات التى تقوم فى وجه الجبهة المتحدة من شعوب العربية، واقتناعه بديلا عنها سياسة التحالف، فإن محمود عزمى مازال يشرح الوسائل الممهدة التى يراها تحقق قيام هذه الجبهة.

اولا : الوسائل السلبية :

١ - أن يخفف الداعون من غلواء العروبة، وإقحام القومية العربية والأصل العربى خاصة وأن بعض الشعوب العربية مازالوا حريصين على أن يزهوا بمجدهم القديم، مجد الفراعنة، أو مجد الفنيقيين.

٢ - أن يخفف بعض المشتغلين بالقضية العربية من اعتبارهم كل ما هو غير عربى - وإن كان إسلاميًا - عدوًا للعرب والعروبة.

٣ - إبعاد الاعتبارات الدينية عن وسائل السعى فى سبيل تحقيق الجبهة، «وقد ثبت بالتجربة المادية أن إقحام الدين فى المسائل السياسية والاجتماعية العامة فى بلاد تتعدد بين أهلها الأديان، ويقول دينها العام بتعدد الأديان، لا ينتج غير أخطر النتائج بالنسبة للكيان القومى الذى يريده العاملون».

ثانيًا : الوسائل الإيجابية :

١ - توحيد الثقافة بين مختلف شعوب العربية، بتوحيد برامج التعليم فى مدارسها، وتبادل البحوث العلمية بينها.

٢ - توحيد قواعد النقد فيها، ورفع الحواجز الجمركية عن منتجاتها.

٣ - عقد معاهدات التحالف بين الدول المستقلة منها، وتوحيد سياسات هذه الدول الخارجية وتكاتفها فى المواقف الدولية جميعًا.

٤ - الاستعانة بهذه المواقف فى تخفيف الأعباء عن كواهل شعوب الجبهة، وعلى إقناع إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وتركيا وإيران مجتمعة باعتبار تلك الشعوب جميعًا كتلة واحدة.

وقد لاقت مقالات محمود عزمى، حول الوحدة العربية وتأليف جبهة من شعوب العربية الرفض من بعض المغالين فى فكرة القومية المصرية، وكان من أبرز هؤلاء الرافضين أحمد لطفى السيد، الذى أكد على أن تأليف جبهة من الشعوب العربية فكرة من العسير تحقيقها فى الآونة الحاضرة، نتيجة للأوضاع السياسية المختلفة فى البلاد العربية بين الاستقلال والاستقلال المنقوص والانتداب والحماية والاستعمار. وأشار إلى ضرورة الاكتفاء بتوثيق الروابط الثقافية والتعاون الاقتصادي والاجتماعى بين الأمم العربية.

إلا أن الهجوم على الفكرة العربية، لم يثن محمود عزمي عن المضى فى الدعوة إلى التقارب بين البلاد العربية، واستمر يشجع كل خطوات التآخى والاتحاد بين هذه البلاد ولهذا يشيد بالمعاهدة التى وقعت بين اليمن والمملكة العربية السعودية، ويعلق على الخطابات التى تم تبادلها بين البلدين، التى جاء فيها إشارة إلى توثيق الأخوة والاتحاد بين الأقطار العربية الشقيقة، التى رأى فيها عزمى دلالة على أن «فكرة الوحدة العربية قد أخذت تتصل اتصالا وثيقًا بمشاغل الدول العربية، وقد أخذت تلوح فى أفق التحقيق وتحتل منه مكانا جليًا».

إلا أن عزمى كثيرًا ما كان يتحفظ على توقيع معاهدات بين بلد عربى وآخر، إذا ما وجد أن مثل هذه المعاهدات قد تؤدى إلى مزيد من النفوذ الغربى داخل المنطقة العربية، أو تؤثر بشكل ضار على أوضاع هذه البلاد، لذلك نجده يعترض على إبرام معاهدة التحالف بين العراق وشرق الأردن، على أساس أن هذه المعاهدة قد نصت على توثيق الصلات العسكرية والاتصال العسكرى، وحيث أن هذا الاتصال الوثيق سيتم بمقتضى الأوضاع القائمة فى كل من البلدين مما سيؤدى إلى نقل الإشراف البريطانى العسكرى والسياسى والاقتصادى، من شرق الأردن إلى العراق، وضع القواد البريطانيون أيديهم على الجيشين الأردنى والعراقى معًا.

كما أن هذه المعاهدة ستؤدى أيضًا، كما أشار محمود عزمى، إلى مد اليد الأمريكية إلى العراق، ويستبدل بها اليد الإنجليزية.

وهكذا اعتبر محمود عزمى إبرام المعاهدة الأردنية والعراقية، وعقد المعاهدة التركية العراقية نوعًا من التطويق الانجلوسكسونى (للهلال الخصيب) من جوانب الشمال والشرق والجنوب، ومن ناحية أخرى رأى محمود عزمى أن ما انطوت عليه معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق، من التزامات تميل بالاتجاه العراقى نحو الثقافة التركية وتؤدى إلى تجاوز حدود الجامعة العربية، وحدود فكرة العروبة ذاتها.

محمود عزمى.. وجامعة الدول العربية:

فى أواخر عام ١٩٤٤ بدأت المشاورات لتأسيس جامعة الدول العربية، التى نظرت إليها الشعوب العربية باعتبارها خطوة فى سبيل الوحدة العربية الحقه، واعتقدت هذه الشعوب أن الجامعة ستكون مسئولياتها فى المحل الأول، العمل على تحقيق هذه الوحدة، إلا أن الجامعة، فشلت فى تحقيق آمال الشعوب العربية فى قيام وحدة حقيقية بينها، والتى كان محمود عزمى يسعى إلى تحقيقها.

ولذلك يكتب محمود عزمى بعد سنوات قليلة من تأسيس الجامعة مبينًا إخفاق الجامعة فى تحقيق آمال الشعوب العربية فيقول: «الحق أن جامعة الدول العربية على إشفاق، فقد تقبلها المتحمسون يوم أنشئت على أنها المقبلة أم العروبة جميعًا وشعوبها كافة من عثراتها،

وقد غذت آمانتها العامة حماسة أولئك المتحمسين بكثرة ما وعدت، ثم جاءت وقائع الحال وإذا بالسراب يتكشف، وإذا بالقصور يتجلى فانقلب نفر من الناس يكاد ييأس، وراح بعضهم ينادي بحل الجامعة ونفضها سيرة. ومن هنا شاع التساؤل هل المصلحة في أن (تكون) أو في (ألا تكون)، والخير عندي في أن تكون، لكن على أن تتوافر فيها عناصر الكينونة الصحيحة وهي عناصر الفهم السليم للوضع المحدد والعمل الرزين في سبيل الإنتاج المادي وإلا فطبيعة الأشياء تقضي عليها بألا تكون..

دعوة عزمي إلى عدم الانحياز:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت بوادر الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية، ويتزعمها الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية، وتتزعمها أمريكا. وبدأت كل كتلة تحاول أن تضم إليها أكبر عدد ممكن من الدول والأقاليم إلى جانبها قصد الوقوف في وجه الكتلة الأخرى.

ويهب محمود عزمي مناديًا بأن تلزم البلاد العربية سياسة الحياد بين هاتين الكتلتين.

ويشير عزمي إلى إن كانت جامعة الدول العربية هي المنظمة الإقليمية المنوط بها المحافظة على السلام في المنطقة العربية، فإن العلاقات بين أعضاء الجامعة العربية وسائر الدول في العالم يجب أن تكون علاقات مودة وصداقة دون تمييز أو إجحاف. ويرى شرطين

أساسيين لابد منهما لاستقرار الأمور فى الجامعة العربية.

أولهما: شرط انحصار التكوين فى العناصر المحلية المتجانسة ليس غير.

وثانيهما: الاحتفاظ بالحيدة قبل الغير جميعا.

وينادى عزمى بكسر احتكار السلاح مع الغرب إذا كان ذلك ثمنه الانضمام إلى الكتلة الغربية، ويشير إلى إمكانية الحصول على السلاح من السويد وهى الحريصة على حيادها. كما يقترح أن تحصل البلاد العربية مقابل بعض صفقات القطن التى تعقدها مع الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا على سلاح أو ذخائر.

أما عن الموقف الذى يسلكه العرب فى حالة قيام حرب، يقرر محمود عزمى على أن الحياد غير مستطاع بالنسبة للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، مادام ميثاق هذه الهيئة التى تنخرط فى مسلكها قد فرض عليها القيام فى وجه المعتدى وتنفيذ القرارات التى يصدرها مجلس الأمن لوقف الاعتداء.

ولهذا يدعو محمود عزمى البلاد العربية أن تنهج نهج الهند فى سياستها الخارجية، حيث تقف موقف الحياد إلى أن تقسع الحرب بالفعل، فتتبين المعتدى وتقف الموقف الذى يستدعيه مصلحتها.

محمود عزمى والأفرو اسيوية:

تتسع دعوة محمود عزمى العربية فتخرج إلى آفاق أوسع، عندما

ينادى بأن تؤلف البلاد الأفريقية والأسيوية «منطقة حرام» بين الجبابرة المتخاصمين السيطرة على العالم، والمتنافسين فى سبيل هذه السيطرة.

ويرى محمود عزمى أن فكرة الجمع بين جزأى (المنطقة الحرام) آسيا وافريقيا، ستؤدى إلى أن يكونا العنصر الذى ينبغى أن يقام لكيانه وزن فى النظرة الدولية إلى الأشياء، لا على اعتبار أنهما ذيلان لأوربا، بل على اعتبار أنهما حقيقة راهنة مستقلة عن أوربا تمام الاستقلال.

وقد عبر محمود عزمى عن مجموعة الدول الأفريقية والأسيوية باصطلاح (أفر آسيا) التى اعتبرها وسيلة هامة لشعوب أفريقيا وآسيا فى إظهار وحدة قضاياها المصيرية أمام قوى الاستعمار فيقول: «إنها إنقاذ من مناقشات الإنجليز حول العنصر والأصل فى شمال السودان وجنوبه، ومن مناقشات الفرنسيين حول نسبة العرب والبربر فى شمال أفريقية، ومن تساؤل المتسائلين عن وجه اهتمامنا بمشكلة العنصرية فى أفريقية الجنوبية، وبحوادث (ماو ماو)* فى كينيا وتطور الشئون فى

* (ماو ماو) هى حركة المقاومة المسلحة التى نظمها جيموكينياتا فور عودته من إنجلترا لمقاومة الاستعمار البريطانى فى كينيا، فى أوائل الخمسينيات. ويلاحظ أنه بينما تلقى جيمو كينياتا تعليمه فى الجامعات البريطانية فإنه لدى عودته إلى كينيا استخدم كافة الرموز الأفريقية التقليدية كشعار لحركة التحرر الوطنى التى قادها مثل: دق الطبول. وانتهت الحركة بالانتصار على الاستعمار البريطانى، واستقلال كينيا عام ١٩٦١، وتولى جيموكينياتا رئاسة كينيا.

أوغندا ونيجيريا والكونغو وأفريقية الغربية وأفريقية الاستوائية، وعن حكمة اهتمام مصر في البيئات الدولية بحق تقرير المصير حيث تكون (أفروآسيا) هي الجواب القاطع على تلك الأسئلة.

وهكذا نجد أن محمود عزمي الذي سار في العشرينيات في اتجاه الشرقية المقيدة، وفي الثلاثينيات دافع عن الوحدة العربية والتضامن العربي، نجده في الخمسينيات ينادي بدعوة أشمل وأعم، هي دعوة التضامن الأفرو أسيوي وإنشاء كتلة ثالثة تقف في وجه الكتلة الغربية والكتلة الشرقية ويصير لها وزن في المجال الدولي. ولهذا يشيد محمود عزمي بقرارات مؤتمر الدول الأفروأسيوية الذي عقد في القاهرة أواخر عام ١٩٥٢، لبحث قضيتي تونس والمغرب وقضية فلسطين، واعتبر هذه المؤتمرات التي تعقد دليلا واضحًا على تضامن شعوب اسيا وأفريقيا مع القضايا العربية.

محمود عزمي وقضية فلسطين

حتى نستطيع أن نتبين موقف عزمي من القضية الفلسطينية لابد أن نتبين أولا موقف القوى السياسية المصرية منها، خاصة وأن قضية فلسطين بالنسبة للرأى العام المصرى فى العشرينيات لم تنل حظًا وافرًا من الاهتمام فى إطار ابتعاد الفكرة العربية فى مصر فى هذه الفترة، وهكذا لم تنل هذه القضية سوى التعاطف دون أى مشاركة إيجابية، أو تضامن فعلى فى سبيل درء خطر الصهيونية، وذلك حتى أواخر الثلاثينيات.

موقف القوى السياسية فى مصر من الحركة الوطنية فى فلسطين:

حزب الوفد:

لم يول حزب الوفد اهتمامًا كافيًا بالقضايا العربية، غير أن موقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية وكفاحه ضد الاستعمار أدى إلى اقترابه من الحركات الوطنية فى العالم العربى من خلال استجابة الجماهير المصرية المتعاطفة مع قضايا الإسلام فى الوطن العربى،

وخصوصًا حادث البراق* الذى اهتز له الشعب المصرى، بعمق وكان نقطة تحول مهمة فى موقف حزب الوفد من القضية الفلسطينية.

وهكذا بدأت نظرة الوفد إلى القضايا العربية تتطور شيئًا فشيئًا منذ أوائل الثلاثينيات، باشتراكه فى المؤتمر الإسلامى العام الذى انعقد فى القدس عام ١٩٣١.

وفى أثناء المفاوضات المصرية البريطانية عام ١٩٣٦ نشبت ثورة فلسطين الكبرى، وأكد النحاس «أن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى تجاه ما يجرى فى فلسطين» وأعلن عن مساندتها لمطالب الشعب العربى فى فلسطين.

حزب الأحرار الدستوريين :

وقف حزب الأحرار الدستوريين موقفًا متباعدًا من القضايا العربية بوجه عام، بسبب الخط الفكرى للحزب، الذى يقوم على أيدلوجية القومية المصرية التى أرسى قواعدها حزب الأمة الأب الروحى لحزب الأحرار الدستوريين، ووقف الحزب موقفًا معارضًا للحركة الوطنية

---

* وقعت حوادث البراق فى أغسطس ١٩٢٩، بسبب خلاف بين العرب واليهود حول حائط المبكى، وبدأت هذه الحوادث بقيام مظاهرة من اليهود فى ١٤ أغسطس تنادى بأحقيتهم فى حائط المبكى، مما أدى إلى قيام العرب بمظاهرة أخرى ضد اليهود. ونتج عن ذلك سلسلة من المصادمات بين الطرفين فى مختلف أنحاء البلاد، وفى مقدمتها حيفا ويافا والخليل، وأسفرت هذه المصادمات عن مقتل ١٣٣ وجرح ٣٣٩ من اليهود ومقتل ١١٦ وجرح ٢٣٢ من العرب.

الفلسطينية، فنجد أحمد لطفى السيد يذهب مندوبًا عن الجامعة المصرية لحضور احتفالات افتتاح الجامعة العبرية عام ١٩٢٥. كما وقفت حكومة محمد محمود ضد ثورة شعب فلسطين عام ١٩٢٩. وهددت (السياسة) لسان حال حكومة الحزب الوطنيين الفلسطينيين فى مصر بالطرد لاتهامهم بإثارة الفتنة الطائفية لدى الشعب المصرى وتهييجهم للرأى العام.

ودابت صحافة الحزب على التركيز على أن حل القضية الفلسطينية لن يتأتى إلا بالاتفاق بين اليهود والعرب فى فلسطين.

موقف السراى من قضية فلسطين:

عبر عن موقف السراى من قضية فلسطين صحيفتا (الاتحاد) و(الشعب)، وقد ركزت الصحيفتان على ضرورة الاتفاق بين الفريقين لتسوية ما بينهما من خلافات.

موقف الاحتلال البريطانى من قضية فلسطين:

عبرت صحيفة (المقطم) عن موقف الاحتلال من المسألة الفلسطينية، وحظى المدافعون عن الفكر الصهيونى والدعوة الصهيونية بنصيب وافر فى إبداء وجهات نظرهم على صفحات هذه الصحيفة.

موقف محمود عــزمى مــن القضــية الفلســطينية فى العشرينيات:

اتفق موقف محمود عزمى من القضية الفلسطينية مع الموقف المصرى العام، فى إهمال المسألة الفلسطينية والحركة الوطنية فى فلسطين.

فقد أغفل محمود عزمى إغفالا تامًا طوال السنوات الأولى من العشرينيات الحديث عن فلسطين، برغم ما حفلت به هذه السنوات من أحداث جديرة بالتعليق عليها، خاصة الانتفاضات العربية التى قامت فى فلسطين ضد اليهود مثل انتفاضة عام ١٩٢٠ فى القدس التى قتل فيها عدد من اليهود والعرب وجرح فيهما أكثر من مائتين وانتفاضة عام ١٩٢١.

حتى حوادث البراق التى وقعت عام ١٩٢٩ وأدت إلى مقتل عدد كبير من اليهود والعرب، وأثارت الشعور المصرى العام وأخرجته من عزلته، لم تنل من محمود عزمى أدنى اهتمام. حيث انشغل بالأزمة الدستورية التى وقعت فى مصر فى هذه الفترة عن الاهتمام بهذه الحركة الوطنية فى فلسطين.

الوحدة بين مصر وفلسطين:

وعلى الرغم من تقصير محمود عزمى تجاه القضية الفلسطينية فإنه لم ينس فلسطين كبلد شرقى فى زمرة اهتمامه بالبلاد الشرقية (العربية)

المجاورة لمصر فى هذه الفترة.

فقد نادى بضرورة توثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر وفلسطين وتنظيمها وتغذيتها بما يقوى دعائمها. ورأى فى اتصال البلدين بخط حديدى مما يجعل وسائل التنظيم الاقتصادى بينهما أقرب للتحقيق، وذلك بأن تعامل البضائع الذاهبة والآتية بينهما معاملة خاصة، من حيث النقل الحديدى بتخفيض الرسوم الجمركية وأجور النقل على الخطوط الحديدية.

ورأى فى تبادل الأموال المصرية والفلسطينية فى كل من البلدين عاملا آخر من عوامل تقوية العلاقات الاقتصادية، فتكون أموال مصرية عاملة فى بنك فلسطين وأن تكون أموال فلسطينية عاملة فى بنك مصر أو فى شركات مصرية. كما طالب بأن يقوم بنك مصر بإنشاء فروع له فى القدس ويافا وحيفا مما يؤدى إلى مزيد من الاتصال الاقتصادى ويوفر التدريب لكثير من أبناء فلسطين على العمل لما يمكن أن يقوم فيها من منشآت مالية خاصة.

ورأى محمود عزمى ضرورة تسهيل الانتقال بين مصر وفلسطين لأهل البلدين، الذين يتنقلون بينهما لغايات تجارية بخاصة، وذلك عن طريق تيسير الإجراءات الخاصة بجوازات السفر والتأشير عليها.

ويظهر عقب حوادث البراق عدد من الآراء حول حل المسألة الفلسطينية، فيذكر محمود عزمى أن بعض اليهود (دون أن يحدد من هم) قد نادى بأن حل القضية الفلسطينية والخلاف بين العرب

واليهود لن يتأتى إلا بانضمام مصر إلى فلسطين انضمامًا كليًا. ويشير محمود عزمى إلى أن هذه الآراء لها تأييدها بين المسلمين والمسيحيين من أهل فلسطين ولا تقتصر فقط على اليهود.

ويؤكد محمود عزمى ترحيب مصر بانضمام فلسطين إليها.

أما عن الطريق الذى يتحقق به ذلك الضم وعن الكيفية التى يتم بها، فيرى محمود عزمى أن مصر لا ترضى أن تكون علاقتها بفلسطين علاقة انتداب لأن المصريين جميعًا لا يستطيعون أن يتصوروا ذلك الضم إلا بصورة اندماج كتلة فى كتلة شقيقة، تكون عناصر الاثنين متساوية فى كل الحقوق والواجبات، مشتركة معًا فى تسيير شئون الكل المقدس الجديد الذى ينشأ عن الانضمام.

ويتحفظ محمود عزمى تحفظًا خاصًا بوقوع فلسطين تحت الانتداب البريطانى فيقول: «إن صك الانتداب وقد كرس وعد بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وبما ورد فيه من نصوص خاصة بفئة خاصة من الناس فى حين أن مصر لا تريد أن تنظر إلى أبنائها موزعين على طوائف دينية أو جنسية يعامل بعضهم معاملة خاصة بالرضوخ إلى اعتبارات معينة أو بالتمتع بامتيازات معينة».

ولذلك يدعو محمود عزمى إلى التفكير الجدى فى هذه المسائل كلها، وتقديرها تقديرًا دقيقًا قبل البحث فى مسألة ضم فلسطين إلى مصر.

محمود عزمي وقضية فلسطين في الثلاثينيات :

استغل محمود عزمي فترة وجوده في أوربا السنوات الأولى من الثلاثينيات للسفر إلى فلسطين ومحاولة التعرف على أبعاد المشكلة الفلسطينية عن قرب، فاتصل بعرب فلسطين كما اتصل بالجماعات اليهودية حتى يستطيع أن يكون وجهة نظر مبنية على العقل دون العاطفة.

وبالفعل عاد محمود عزمي إلى مصر عام ١٩٣٤م، واتضح من كتاباته ودفاعه المجيد عن المجاهدين الفلسطينيين أنه آمن إيمانًا كاملا بعدالة القضية الفلسطينية وآمن بأن هناك مخططًا صهيونيا بالفعل يرمى إلى ابتلاع فلسطين.

وسجل محمود عزمي تأييده الكامل لعرب فلسطين المجاهدين حين قال : «تتحفز للجهاد جهادها وتضحية أبنائها وبذلهم في سبيل الاحتفاظ بكيانها ونرحب بمن وفدوا على مصر يمثلونها ويدعون إليها بيننا، وإن كانت القضية الفلسطينية في غير حاجة إلى دعاية في مصر وقد امتزجت قضايا الشرق العربي جميعًا، وأصبح تفاعلها مما يجب أن يفيد منه زعماء هذا الشرق كله في نضالهم ضد الاستعمار ولأجل حريتهم واستقلال بلادهم ويقيننا أن النصر آخر الأمر للمجاهدين المثابرين.

ويشيد محمود عزمي بقرار محكمة الاستئناف في القدس بعدم تنفيذ حكم الحبس على الأحرار الفلسطينيين، والاكتفاء عنه بتعهد منهم

«بحسن سلوكهم» مدى ثلاث سنين. حيث يرى عزمى فى هذا القرار عدة اعتبارات جديرة بالتسجيل وجديرة بالتقدير.

الاعتبار الأول: فى استناد المحكمة فى قرارها إلى أن حالة البلاد هادئة وإلى أنها لا ترغب فى إثارة الخواطر «حيث يرى محمود عزمى أن كثيرًا ما تتولد حوادث متصلة بالشعور القومى والرأى العام من أمور تكون بنت ساعتها، فإذا ما مضت هذه الساعة وهدأت معها عواصفها، فإن قيمة تلك الحوادث لا تلبث أن تنقضى حتى تزول ولا يكون من إعادتها إلى الأذهان عن طريق التشدد فى معالجتها، غير إثارة الخواطر من جديد بإذكاء ما كان قد انطفأ وإظهار ما كان قد كمن.

الاعتبار الثانى: اعتبار أن «المتهمين جماعة من المتنورين»، حيث رأى محمود عزمى أنه ليس من العدل أن يسوى فى المؤاخذة والمعاملة بمناسبة حوادث متعلقة بالشىء العام والمصلحة العامة بين الدهماء والفئة المتنورة.

الاعتبار الثالث: يكمن فى إعلان المحكمة أن قبول الإصرار للتعهد لا يعنى عدم اشتغالهم بالسياسة فى حدود القانون.

حيث يقرر محمود عزمى أن فى هذا نزولا من المحكمة عند اعتبار ما لابد منه «للمتنورين» من ضرورة اشتغالهم بمسائلهم العامة واستحالة استطاعتهم الحياة بغير هذا الاشتغال مادامو يحسون بأن بلادهم فى حاجة إلى جهودهم وتضحياتهم.

ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ :

بلغ شعور عرب فلسطين من السخط مداه، نتيجة لازدياد الهجرة اليهودية لفلسطين، ولشعورهم بخيبة الأمل واليأس عن أن يستجيب البريطانيون إلى دعواهم، فقامت فى البلاد ثورة عربية عنيفة موجهة ضد الإدارة البريطانية وضد اليهود على السواء، واستمرت هذه الثورة ثلاث سنوات، اضطرت بريطانيا خلالها أن ترسل لجنة (بيل) لبحث أسباب الاضطرابات وأكدت هذه اللجنة على عدم إمكانية التوفيق بين الوعود البريطانية للعرب واليهود على السواء، وأن الانتداب غير عملى، وحددت ضرورة إيجاد دولة يهودية ودولة عربية عن طريق التقسيم.

موقف محمود عزمى من الثورة :

لم يتابع محمود عزمى أحداث الثورة فى مقالاته، ولعل اهتمامه بالمفاوضات المصرية البريطانية التى انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ التى جرت فى أثناء حوادث الثورة، حال دون متابعته للثورة.

ونضيف إلى ذلك أن محمود عزمى كان دائما وهو يبحث فى الموضوعات الخاصة بالبلاد العربية، يبتعد عن إشارة ما يتعلق بأى حركات وطنية تقوم ضد الاستعمار فى هذه البلاد، وهذا نفس ما فعله بالنسبة للحركات الوطنية التى قامت فى فلسطين.

إلا أننا على الرغم من ذلك نجد محمود عزمى يندد بموقف النحاس من شكرى جاسر أحد الوطنيين الفلسطينيين، الذى أمرته الحكومة المصرية بمغادرة مصر بناء على طلب حكومة فلسطين، موضحًا للحكومة المصرية أن ظروف فلسطين الشقيقة فى هذه الفترة كانت تستدعى تريثها فى تنفيذ ما طلبته منها حكومة فلسطين.

ويبين محمود عزمى عاقبة هذه التصرفات فيما ينال علاقات مصر بشقيقاتها العربية مؤكدًا وحدة النضال العربى ضد الاستعمار، حيث لا يمكن تصور حل قضية مصر على انفراد، دون اعتبار تفاعلها مع قضايا : سوريا، وفلسطين، والعراق، وتونس، وسائر البلاد العربية والإسلامية.

محمود عزمى والقضية الفلسطينية فى الأربعينيات :

تبدأ فى الأفق فى هذه الفترة فكرة تقسيم فلسطين التى يرفضها محمود عزمى تمامًا ويصفها بأنها بتر جزء من فلسطين وإعلانه دولة يهودية. ويقرر أن هذه الفكرة لن ترضى العرب ولا اليهود على السواء، ففريق العرب سيجد أن فلسطين العربية قد انتقصت انتقاصًا، وفريق الصهيونيين الذى سيجد الدولة اليهودية لا تضم أرض إسرائيل كلها. ويشير محمود عزمى إلى أن السير بالمشكلة الفلسطينية شطر هذا الاتجاه يخرج بها من الإطار الذى وضع لها فى بروتوكول جامعة الدول العربية، ويدعو الدول العربية فى الجامعة إلى

أن يكون لها كلمة عاجلة وملحة فى موضوع التقسيم.

تنديد عزمى بالموقف العربى من قضية فلسطين :

بحث محمود عزمى موقف العرب من قضية فلسطين، فكتب مسجلا صمود أهل فلسطين للمحنة، وتحفزهم للجهاد، واستعدادهم للتضحية فى حين ندد بموقف العرب من قضية فلسطين.

فوصفهم بأن مالهم شحيح وتفكيرهم أعوج وتدبيرهم أعرج.. أصدروا فى هيئاتهم وفى حكوماتهم وفى جامعة دولهم قرارات وقرارات ولكن لم يكتب لواحد منها التنفيذ العاجل أو التطبيق الحكيم. ويضرب عزمى مثلا على هذه القرارات بالقرار الخاص (بإنقاذ أراضى فلسطين) فيتساءل هل أسست له شركة؟ هل جمعت له اكتتابات؟ هل خصصت له فى ميزانيات الدول اعتمادات؟ وفى المقابل يعرض محمود عزمى لموقف يهود العالم من مسألة فلسطين قائلا : «إن يهود العالم من وراء يهود فلسطين، ووكالاتهم الصهيونية يمدونهم ويمدونها بالعصب المالى، وبالنفوذ الدينى والسلطان السياسى والاجتماعى، فالمساهمة المالية مفروضة على كل يهودى ويهودية، ورجال الدين لا يفتئون يذكرون (بأرض الميعاد)، ويحضون على الاستمساك بأهدابها وأعضاء مجلس العموم البريطانى ومجلس الممثلين، والشيوخ الأمريكيون من اليهود يقفون من مناقشة المسألة الفلسطينية حين تطرح موقف يهود، لا موقف نائب بريتانى أو ممثل أو شيخ أمريكى،

والمنظمات الانتخابية فى البلدين تساوم بأصوات الناخبين اليهود، مقابل تصريحات عن فلسطين تصدر عن المرشحين والرؤساء، ولجان الأحزاب الإدارية ذاتها.

ويبين محمود عزمى نتائج هذا النشاط اليهودى، الذى جعل الرئيس ترومان يصدر تصريحًا بضرورة قبول مائة ألف يهودى فى فلسطين، وتأليف لجنة مشتركة بريطانية أو أمريكية توصى بفتح باب الهجرة إليها على مصراعيه، وبإطلاق بيع أراضى العرب وأراضى الحكومة إلى اليهود.

وهكذا يقارن محمود عزمى بين موقف اليهود وموقف العرب (الغافلين خارج فلسطين)، مكتفين بالتشدق بالأمل فى الخسير لفلسطين.

البعد الدولى للقضية الفلسطينية:

ركز محمود عزمى فى بحثه فى مسألة فلسطين على دور إنجلترا وأمريكا فى الأزمة، فيرى أن المشكلة الفلسطينية قد خلقتها إنجلترا بما أعطت لليهود من وعد بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، مخالفة بذلك وعدها للحسين بن على بتركه يحقق (الوحدة العربية) الكبرى، شاملة الحجاز والعراق والشام، التى تعد فلسطين جزءًا منها. كما يذكر محمود عزمى دور الإنجليز فى مد اليد الأمريكية إلى فلسطين، تفريجًا لأزمة الانتخابات، لما لليهود فيها من ركن ركين. فتتألف لجنة

مشتركة من أمريكا وبريطانيا تقضى على سياسة الكتاب الأبيض، إذ فتحت أبواب الهجرة إلى فلسطين، ولغت قيود انتقال ملكية الأرض إلى اليهود، ثم تعرض هذه التوصيات على لجنة خبراء مشتركة من أمريكا وإنجلترا أيضًا تقول بتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق: منطقة يهودية، وثانية عربية، وثالثة قدسية، ورابعة نجفية، يكون للأولى والثانية نوع من الحكم الذاتى، وتكون الثالثة مميزة عن النظام الإدارى ويكون السلطان السياسى على المناطق الثلاث وعلى المنطقة الرابعة لإنجلترا.

ويشير محمود عزمى أيضًا إلى قيام أمريكا بعملية استثمارات كبيرة لرءوس الأموال الأمريكية، لا فى منطقة النجف الجنوبية فقط، بل فى وادى الأردن أيضًا، وبالاتفاق مع اليهود.

فيذكر محمود عزمى أن مشروع وادى الأردن قد كتبت فيه الجرائد والمجلات الأمريكية والصهيونية، وهو معتبر طريقًا للاستيلاء على شرق الأردن. كما أن مشروع النجف واستنباط المياه من بطن الأرض، مدروس هو الآخر من جانب الصهيونيين واليهود الأمريكيين.

ويشير محمود عزمى إلى أن إنجلترا لم تكتف بالنشاط الاقتصادى لأمريكا فى فلسطين، بل استغلت حوادث الإرهاب التى وقعت فى فلسطين عام ١٩٤٦ لاستدراج أمريكا إلى تحمل جزء من الأعباء العسكرية، كذلك مهددة إياها بالتنازل عن الانتداب على فلسطين

مما يعني أن يكون لروسيا رأى ووضع فى موقف فلسطين الجديد، وهو ما تخشاه أمريكا.

وهكذا بيّن محمود عزمى أبعاد المؤامرة الأمريكية الإنجليزية على فلسطين، بعد أن بيّن من قبل سلبية العرب تجاه فلسطين، ولهذا يفقد محمود عزمى الأمل فى إمكانية إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية يأتى عن طريق إنجلترا أو أمريكا.

ولهذا يرفض محمود عزمى قرار جامعة الدول العربية بالذهاب إلى لندن لحضور المؤتمر الذى دعت إليه إنجلترا دول جامعة الدول العربية واللجنة العربية العليا فى فلسطين، والهيئة الصهيونية وشخصيات يهودية أخرى للتباحث فى مشكلة فلسطين، بعد الحوادث التى وقعت عام ١٩٤٦، ويؤكد عزمى ضياع الفرصة أمام الساعين فى الميادين الدبلوماسية، حيث أقرت هذه الميادين الأوضاع بالفعل، ولا ترمى من وراء هذه التمثيليات فوق مسارحها إلا أن تتوافر لديها مظاهر استكمال شروط الاستشارة العربية».

قضية فلسطين فى الأمم المتحدة:

يفشل مؤتمر لندن كما توقع محمود عزمى وتضطر بريطانيا إلى تحويل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة للفصل فيها، وبالفعل تعرض قضية فلسطين أمام هيئة الأمم فى مايو ١٩٤٧ فى دورة استثنائية وتقرر الهيئة تأليف لجنة لبحث القضية.

وبهذه المناسبة يذكر محمود عزمى أربع عبر تجلت خلال تأليف هذه اللجنة :

العبرة الأولى : ان الأمم المتحدة بطبيعة تكوينها، وطريقة تعيين الممثلين لأعضائها، إنما هى (هيئة سياسية) تنظر إلى الأمور المعروضة عليها بمنظار الاتجاهات المقررة لكل دولة من دولها، وهى الاتجاهات المستندة حتماً إلى اعتبارات المصلحة الخاصة بها دون دخل لاعتبار العدالة، أو اعتبار الحق، ودون الوقوف عند الوثائق والأسانيد، أو أخذ بتدليلات الفقه والعهود. ويضرب محمود عزمى على ذلك مثلا بوقوف مصر والدول العربية تنادى بضرورة إعلان استقلال فلسطين كما أعلن استقلال شرق الأردن من قبل، ومناداتها من باب الاحتياط بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى تنتهى اللجنة من تحقيقها على الأقل. فلم يؤبه لقولها الذى أيدتها فيه روسيا.

ويرجع محمود عزمى هذا الموقف الذى تقفه الهيئة الدولية من المسألة الفلسطينية إلى الاتجاه السائد عند الولايات المتحدة بإدخال الألف المئة من المهاجرين الذين نادى بهم الرئيس ترومان لاعتبارات (انتخابية) من ناحية ولاعتبارات (استقلالية نفوذية) فى الشرق الأوسط من ناحية ثانية.

العبرة الثانية : ما تجلى من أن التضامن الطبيعى بين الكتلتين العربية والأمريكية الجنوبية - لرجوع مئات الآلاف والملايين من أهل

أمريكا الجنوبية إلى أصل سورى أو لبنانى - قد أضحى أسطورة من أساطير الأولين. وذلك بسبب موقف رئيس الدورة الاستثنائية - وهو من أبناء أمريكا الجنوبية - ضد العرب، إذ سحب الكلام من بعضهم، وهدد بالاستقالة إذا قبلت الهيئة التى يرأسها اقتراحًا معينًا من اقتراحاتهم.

العبرة الثالثة : نقص الدعاية لأجل قضية فلسطين، أو نقص الدعاية لوجهة نظر الدول العربية وتوفرها بالنسبة لوجهة النظر الصهيونية فقط. ويشير عزمى إلى أن أكثر من واحد من أعضاء هذه الدورة الاستثنائية أعلنوا أنهم لا يعرفون شيئًا عن المشكلة الفلسطينية.

العبرة الرابعة : فعل الإبطاء والتردد، والانزلاق فى تفويت الفرص وتعكير الجو وتمكين الخصوم. ويدلل محمود عزمى على هذا بقرار مجلس جامعة الدول العربية بالذهاب إلى هيئة الأمم لعرض قضية فلسطين فى دورته التى انعقدت فى بلودان. وتردد المجلس فى إعلان قراره وإبطاءه فى اتخاذ إجراءات تنفيذه مما أوقعه فى شباك المفاوضة الثنائية بينه وبين بريطانيا فذهب إلى مؤتمر لندن مؤكدا أنه سيذهب إلى الأمم المتحدة إذا فشل هذا المؤتمر، لكنه قبل التأجيل إلى موعد آخر، ثم بالغ فى حسن الظن حتى انتزعت منه بريطانيا المناداة بالشكوى، فتقدمت هى إلى الدورة الاستثنائية شاكية من الملابسات لا مشكوا من تصرفاتها مما مكن للخصوم فى إنجلترا وفى

أمريكا وفى أنحاء العالم كله من فرصة للعمل ضد القضية الفلسطينية.

* * *

ومن خلال تتبعنا لموقف محمود عزمى من القضايا العربية، نستطيع أن نؤكد أن محمود عزمى كان من أوائل المصريين الذين اهتموا فى العصر الحديث بانتماء مصر العربى، وعملوا على تدعيمه وتأكيده، ذلك منذ أن تهيأت له فرصة الاتصال بزعماء البلاد العربية فى أثناء انعقاد مؤتمر لوزان عام ١٩٢٢.

فى الوقت الذى كانت مشاعر الكتاب والصحفيين وأقلامهم، تتركز فقط حول القضية المصرية دون أى مبالاة بقضايا البلاد العربية الأخرى، بل إن الفكرة العربية فى مصر وانتماء مصر العربى، كانت من الأفكار والاتجاهات التى تواجه معارضة شديدة من كثير من المثقفين المصريين بحجج مختلفة، فالبعض كان يخشى الالتزامات والقيود التى قد يفرضها انتماء مصر العربى، والبعض الآخر كان يرفض الثقافة العربية من الأساس وينادى بانتماء مصر إلى الغرب والحضارة الغربية.

إلا أن محمود عزمى على الرغم من ثقافته الغربية وانتمائه الحضارى للغرب، لم يجد تعارضًا بين ذلك وبين تضامن مصر مع باقى البلاد العربية، وتوثيق صلاتها جميعًا بعضها ببعض.

وإن كان محمود عزمى فى العشرينيات قد أغفل مصطلح (العربية) واستعاض عنه (بالشرقية) إلا أننا لانستطيع أن نعتبره أحد رواد التيار الشرقى، حيث آمن أصحابه بضرورة تضامن بلاد المشرق جميعًا، إذ أن محمود عزمى فى كتاباته عن الشرقية، قد حدد من أبعادها ووضع لها من القيود التى وقفت بها عند حد البلاد الشرقية العربية فقط.

فكانت دعوة محمود عزمى إلى تأكيد الصلات التى تربط بين مصر والعراق والشام وتقويتها، دعوة إلى انتماء مصر العربى وإلى الوحدة العربية، على الرغم من أنه قد عبر عن هذه البلاد بالبلاد الشرقية.

وكان تحديد محمود عزمى لهذه البلاد فقط دون باقى البلاد الشرقية، أساسه روابط اللغة والتاريخ والدين، وهو دليل على إيمان محمود عزمى بفكرة العروبة والقومية العربية وتأكيده على توافر عناصرها.

وقد تخلص محمود عزمى بالفعل من استخدام مصطلح (الشرقية) منذ الثلاثينيات، عندما تطور إيمانه بالعروبة، وبإمكانية قيام جبهة من شعوب العربية تضم كافة البلاد العربية دون تحديد للشرقية منها فقط. مؤكدًا على أن ما يجمع هذه البلاد من الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد، عناصر قوية يمكن أن تقوم عليها هذه الجبهة. لذلك اهتم محمود عزمى بالسفر إلى هذه البلاد للتعرف على

أحوالها ومشاكلها حتى يستطيع أن يعبر تعبيرًا صادقًا عنها، وكوّن بالفعل (كما يذكر) صداقات عديدة مع زعماء النهضات فيها، وحاول دائمًا أن يؤكد على الرغبة الجماعية للشعوب العربية فى توثيق صلاتها بعضها ببعض واتحادها.

إلا أن محمود عزمى وهو ينادى بالوحدة العربية، قد أغفل أن مثل هذه الدعوة فى تلك الظروف السياسية التى كانت تسود البلاد العربية، من تغلغل للاستعمار وبدرجات مختلفة فى أجزائها - صعبة التحقيق بل مستحيلة، لأنها حتى ولو تمت فستكون تحت سيطرة الاستعمار يسخرها لنفوذه، كما حدث بالفعل عندما تكونت جامعة الدول العربية.

. كما أغفل محمود عزمى الحركات الوطنية التى كانت تقوم فى هذه البلاد ضد القوى المحتلة لها، وربما كان ذلك بسبب رغبة محمود عزمى فى عدم التدخل فى الشئون السياسية الداخلية لهذه البلاد، أو خوفًا من أن تؤلب كتاباته عن هذه الحركات الدول الأوربية المستعمرة على مصر.

وفى الخمسينيات، وبعد أن برزت وحدة قضايا العالم الثالث الممثل فى أفريقيا وآسيا، أمام المحافل الدولية ضد الاستعمار الغربى، الذى يشل مقدراتها السياسية ويتحكم فى اقتصادياتها، بدأ محمود عزمى يخرج عن نطاق (العربية) ليدعو إلى نطاق أوسع وأشمل بأن تشكل الدول الأفريقية والآسيوية نظامًا متكاملا ثالثًا، يقف فى وجه

النظام الاستعماري الغربي والنظام الاشتراكي. ولهذا شجع محمود عزمي كل خطوة من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التقارب بين الدول الأفريقية والأسيوية، وشجع كل صوت يعلو لها ينادي باحترام قضاياها المصيرية، أما عن موقف محمود عزمي من قضية فلسطين، فنجد أنه أهمل القضية الفلسطينية والحركة الوطنية في فلسطين، خاصة في فترة العشرينيات والثلاثينيات، وهي الفترة المجيدة في نضال عرب فلسطين ضد الإنجليز واليهود على السواء والتي شهدت عددًا من الانتفاضات الشعبية.

وبهذا يتواءم موقف محمود عزمي من قضية فلسطين مع الموقف المصري العام من القضايا العربية، بالتركيز فقط على قضايا مصر الداخلية والخارجية.

ونضرب على هذا مثلا أن محمود عزمي لم يتابع في مقالاته أحداث البراق عام ١٩٢٩، وحركة الشيخ القسام* عام ١٩٣٥،

* الشيخ عز الدين القسام أحد علماء فلسطين وخطبائها، وممن درسوا على يد الإمام الشيخ محمد عبده، وكان يشغل رئيس جمعية الشبان المسلمين في حيفا، وخطيب مسجدها. رأى ما وصلت إليه حال فلسطين، وأيقن أن السلطة البريطانية جادة في إقامة الوطن الصهيوني على أنقاض الكيان العربي، فكون مع عدد من تلاميذه حركة للجهاد تولاها بالتنظيم وإعداد السلاح ورسم الخطط بشكل سري لمدة عشرين. ثم انتقل إلى الجبال، حيث بدأت حركته في اغتيال البريطانيين والصهيونيين، ووصل أمرهم إلى السلطات، ونشبت معركة بين القسام ومئات من الجند البريطانيين ومن البوليس الوطني مما أدى إلى استشهاد القسام وثلاثة من رفاقه.

وأحداث ثورة ١٩٣٦ فى القدس.

أما فى الأربعينيات وهى الفترة التى شهدت محمود عزمى مناضلا وطنيًا ضد الاحتلال الإنجليزى وضد القيادات الحزبية التقليدية فى مصر.. شهدت أيضًا دفاعه المجيد عن عروبة فلسطين، ووقوفه بجانب القضية الفلسطينية، مناشدًا العرب جميعًا أن ينهضوا لنصرة فلسطين رافضًا أساليبهم السلبية فى معالجة القضية الفلسطينية، منددًا بأى قرارات من شأنها أن تنتقص من حق عرب فلسطين، مبينًا المؤامرات الدولية التى تدبر حولها، مناديا بالكفاح المسلح ضد الاستعمار والصهيونية فى فلسطين.

محمود عزمي والأمم المتحدة

اتصل محمود عزمي بالمحافل الدولية، فى أثناء عمله بالحكومة المصرية مديرًا للتشريع فى مصلحة الضرائب، حيث مثل مصر فى لجنة الضرائب الدولية التابعة لعصبة الأمم فى يونية ١٩٣٩.

وبعد استقالته من الحكومة، انتخب عضوًا بلجنة الضرائب والتى استمرت بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، انغمس محمود عزمي فى البيئات الدولية، من خلال متابعته الصحفية لاجتماعات مؤتمرات الصلح والاقتصاد ونزع السلاح، ودورات عصبة الأمم.

وعندما تأسست هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، عكف محمود عزمي على ملاحقة أوجه نشاطها المختلفة من خلال متابعته لأعمال مجالسها ولجانها.

لهذا لم يكن محمود عزمي غريبًا عن المجتمع الدولى، عندما اختارته وزارة الخارجية ليمثل مصر بصفته الشخصية فى لجنة حرية الأنباء الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٤٩.

وتقدم محمود عزمي عن طريق هذه اللجنة بمشروع عهد الشرف

الدولى للصحفيين عام ١٩٥٠، كما شارك فى وضع اتفاقية تصحيح الأنباء، واقتراح المعاونات الفنية لمنشآت الاعلام القومية، واقترح تعميم نشر قرارات الأمم المتحدة فى بلاد دولها الأعضاء.

وكانت مواقف محمود عزمى البارزة فى الدفاع عن حرية الصحافة، والمساهمة فى وضع تقاليد دولية تحكم تصرفاتها، سببًا فى اختياره رئيسًا للجنة حرية الأنباء فى مارس ١٩٥٢.

وفى أثناء دور انعقاد الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٥٠ يختار محمود عزمى ضمن الوفد المصرى الذى رأسه محمد صلاح الدين وزير الخارجية، واختير محمود عزمى من بين أعضاء الوفد ليمثل مصر فى لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية وهى إحدى اللجان الفرعية للجمعية العامة.

وفى عام ١٩٥١ يختار محمود عزمى لتمثيل مصر فى لجنة حقوق الإنسان، وهى اللجنة التى أنشئت بهدف أن تقدم للمجلس الاقتصادى والاجتماعى «اقتراحات وتوصيات وتقارير خاصة بإعلان دولى لحقوق الإنسان وباتفاقات دولية عن الحريات الوطنية، وحالة المرأة، وحرية الإعلام، وحماية الأقليات، والاحتياط لعدم وقوع تمييز بسبب الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين. وتشعبت إلى ثلاث لجان فرعية تتناول أمور (أحوال المرأة)، و (حرية الإعلام والصحافة)، و(الأقليات ومنع التمييز العنصرى) ويبرز نشاط محمود عزمى فى لجنة حقوق الإنسان فينتخب رئيسًا للجنة فى مارس ١٩٥٣ ويعاد انتخابه

مرة أخرى فى مارس ١٩٥٤.

وفى يوليو ١٩٥١ ينتدب محمود عزمى لتمثيل مصر فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بوصفه مراقبًا.

وفى أكتوبر من العام نفسه، يختار عزمى ضمن أعضاء وفد مصر المناوبين لهيئة الأمم فى أثناء انعقاد الجمعية العامة فى باريس، ويصبح محمود عزمى المتحدث الرسمى للوفد المصرى فى أثناء هذه الدورة.

وفى سبتمبر من العام التالى يختار ضمن أعضاء وفد مصر الأصليين فى أثناء انعقاد الجمعية العامة.

وفى يوليو ١٩٥٣ يشترك محمود عزمى فى وفد مصر لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى أثناء انعقاده بباريس.

وفى مايو ١٩٥٤ يصدر مرسوم بتعيينه رئيسًا لوفد مصر الدائم فى الأمم المتحدة واستمر محمود عزمى يدافع عن قضايا مصر والعالم أمام مجلس الأمن إلى أن توفى فى ٣ نوفمبر ١٩٥٤ إثر نوبة قلبيه فاجأته وهو يرد على مزاعم إسرائيل فى مجلس الأمن بشأن حادث السفينة (بات جاليم)، التى احتجزتها السلطات المصرية. وكان لوفاة محمود عزمى الأثر البالغ فى المنظمة الدولية، فنكست الأعلام على مبنى الأمم المتحدة، وأوقفت جميع اللجان أعمالها دقيقة واحدة حدادًا، وأعلنت الوفود العربية الحداد، وألغت جميع حفلاتها لمدة أسبوعين. كما خصصت الجمعية العامة جلسة لرثاء محمود عزمى اُستمعت فيها إلى كلمات ٣٣ مندوبًا تشيد بجهوده فى الأمم المتحدة.

أهم القضايا التى دافع عنها محمود عزمى فى الأمم المتحدة :

١ - حرية الإعلام والصحافة.

٢ - حقوق الإنسان.

٣ - حقوق المرأة.

٤ - قضايا مصر السياسية والاقتصادية.

حرية الإعلام :

تعرضنا فى الفصل الخاص بموقف محمود عزمى من القضايا الصحفية إلى دوره فى تدعيم حرية الصحافة من خلال الأمم المتحدة.

وسنكتفى هنا بأن نؤكد أن موضوع حرية الإعلام والصحافة كان من أهم الموضوعات التى ركز عليها محمود عزمى فى جميع المجالس واللجان التى اشترك فيها، التابعة للأمم المتحدة سواء فى لجنة حرية الأنباء، أو فى اللجنة الاجتماعية، أو فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، أو فى الجمعية العامة.

حتى أصبح محمود عزمى - كما سبق أن ذكرنا - يعرف بأنه المدافع الأول عن حرية الصحافة فى الأمم المتحدة.

حقوق الإنسان :

صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨

الذى أعدته لجنة حقوق الإنسان، وهى إحدى اللجان الفرعية للأمم المتحدة التى أنشئت عام ١٩٤٦، ووكلت إليها الهيئة ثلاث مهام: الأولى، إخراج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والثانية، صياغة نصوص المواثيق، والثالثة، تحديد إجراءات تنفيذ المواثيق واحترام أحكامها.

حقوق الإنسان فى اللجنة الاجتماعية:

بدأ جهاد محمود عزمى فى مجال حقوق الإنسان منذ أن مثل مصر عام ١٩٥٠ فى اللجنة الاجتماعية والثقافية التابعة للجمعية العامة. فوقف ضد المناورات التى تقوم بها الدول الاستعمارية لإضافة فقرة جديدة إلى ميثاق حقوق الإنسان، تجعلها غير ملزمة بتطبيق أحكام الميثاق فى المستعمرات وفى البلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتى.

واعتبر محمود عزمى أن إضافة هذه الفقرة يعد معارضة لحقوق الإنسان التى وضعت للإنسان بصفة عامة دون تفرقة فى اللون أو الدين أو الجنس، أو فى درجة التمدن التى وصل إليها.

وذكر محمود عزمى أن الدول التى تسعى لعدم تطبيق حقوق الإنسان فى هذه المناطق، إنما هى تهدف إلى التمييز بين شعوبها وبين الشعوب التى تحكمها، وتعيد إلى الأذهان نظرية هتلر عن الأجناس.

وأكد محمود عزمى أن مصر بوصفها عضوًا فى اللجنة الاجتماعية، ستقف إلى النهاية فى وجه مناورات الدول الاستعمارية، وأنها ستصر

على إضافة فقرة جديدة تنص على وجوب تطبيق الدول الاستعمارية لميثاق حقوق الإنسان فى المستعمرات، وفى البلاد التى لا تتمتع بالحكم الذاتى.

وطالب محمود عزمى اللجنة الاجتماعية بأن تنتهى من وضع فقرة جديدة فى الميثاق تتضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

ينتخب محمود عزمى عضوًا فى لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٥١، ويشارك فى صياغة مشروع ميثاقين، أحدهما خاص بالحقوق السياسية، وثانيهما خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويطرح هذين الميثاقين للمناقشة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وعلى الرغم من أن محمود عزمى قد مثل مصر فى دورة المجلس بصفته مراقبًا، (أى ليس له حق التصويت)، فإنه استطاع أن يدافع عن حقوق الإنسان ويؤكد أحقية جميع الشعوب فى التمتع بها، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين.

وتعرض توصيات لجنة (حقوق الإنسان) الخاصة بوسائل الاحترام الدولى لهذه الحقوق أمام الجمعية العامة عام ١٩٥٢، وتثار مسألة حق الشعوب والأمم فى تقرير مصيرها. ويؤكد محمود عزمى أن هذا الحق من الحقوق الأساسية، ويطالب بأن يكون تطبيقه مستندًا إلى استفتاء

حر يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة.

وتتكتل الدول الاستعمارية ومن يدور فى فلكها فى الجمعية العامة، رافضة تطبيق أحكام الميثاقين فى المستعمرات وغيرها من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وينجح محمود عزمى فى تكتيل ممثلى الدول الأفريقية والاسيوية ودول أمريكا اللاتينية، ضد الدول الاستعمارية، مؤكدًا أحقية شعوب المستعمرات فى التمتع بالحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالشعوب المتمدينة.

وينتهى الأمر بفوز كتلة الشعوب الأفرو أسيوية وتصدر الجمعية العامة قرارًا يقضى بأن تقرير المصير حق من حقوق الإنسان بأغلبية ٣٤٥ صوتًا ضد ١٣ صوتًا.

وفى أبريل ١٩٥٣ ينتخب محمود عزمى رئيسًا للجنة حقوق الإنسان بالإجماع، ويؤكد أعضاء اللجنة أن انتخاب عزمى رئيسًا كان نتيجة للمواقف البارزة التى وقفها فى الأمم المتحدة، وخاصة فى الدفاع عن حقوق الإنسان وحريات الشعوب.

وتبدأ لجنة حقوق الإنسان فور رئاسة عزمى لها فى إنجاز ميثاق الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليكونا عهدين دوليين ترتبط بهما الدول فى تنفيذ الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لرعاياها.

وقد انتهت اللجنة فى أثناء رئاسة عزمى من إعداد مشروع اتفاقين عن حقوق الإنسان والتدابير اللازمة لتنفيذهما كما وافقت على

التوصيات الخاصة بحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها.

كما تقدم محمود عزمى إلى اللجنة بمشروع اتفاقية عن حق المواطن فى شكوى حكومته إلى الأمم المتحدة فيما يصيبه من مظالم وانتهاكات لحقوق الإنسان.

فقد رأى أن من واجب الأمم المتحدة أن تتلق شكاوى المواطنين فى شتى الدول، على شرط أن تكون الشكوى مقدمة عن طريق النقابات أو الجمعيات المعترف بها دستوريًا وقانونيًا فى الدولة التى تصدر منها الشكوى، على أن تثبت هذه الهيئات أنها استنفذت كل الوسائل المشروعة، لتدفع ما وقع على هذا المواطن من ظلم وانتهاك لحق من حقوق الإنسان، وعندئذ يكون من واجب الأمم المتحدة أن تتلق الشكوى، وأن تقوم بالتحقيق فيها، وأن يكون التحقيق بواسطة هيئة تؤلفها الأمم المتحدة من أفراد تتوافر فيهم النزاهة والخبرة. فإذا انتهت إلى التأكد من صحة الشكوى وسلامتها، فإن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور الوسيط، وأن تقدم (مساعيها الحميدة) لدى الحكومات لكى تصحح الخطأ أو ترفع الظلم وفق ما تقضى به حقوق الإنسان.

وهذه الفكرة التى وضعها محمود عزمى قد أثمرت اتفاقية دولية أقرتها الجمعية العامة فى سنة ١٩٦٦ وهى المعروفة باسم (بروتوكول اختيارى ملحق بالميثاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

منع الاضطهاد العنصرى وحماية الأقليات :

تولى محمود عزمى رئاسة المندوبين المصريين بلجنة الشئون الاجتماعية فى أكتوبر ١٩٥٣، التى انعقدت لمناقشة مشروع تقدمت به الهند ولبنان وليبيريا وأكوادور وهايتى والفلبين، بشأن تقديم مساعدات فنية لمنع الاضطهاد العنصرى وحماية الأقليات. ويؤيد محمود عزمى هذا المشروع ويعتبره متفقًا مع أغراض ميثاق حقوق الإنسان والخاصة بالمساواة.

وهكذا يتضح نضال محمود عزمى من أجل تحقيق المساواة بين جميع البشر، دون النظر إلى الجنس أو اللغة أو الدين.

وقد كرمت الأمم المتحدة محمود عزمى لمواقفه البارزة من حقوق الإنسان، فوضعت صورته فى مكان ظاهر من قسم (حقوق الإنسان) فى المعرض الدائم للأمم المتحدة الذى افتتح فى سبتمبر ١٩٥٣، والعربى الثانى الذى وضعت صورته فى هذا المعرض هو الدكتور شارل مالك ممثل لبنان فى الأمم المتحدة.

حقوق المرأة :

آمن محمود عزمى بمساواة المرأة بالرجل، وطالب لها بكافة الحقوق التى للرجل سواء كانت حقوقًا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ذلك على الرغم من الموقف الذى اضطر أن يقفه إزاء

مسألة الحقوق السياسية للمرأة بصفته ممثلا لمصر فى الأمم المتحدة.

فى بادئ الأمر امتنعت مصر عن إبداء الرأى عندما أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مايو ١٩٥٢ مشروع اتفاقية دولية خاصة بحقوق المرأة السياسية وضعتها (لجنة المرأة) التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى. فكانت مصر من ضمن الدول الست الممتنعة عن التصويت.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصًا تقضى بمساواة المرأة بالرجل فى حق الانتخاب للهيئات النيابية وفى تولى الوظائف العامة وفى الترشيح لعضوية تلك الهيئات النيابية، كما تقضى بتطبيق تلك الأحكام على جميع البلاد، سواء منها المستقلة أو غير المستقلة، مستعمرات أو أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى، أو خاضعة للوصاية.

ويعلل محمود عزمى موقف مصر من هذه الاتفاقية بتعدد التيارات وتضاربها فى مصر بالنسبة لحقوق المرأة السياسية. فتيارات ينادى بعضها بضرورة منح المرأة حق الانتخاب وسائر الحقوق السياسية وينادى بعضها الآخر بمقاومة الحركة الداعية إلى هذه الحقوق وينادى بعضها الثالث بضرورة النزول عند رأى علماء الإسلام، ولهذا لم يكن أمام مندوب مصر إزاء ذلك الاضطراب فى وجهات النظر، إلا أن يطلب تأجيل النظر فى مشروع الاتفاقية إلى أن تنتهى لجنة حقوق الإنسان من صياغة ميثاق حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دافعًا بأن ميثاق حقوق الإنسان السياسية إنما يشمل

حقوق (الإنسان) بنوعية فلا محل للانفراد فى اتفاقية بخصوص المرأة، وهى أحد هذين النوعين. وكان محمود عزمى يؤيد فى قرارة نفسه الاعتراف بحقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنه كان هنا يمثل حكومة مصر قبل أن تمنح الثورة المصرية المرأة حقوقها السياسية.

حقوق المرأة فى الجمعية العامة :

وتبدأ دورة الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٥٢ ويتضمن جدول أعمالها بندًا خاصًا بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن مشروع الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة السياسية، وتحول الجمعية العامة هذا البند إلى اللجنة الاجتماعية والثقافية التى كان يمثل مصر فيها محمود عزمى.

وحاول محمود عزمى أن يحصل على بعض التصريحات المصرية المؤيدة لمشروع الاتفاقية، إلا أن هذه التصريحات المؤيدة قد واجهتها معارضة قوية فآثر أن يكون الموقف من الجمعية العامة هو الموقف السابق ذاته من المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وهو الدفع الفرعى بتأجيل النظر حتى تنتهى اللجنة من صياغة ميثاق حقوق الإنسان.

ومرة أخرى ينتصر المجتمع الدولى لحقوق المرأة السياسية فتوافق الجمعية العامة على مشروع الاتفاقية بأغلبية ٤٩ صوتًا وامتناع ١١ دون معارضة أى صوت عليه، وكانت مصر بين الدول الممتنعة عن التصويت.

واعتبر محمود عزمى أن هذا الموقف الذى وقفته مصر من المشروع فى اللجنة الاجتماعية نشازًا غير مألوف، حيث اعتادت اللجنة ألا يقف ممثلو مصر فيها غير مواقف الإدلاء بالآراء الصريحة ومواقف القيادة إلى حيث الاتجاهات الواضحة.

ويتغير الموقف المصرى من الاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة فى المنظمة الدولية بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إذ بدأ رجالها فى التأكيد على أن المرأة فى هذه المرحلة الجديدة من تاريخ البلاد، سوف تساهم بنصيب وافر فى مشروعات البلاد وتؤدى واجبها الوطنى فى خدمة بلادها جنبًا إلى جنب مع الرجل.

كما أعلن اللواء محمد نجيب فى الاحتفال بذكرى تأسيس الاتحاد النسائى أن المرأة نصف المجتمع، ولها أهمية عظمى، وعليها أن تشترك فى العمل على تقدم البلاد.

واستمرت الأصوات المؤيدة لإعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقد تبلورت هذه الأصوات فى قرار لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة - التى كان محمود عزمى أحد أعضائها - وهى إحدى اللجان المتفرعة عن لجنة وضع الدستور عام ١٩٥٣، حيث أكدت هذه اللجنة على أن يتضمن الدستور مادة تنص على المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق السياسية، على أن يترك للمشرع تنفيذ هذا النص على مرحلة واحدة أو أكثر حسبما يقضى به الصالح العام وظروف البلاد وأحوالها، ووضعت اللجنة النص المطلوب للمادة وهو : «للمرأة

جميع الحقوق السياسية التى للرجل، وينظم القانون ممارسة المرأة لهذه الحقوق».

وأكد محمود عزمى فى حديث له مع جريدة (نيويورك تايمز)، على أن المرأة المصرية ستقف على قدم المساواة تمامًا مع الرجل فى كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى الدستور الجديد، وتوقع أن ينهى صدور الدستور النضال الطويل القوى الذى اضطلعت به المنظمات النسائية فى سبيل تحرير المرأة المصرية.

وهكذا بدأ محمود عزمى فى الاشتراك الفعلى لتأكيد حقوق المرأة ومساواتها بالرجل من خلال المنظمة الدولية.

حقوق المرأة فى اللجنة الاجتماعية:

يرأس محمود عزمى المندوبين المصريين فى لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية فى سبتمبر ١٩٥٣، وقد اشتمل جدول أعمالها على تسع مواد، من بينها ثلاثة خاصة بشئون المرأة وتنحصر فى: المعونة الفنية لصيانة حقوق المرأة، ودعوة الدول غير المشتركة فى عضوية هيئة الأمم المتحدة للانضمام إلى ميثاق الحقوق السياسية للمرأة، وفى المناداة بالنهوض بحقوق المرأة السياسية فى البلاد التى تتمتع فيها المرأة بكامل هذه الحقوق.

ويصبح للوفد المصرى فى اللجنة مطلق الحرية فى مناقشة هذه الموضوعات التى تخص المرأة.

وبالفعل تؤيد مصر على لسان محمود عزمى مشروع قرار يقضى على الدول بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، ولاسيما التدابير التربوية الكفيلة بالنهوض بالحقوق السياسية للمرأة فى جميع البلاد التى لا تتمتع فيها المرأة بالحقوق السياسية.

دفاع عن مركز المرأة فى مصر:

وأشار محمود عزمى رئيس وفد مصر فى اللجنة إلى مذكرة قدمها داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة تضمنت أسماء البلاد التى لا تتمتع فيها المرأة بالحقوق السياسية ومن بينها مصر.

وأشار محمود عزمى أنه لا يليق ذكر اسم مصر بين هذه البلاد، وذلك لأنها فى خلال الخمسين سنة الأخيرة فتحت أبواب الوظائف العامة للمصريات، وإن كن لا يتولين المناصب الوزارية فإنهن يشغلن مناصب إدارية كبيرة، فمنهن الأستاذات فى الجامعة، ومنهن مراقبات الأفلام.

محمود عزمى.. وقضايا مصر فى الأمم المتحدة:

ساهم محمود عزمى فى عرض كثير من القضايا والمشكلات التى تهم مصر، أمام المنظمة الدولية فى الجمعية العامة، وفى المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفى مجلس الأمن.

قضايا مصر فى الجمعية العامة :

بدأ محمود عزمى الاشتراك فى وفد مصر فى الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٠.

واشترك مع محمود فوزى ومحمود أبو الفتح الممثلين عن مصر مع ممثلين عن سوريا والسعودية ولبنان. والعراق، فى تأليف لجنة تكون مهمتها الاتصال ببقية الوفود وبذل نشاط فى أروقة المجلس لصالح القضايا التى تهم العالم العربى. وكلف مندوبو مصر فى هذه اللجنة بالاتصال بمندوبى أثيوبيا وأفغانستان وباكستان لتقريبهم من وجهة النظر العربية.

وبعد انتهاء دورة الجمعية العامة، قرر وزير الخارجية تأليف لجنة من عدد من أعضاء الوفد من بينهم محمود عزمى لتنسيق الوسائل الخاصة بوضع تقارير عن نصيب مصر فى أعمال اللجان المختلفة للهيئة الدولية ثم إدماجها فى تقرير عام.

وقررت هذه اللجنة إعداد سلسلة من المحاضرات عن قضايا مصر فى هيئة الأمم المتحدة فى النواحى : السياسية، والقانونية، والاقتصادية، على أن تلقى هذه المحاضرات فى النوادى العامة، وتعقبها مناقشات تشترك فى إذاعتها إدارة العلاقات الخارجية بالإذاعة اللاسلكية.

وقام محمود عزمى بالفعل بإلقاء محاضرتين تعطى ملامح عن دور

مصر فى الأمم المتحدة، إحداهما فى النادى الثقافى، والأخرى فى نقابة الصحفيين.

دورة الجمعية العامة عام ١٩٥١ :

شغل محمود عزمى فى هذه الدورة وظيفة المتحدث الرسمى للوفد المصرى، ونجح عن طريق المؤتمرات الصحفية التى عقدها فى عرض وجهات النظر المصرية من المسائل التى تعرض أمام الجمعية العامة والخاصة بالقضية المصرية - البريطانية.

إلغاء معاهدة ١٩٣٦ :

فعقد محمود عزمى مؤتمرًا صحفيًا أوضح فيه موقف مصر من إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وبين رفض مصر لوساطة نورى السعيد لحل الخلاف بين مصر وبريطانيا، مؤكدًا أن مصر مستعدة لجميع الاحتمالات والتطورات فى كفاحها ضد بريطانيا، وأنها لن تتراجع أو تتحول عن قرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ولن تغير موقفها الرافض للمشروع الرباعى للدفاع عن الشرق الأوسط.

واختتم محمود عزمى حديثه بتوضيح أن موقف مصر فى نزاعها مع بريطانيا قد تحدد نهائيًا، وصدر به تشريع أقره البرلمان المصرى، فأى تغيير يتطلب إصدار تشريع برلمانى آخر. كما أوضح أن مصر قدمت اقتراحًا صريحًا محددًا لتسوية مشكلة السودان أمام الجمعية العامة وذلك هو كل ما تستطيع أن تفعله.

ويعقد محمود عزمي عدة مؤتمرات صحفية للرد على ما ذكره أنطوني إيدن بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦، فيفند مزاعم إيدن من أن هناك حسن علاقات بين القوات البريطانية والقوات المصرية، مؤكدًا أن مصر لم تستخدم جيشها في حوادث القناة، لأن الحكومة المصرية رأت أن قوات البوليس كافية لحفظ الأمن، وأن المحافظة على الأمن من اختصاص البوليس أولا، وليس للجيش أن يتدخل في ذلك إلا في الأحوال غير العادية، وأشار إلى أن الحكومة المصرية هي التي أصدرت أوامرها إلى الجيش بعدم التدخل.

ويؤكد محمود عزمي أن الجيش المصري في مقدمة الحاقدين على بريطانيا، لأنها عملت على حرمانه من الأسلحة ولأن الجيش المصري لن ينسى أبدًا تصرفات الإنجليز في السودان بعد مقتل السردار عام ١٩٢٤.

وفي مؤتمر صحفي آخر، أكد محمود عزمي، أن مصر ستبقى متمسكة بمبدأ الجلاء، ونفى أنها ستعاود المفاوضات على أساس مبدأ الجلاء على مراحل متتالية.

دورة الجمعية العامة عام ١٩٥٢:

يشترك محمود عزمي في هذه الدورة، بوصفه أحد أعضاء وفد مصر الأصليين، وتناقش الجمعية العامة في هذه الدورة، البند الخاص بتدابير الأمن الجماعي التي صدر قرار بها من الجمعية العامة عام

١٩٥١ مستندًا إلى اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية، شاركتها فى تقديمه ٢٠ دولة أخرى.

ويلق رئيس وفد مصر بهذه المناسبة بيانًا، يعلن فيه ضرورة توزيع الأعباء المترتبة على تدابير الأمن بطريقة عادلة بين الدول المشتركة فى اتخاذها، كما اشترط فى نهاية بيانه ألا يترتب على هذه التدابير احتلال عسكرى لأراضى إحدى الدول المشتركة فيها سواء كان احتلالا جزئيًا أم كليًا، كما حتم مساعدة الدول الضعيفة اقتصاديًا وعسكريًا إذا أريد لها القدرة على دفع العدوان.

ويرى محمود عزمى، أن هذه الاتجاهات التى جاءت فى البيان، إنما تستند إلى اعتبارات العدل والاستقلال والواقعية، التى ينبغى أن تسود المناقشات التى تجرى فى المنطقة الدولية. ويقرر أن هذه الاتجاهات تتفق وميثاق الأمم المتحدة، الذى يقوم من ناحية على مبدأ التفاوت فى القدرة والإمكان بين الدول الكبيرة والصغيرة والدول المتوسطة، ومن ناحية ثانية يقوم على مبدأ التساوى فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة جميعًا، كما يقوم من ناحية ثالثة على فكرة تقديم المعاونات إلى الدول المتخلفة.

ويشير محمود عزمى إلى أن مناداة المندوب المصرى بعدالة توزيع الأعباء المترتبة على تدابير الأمن، إنما تتماشى مع قاعدة التفاوت فى القدرة والإمكان، واشتراطه ألا يترتب على تلك التدابير احتلال عسكرى، إنما يتصل بمبدأ المساواة المطلقة بين الأعضاء فى السيادة

ومناداته بحتمية مساعدة الدول الضعيفة اقتصاديًا وعسكريًا، إنما هو الطريق الوحيد لجدية تنفيذ نظام لتدابير الأمن الجماعي.

محمود عزمي.. في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقضايا مصر الاقتصادية والاجتماعية :

اتصل محمود عزمي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق عضويته للجنة حرية الأنباء ولجنة حقوق الإنسان التابعتين للمجلس.

وقد مثل مصر في المجلس بوصفه مراقبًا في أثناء دور انعقاده في يوليو عام ١٩٥١، حيث ناقش المجلس المركز الاقتصادي العالمي وبصفة خاصة ما يتعلق بالحالة الاقتصادية في الشرق الأوسط وأفريقيا، كما ناقش المجلس برنامج الأمم المتحدة للمعونة الفنية وهو البرنامج الذي اشتركت مصر في تمويله والاستفادة منه، وكذلك موضوع المساعدة الفنية والمالية التي يمكن تقديمها إلى ليبيا.

وعلى الرغم من أن محمود عزمي لم يكن له حق التصويت لعدم اشتراك مصر في عضوية المجلس في ذلك الوقت، فإنه استطاع الاشتراك في المناقشات وإبراز وجهة النظر المصرية.

ويناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروعًا بإنشاء لجنة اقتصادية تابعة للأمم المتحدة، مهمتها العمل على تحسين الأحوال في الشرق الأوسط، إلا أن هذا المشروع وجد معارضة من العرب لانضمام إسرائيل إلى اللجنة.

وأكد محمود عزمى أن مصر والبلاد العربية تعارض إنشاء أية لجنة فى الوقت الحاضر، بسبب الأوضاع فى الشرق الأوسط. ويشترك محمود عزمى فى عام ١٩٥٣ فى وفد مصر فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ويشرح محمود عزمى موقف بلاده من للموضوعات المطروحة للبحث فى المجلس.

مشروعات إنعاش البلدان المتخلفة :

أكد محمود عزمى أن مصر تحتاج فقط إلى الخبراء الفنيين. وأنها تعارض إرغام الدول المتخلفة اقتصاديًا على قبول رءوس الأموال الأجنبية خشية أن يصحب الاستثمار المالى الأجنبى تدخل سياسى أجنبى فى الشئون السياسية الداخلية لتلك البلدان.

وطالب محمود عزمى فى حالة إرسال خبراء إلى مصر بضرورة إرسال أسمائهم أولا إلى الحكومة المصرية، حتى تتأكد من أنهم لا يقلون خبرة عن الخبراء المصريين.

الإصلاح الاجتماعى :

ذكر محمود عزمى أن مصر تهتم اهتمامًا بالغًا ببرامج النشاط العملى فى مجال الإصلاح الاجتماعى، وأكد على أن هذه البرامج سوف تحقق فائدة عظمى لمصر، خاصة بعد الجهود التى تبذل فى سبيل الإصلاح الاجتماعى من قادة الثورة.

الاهتمام بالصحة العامة :

وأشار محمود عزمى إلى أن مصر تحصل على عون كبير من صندوق الطوارئ الدولية لإغاثة اللاجئين، وترغب فى أن يستمر هذا العون فى الوصول إليها، وأكد أن مصر تريد أن يبنى المزيد من المراكز الصحية للأطفال، والمزيد من معامل الأمصال لمقاومة الأوبئة وتريد إنشاء معمل لإنتاج مادة الـ (د. د. ت).

منع التفرقة وحماية الأقليات :

وأكد محمود عزمى على أنه لا يوجد فى مصر أقليات، ولا توجد أية تفرقة بين الطبقات، وأشار إلى أن مصر تهتم بصورة جدية بمنع التفرقة وحماية الأقليات، وذلك بسبب الموقف فى البلاد الأخرى لاسيما الأفريقية.

حقوق الإنسان :

وذكر محمود عزمى أن اللجنة التى تقوم بوضع الدستور المصرى الجديد فى القاهرة، تدرس مشروعات القوانين والاتفاقات التى توصلت إليها لجنة حقوق الإنسان حتى لا ينص الدستور على جميع الحقوق السياسية والمدنية فقط، بل وعلى جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضمن الإطار العام لحقوق الإنسان.

مركز المرأة :

وأكد محمود عزمى على أن الحركات الجديدة التى تلت ثورة التحرير، تدل على أن مصر لا تريد أن تظل متخلفة فى ميدان حقوق المرأة ومساواتها بالرجل. وذكر أنه امتنع عن التصويت حول موضوع مساواة الزوجة والزوج فى الحقوق والواجبات العائلية، وذلك فى أثناء الاقتراع عليه فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، خشية أن تحرم الزوجات من الامتيازات العائلية التى منحتها لها الشريعة الإسلامية بجعل الواجبات كلها تقع على الرجل.

مشروع غوث اللاجئين :

وبين محمود عزمى أن مصر لا تستطيع أن تساهم فى تمويل مشروع غوث اللاجئين بسبب مسئولياتها الخاصة إزاء لاجئى فلسطين مؤكدًا على أن رئيس لجنة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، قد حصل على كل التسهيلات لإنشاء مكتب فى القاهرة لتوطين اللاجئين الذين تشرف عليهم اللجنة الدولية، وأشار إلى أن مصر مستعدة لأن تمنح هؤلاء اللاجئين جوازات مرور لكى تعاونهم فى الوصول إلى البلدان التى يريدون استيطانها.

محمود عزمي.. وقضايا مصر في مجلس الأمن:

وتولى محمود عزمي رئاسة وفد مصر الدائم في الأمم المتحدة منذ منتصف فبراير ١٩٥٤، بدلا من الرئيس السابق جلال الدين عبد الرازق الذي انتقل للعمل في وزارة الخارجية، على الرغم من أن مرسوم تعيين محمود عزمي بصفة رسمية لم يصدر إلا في مايو ١٩٥٤.

الملاحة في قناة السويس:

بدأ جهاد محمود عزمي في مجلس الأمن، بالدفاع عن مصر في الشكوى التي قدمتها إسرائيل ضدها، بشأن قيود الملاحة المصرية المفروضة على السفن المتجهة إلى إسرائيل عن طريق قناة السويس.

ففي مؤتمر صحفي عقده لتوضيح الموقف المصري من الشكوى، أكد أن مصر لا تعد نفسها في حالة صلح مع إسرائيل، واتهم إسرائيل بأنها تعمل يوميًا على دعم قواتها المسلحة من أجل أن تتوسع خارج حدودها، وبين محمود عزمي أن الهدنة مع إسرائيل لا تعني الصلح، ولا تمنع مصر من اتخاذ تدابير تفتيش السفن المتجهة إلى إسرائيل عن طريق قناة السويس.

وأشار محمود عزمي إلى أن اتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ التي تقضي بحرية الملاحة في قناة السويس زمن السلم وزمن

الحرب، لا تمنع الإجراءات التى تتخذها مصر مع السفن المتجهة إلى إسرائيل، حيث أن الاتفاقية تنص فى المادتين ٩، ١٠ على أن جميع مواد الاتفاقية يمكن إغفالها إذا كانت سلامة مصر فى خطر.

وحذر محمود عزمى الدول الغربية الكبرى من أنها إذا صوتت مع إسرائيل ضد مصر، فإن مصر ستدعو الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لأن تعقد مؤتمرًا فى القاهرة للنظر فى الحالة، وذلك طبقًا لنصوص الاتفاقية ذاتها دون اشتراك أمريكا لأنها ليست من الدول الموقعة.

وتنشر صحيفة (الأهرام) صدى هذا المؤتمر فى الدوائر السياسية والصحفية الأمريكية، فتذكر أن (نيويورك-تايمز)، نشرت حديث محمود عزمى تحت عنوان بارز جاء فيه: «مصر تمنع الأمم المتحدة من اتخاذ قرار بشأن مشكلة الملاحة فى قناة السويس - مصر تهدد بعقد مؤتمر لا تشترك فيه أمريكا». كما ذكر (نيويورك هيرالد تريبون) أن مصر أبلغت الأمم المتحدة، أن من حقها تفتيش السفن المارة بقناة السويس والمتجهة إلى إسرائيل.

وحاول محمود عزمى أن يكسب أعضاء مجلس الأمن مع وجهة النظر المصرية، فقام بإجراء مشاورات مع أعضاء المجلس تناول فيها شكوى إسرائيل من مصر، وبين أحقية مصر فى تفتيش السفن المارة بقناة السويس.

وينجح محمود عزمى فى ضم الصوت السوفيتى فى مجلس الأمن لصالح مصر، وبالفعل يعترض الاتحاد السوفيتى على مشروع القرار النيوزلندى الخاص بشكوى إسرائيل مستخدمًا حق الفيتو ضده.

وتلاحظ الدوائر العربية فى الأمم المتحدة، أن المندوب السوفيتى فيشنسكى قد استخدم حجة محمود عزمى عندما قال إنه ليس من اختصاص مجلس الأمن أن ينظر فى مسألة حرية الملاحة بقناة السويس، لأن هذه المسألة من اختصاص الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية.

وفى سبتمبر ١٩٥٤ يرأس محمود عزمى وفد مصر فى دور انعقاد الجمعية العامة. ويتحدث عن المسائل التى تهم مصر فى هذه الدورة، فيذكر قضية تونس ومراكش بالإضافة إلى قضية فلسطين، وموضوع اللاجئين، هذا على المستوى العربى، أما على المستوى العالمى فيذكر قضية النزاع بين اليونان وإنجلترا حول قبرص، والنزاع بين أندونيسيا وهولندا حول غينيا الجديدة، وشكوى بورما بسبب وجود احتلال أجنبى بها.

كما تحدث عن المسائل الاقتصادية التى تهم مصر فى هذه الدورة فأشار إلى تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى الخاص بالمعونة الفنية، ومشروع إنشاء شركة عالمية لتمويل المشروعات فى الدول التى لم يتم نموها بعد.

السفينة (بات جاليم):

قامت إحدى المراكب التجارية الإسرائيلية وتدعى (بات جاليم)، بالاعتداء على نقطة حراسة مصرية فى ساحل البحر الأحمر جنوب السويس، وأطلقت النيران، مما أدى إلى إصابة اثنين من الصيادين المصريين. وعلى الفور أمرت السلطات المصرية بحجز السفينة الإسرائيلية وإبلاغ وفد مصر بالأمم المتحدة، لإثبات الاعتداء على مياه مصر الإقليمية، وتقديم احتجاج إلى مجلس الأمن.

وبالفعل قام محمود عزمى بوصفه رئيسًا لوفد مصر فى الأمم المتحدة بتقديم مذكرتى احتجاج عن الحادث إلى مجلس الأمن، فى الوقت الذى قدمت فيه إسرائيل شكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن بسبب احتجاز السفينة. وينجح محمود عزمى فى إقناع مجلس الأمن بتأجيل بحث شكوى إسرائيل حتى تنتهى لجنة الهدنة المشتركة من التحقيق فى الشكوى.

وأكد محمود عزمى أنه إذا لم يثبت شىء ضد ملاحى تلك السفينة، فإن المحكمة ستبرئهم وتحكم على الحكومة المصرية بدفع تعويض لهم، حيث إن القانون المصرى يكفل هذه العدالة وهذا الحق.

وتقدم إسرائيل شكوى اخرى، تسزعم فيها أن مصر تصطنع العراقيل أمام اللجنة، ويدافع محمود عزمى عن موقف مصر مشيرًا إلى

كذب هذا الادعاء، حيث إن تقرير رئيس لجنة الهدنة، لا يتضمن أية إشارة إلى اصطناع مصر العراقيل أمام لجنة الهدنة، كما أنه لا ينسب إلى مصر أى شىء يدل على أنها منعت اللجنة من النظر فى شكوى إسرائيل، ثم يذكر أن مصر بعثت بتعليماتها إلى مندوبها فى اللجنة بشأن مسألة الإجراءات، وغرضها من ذلك أن تتمكن اللجنة من البحث فى المسألة فى أسرع وقت حتى يمكنها أن تقدم تقريرها فى أقرب فرصة.

ويتوقف محمود عزمى وهو يرد على كلمة مندوب إسرائيل فى مجلس الأمن، وكانت آخر كلماته هى: «إن مصر على حق، وإنها كانت ولاتزال تسوئر روح التسامح، وعلى استعداد دائم لتحقيق العدالة».

يتضح من العرض السابق الدور الذى قام به محمود عزمى لخدمة قضايا مصر السياسية والاقتصادية فى الأمم المتحدة. كما يتضح الدور الذى قام به فى مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

ولعل نجاح محمود عزمى فى خدمة الإنسان فى المجال الدولى، كان محصلة لإيمانه بحق كل فرد فى أن يعتنق ما يريد، وحق كل إنسان فى أن يعبر عن رأيه وعن عقيدته كما يحلو له، بغض النظر عن جنسية هذا الإنسان، أو لونه، أو عقيدته، أو لغته

وكان محمود عزمى مؤمناً بهذا الحق إلى حد كبير، فلا يتدخل فى عقيدة أحد ولا يسمح لأحد بالتدخل فى عقيدته.

وهكذا استطاع محمود عزمى بهذا الإيمان العميق بحرية كل فرد فى أن يكون له كافة الحقوق، وحرية كل فرد فى أن يتمتع بهذه الحقوق كيفما يشاء، أن يكون عزمى خير معين لحقوق الإنسان التى تؤمن حق كل فرد، فى أن يتمتع بكافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية كإنسان وإنسان فقط، دون أى اعتبار آخر.

وهكذا نجح محمود عزمى فى خدمة الإنسانية من خلال الهيئة الدولية.

والسؤال الذى لابد أن يطرح نفسه، ما الذى ميز محمود عزمى كصحفى مصرى، وجعل له هذا الشأن الذى بيناه فى المنظمة الدولية ؟.

نستطيع أن نستخلص الإجابة من بعض ما ذكر معاصرو محمود عزمى عنه :

يرى الأستاذ إحسان عبد القدوس، أن محمود عزمى استطاع بثقافته العالية أن يكون أقرب من أستاذ الجامعة الأكاديمى عن الكاتب أو الصحفى وقد ساعدته هذه الثقافة وقدرته على ترتيب الأفكار فى أن يكوّن علاقات وثيقة مع الشخصيات العالمية البارزة، ومكنته من عرض وجهات النظر المصرية بصورة علمية دقيقة.

ويعتبر دكتور مختار الوكيل، محمود عزمى خطيبًا من الخطباء

النادرين فى تاريخ مصر والأمم المتحدة. ويؤكد على أن طريقة إلقاء محمود عزمى وتناوله للموضوع الذى يتحدث فيه، وفهمه للغة التى يتكلم بها، لم يعد متوافرًا الآن فى المندوبين لدى الأمم المتحدة.

ويعلل الأستاذ السيد أبو النجا، نجاح محمود عزمى فى المجال الدولى بأن عزمى كاتب صحفى لم يكن مغرمًا بالموضوعات الشعبية، وإنما اهتم بالنواحى العلمية الدقيقة وخاصة فى مجال الشئون الخارجية، مما جعله يركز اهتماماته فى متابعة نشاط هيئة الأمم والدخول فى دروبها، وساعدته إجادته للغات وخاصة الفرنسية التى كان يتحدث بها كأحد أبنائها فى أن يبرز فى هذه الهيئة.

وعلى الرغم من انغماس محمود عزمى فى نشاط هيئة الأمم المتحدة، فإنه لم يكن يأمل كثيرًا فيما يمكن أن تحققه الهيئة للسلام العالمى، بسبب موقف الدول الكبرى وتعنتها إزاء مشكلات الدول الصغرى.

ويقول فى هذا الصدد فى مجلة (الكاتب المصرى): «إن الأمم المتحدة لا يميزها عن عصبة الأمم إلا أن المناقشات تجرى فيها علنية، أما الرغبة فى سيطرة «العظميات» على الصغيرات فواحدة، وأما الخلافات على هذه السيطرة فواحدة، وأما سياسة وخز الإبر فواحدة، وكذلك التلويح بطريقة التفاهم على حساب الغير فواحدة، لكن

العلمية التى تمتاز بها الأمم المتحدة قد كان من شأنها أن جعلت مناقشتها فى متناول المفكرين بمجرد حصولها، فمكنهم ذلك من التعليق عليها فى حينها، ويلوح لى أن سيكون لهذا الوضع أثره فى دفع « العقليين » فى مختلف البلاد إلى الإحساس بأن عليهم أن يرعوا فكرة التعاون العالمى، وأن يحولوا دون تعكير صفوها من جانب الطامعين النهمين من رجال الحكم ».

خاتمة

رأينا كيف دافع محمود عزمى دفاعًا مستميتًا عن حرية الصحافة.. فوقف فى وجه أى قيود تحد من هذه الحرية.. أو تحد من حق الصحفيين فى التعبير عن آرائهم وعرض الحقائق التى يرون ضرورة عرضها..

واعتبر حرية الصحافة لازمة لزومًا حيويًا.. حتى يمكنها أن تقوم بوظيفتها الاجتماعية فى توجيه الشعب، وتعليمه وتثقيفه.. وصُنع رأى عام حر لطبقات الشعب كافة..

وكان محمود عزمى هو أول من نادى بأن تكون الصحافة سلطة رابعة، بجانب السلطات الثلاث.. تراقبها للصالح العام.

كما كان محمود عزمى ينظر إلى الصحفى باعتباره معلمًا للأمة.. ومحاميًا عن قضايا الشعب.. ولهذا طالب بالمحافظة على كرامة الصحفيين، بمنحهم الأجور المناسبة، وتوفير الامتيازات التى تسهل عملهم..

كما اعتبر أن الصحفى المتعلم المثقف، هو وحده القادر على أداء وظيفة الصحافة الاجتماعية..

ومن ثم ساهم محمود عزمى بدور فعال فى إنشاء معهد الصحافة.. وفى أثناء عمله مستشارًا إعلاميًا فى وزارة على ماهر عام ١٩٣٦، قدم مشروع قانون جمعية الصحافة، الذى يهدف إلى الدفاع عن كرامة الصحافة والصحفيين..

ويعد محمود عزمى من أوائل المصريين الذين اهتموا - فى العصر الحديث - بانتماء مصر العربى.. فى الوقت الذى واجهت فيه الفكرة العربية فى مصر معارضة شديدة من كثير من المثقفين.. وقد نادى محمود عزمى بقيام وحدة عربية كاملة، تضم مصر والبلاد العربية كافة.

وفى الخمسينيات - وبعد أن برزت وحدة قضايا العالم الثالث، أمام المحافل الدولية ضد الاستعمار الغربى - بدأ محمود عزمى يدعو إلى أن تشكل الدول الأفريقية والآسيوية نظاما متكاملا ثالثًا يقف فى وجه النظام الاستعمارى الغربى والنظام الاشتراكى.. وساهم هو من خلال رياسته للجنة حقوق الإنسان فى وضع مشروع اتفاقيتين لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.. كما قدم اقتراحًا بحق المواطن فى شكوى حكومته فى الأمم المتحدة، إذا وقع عليه ظلم بشأن حق من حقوق الإنسان.

وهكذا يمكن أن نؤكد أن محمود عزمى استطاع - من خلال ريادته الصحفية - على المستوى المحلى أو المستوى الدولى - أن يبرز ويحقق الخير لشعبه وللإنسانية جمعاء.

الفهرس

الصفحة

رقم الإيداع	١٩٨٧ / ٥٢٨٩	
الترقيم الدولي	٩٧٧-٠٢-٢١٤٣-٠	ISBN

١ / ٨٧ / ٦٠

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)



بهذا الفعل الجميل (اقرأ) : تدعوك دار المعارف إلى قراءة تراث هذه السلسلة العريقة .. بأقلام كبار كتابنا .. لتعيش معهم .. كما عاش الآباء والأجداد .. وتكوِّن في مكتبتك موسوعةً متفرقة في فروع المعرفة المختلفة .

وإيمانًا منا بأن القراءة هي أقصر الطرق إلى الوعي والثقافة .. فقد يسَّرنا لك ذلك في إخراج جيد .. وسعر زهيد .